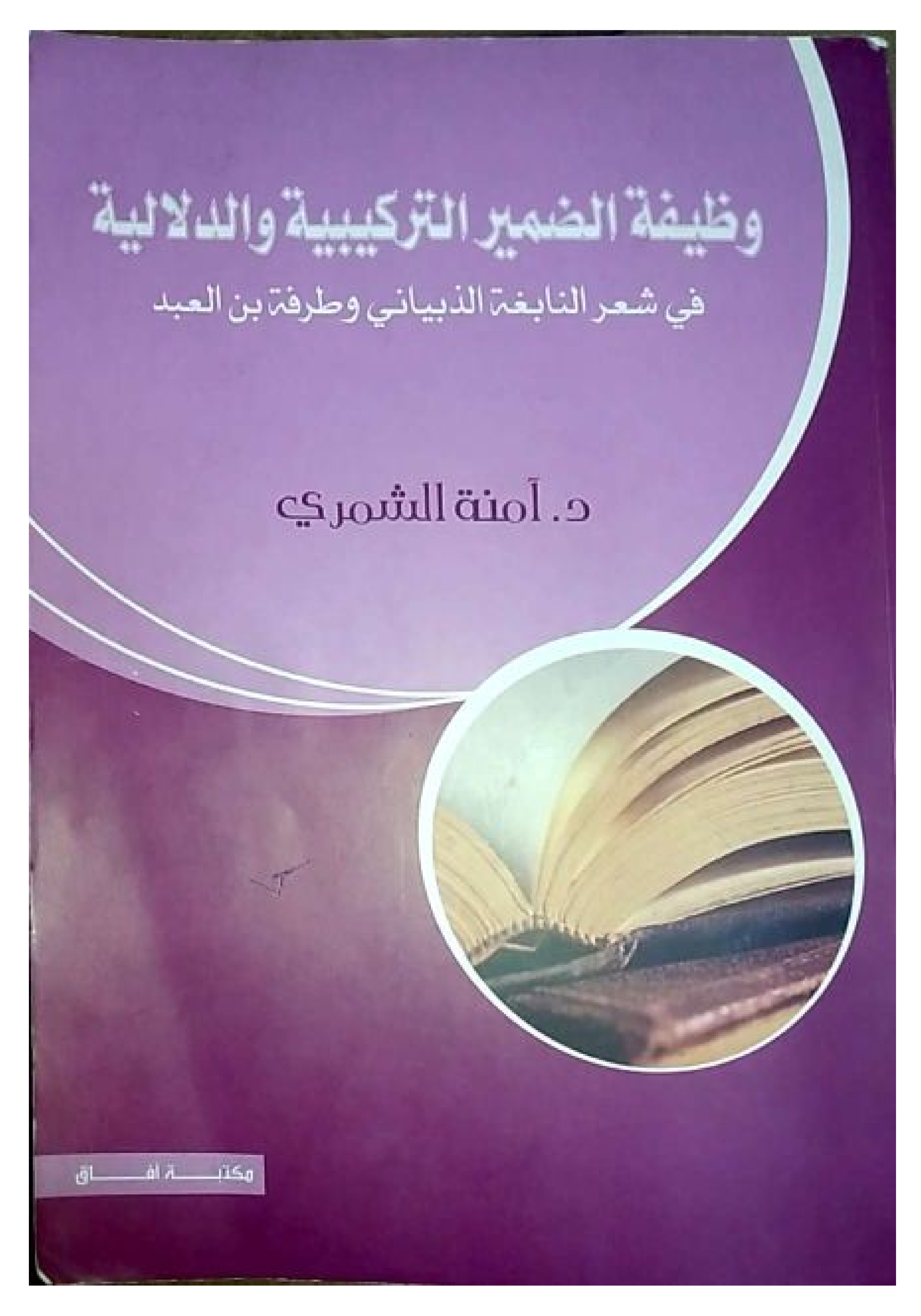


وظيفة الضمير التركيبية والدلالية
في شعر النابغة الذبياني وطرفة بن العبد
د. آمنة الشمري
مكتبة آفاق

وظيفة الضمير التركيبية والدلالية

في شعر النابغة الذبياني وطرفة بن العبد

د. آمنة رشيد الشمري

مكتبة آفاق

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد أشرف الخلق، وبعد...

فإن مسألة الضمير من المسائل المهمة التي اعتنى بها الباحثون في النحو العربي، والتي حاول النحاة قديمًا وحديثًا معالجتها، وتحديد قضاياها، واستكناه مفرداتها، وتحديد أبعادها، وقد اكتسب الضمير أهمية بالغة حديثًا إضافة إلى أهميه القديمة، لا سيما بعد ظهور نحو النص التي أعادت الاعتبار للنحو العربي، وذلك بالتركيز على دور النحو في بناء النص، وترابط عناصره.

ولذا يجب علينا أن نعرض لمفهوم نحو النص، ولمعايير النصية، وهي على النحو الآتي:

أولًا: مفهوم نحو النص

من اللافت للنظر أنك لا تجد تعريفًا جامعًا مانعًا لمصطلح النص ذلك التعريف الذي يقوم عليه علم اللغة النصي Texual linguistics، بل هناك تعريفات متعددة ومتباينة في كثير منه، ولعل مرد هذا الاختلاف والتباين يرجع إلى تشعب علم لغة النص وكثرة منابعه[1].

يعرفه الدكتور سعد مصلوح بقوله: «نحو النص Text grammar الذي نريده وندعو إليه هو نمط من التحليل ذو وسائل بحثية مركبة، تمتد قدراتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل

(1) انظر: علم لغة النص مدخل متداخل الاختصاصات ص2.

الجملة Intra sentential constituents . وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدرجي يبدأ من علاقات ما بين الجملة Interesentential relations ثم الفقرة Paragraph ثم النص Text أو (الخطاب Discourse) بتمامه»[1].

ويمكن أن نعرف نحو النص بأنه «هو ذلك الفرع من قواعد النص التي لم تقم بعد، وهو الذي يصف وسائل التعبير المسئولة عن عملية التشكيل. وخلافًا لدلالة النص وبراجماتية النص يقتصر مجال نحو النص على الوسائل اللغوية المتحققة نصيًا والعلاقات بينها»[2] .

وقد قسم الباحث حسام جايل في رسالته للماجستير[3] تعريفات النص إلى ثلاثة أقسام: تعريفات شكلية منها تعريف هاليداي ورقية حسن، وتعريف الدكتور سعد مصلوح، وتعريفات دلالية، منها تعريف فاينرايخ، تعريفات تركز على الجانب الدلالي أو الوظيفي منها تعريف هارتمان، وشميدت.

ثانيًا: معايير النصية[4]

لكي يكون النص نصًا متحقق النصية؛ لا بد من توافر معايير سبعة هي التي تحقق له نصيته المنشودة كما يرى دي بوجراند Robert De Beaugrand، هذه المعايير هي المكونات التي تجعل النص كلًا موحدًا متماسكًا دالًا، لا محض سلسلة من الكلمات والجمل والمترابطة وهي كما يأتي:

1- السبك Cohesion

2- الحبك Coherence

(1) مدخل إلى علم النص ص60.

(2) د. محمد حماسة، الإبداع الموازي، ص 29 - 30.

(3) انظر: التماسك النصي في الشعر العربي المعاصر، أحمد عبد المعطي حجازي نموذجًا، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، 2005، ص 13 وما بعدها.

(4) انظر السابق: ص17 وما بعدها.

3- القصدية	Intentiorality
4- المقبولية	Acceptability
5- الإعلامية	Incomativity
6- المقامية	Situationality
7- التناص	Intertextuality

أهداف البحث:

1- محاولة إظهار مفهوم الضمير عند النحاة القدامى والمحدثين.

2- محاولة إظهار أحكام الضمير باعتباره وسيلة من وسائل تماسك النص في شعر طرفة وشعر النابغة الذبياني.

3- معالجة قضية ضمير الشأن ووظائفه الدلالية.

4- محاولة معالجة شروط الربط بالضمير، ومناقشتها.

5- محاولة إظهار أهمية الضمير ودوره في تماسك النص الشعري.

خطة البحث:

ولقد جاء هذا البحث في: مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

تناولت في المقدمة سبب الدراسة والغاية منها، وضمت دور الضمير في تماسك النص، واتساق أجزائه.

وتناول **الفصل الأول** (الضمير والمبهمات)، مصطلح الضمير لغة واصطلاحًا، وتناولت مصطلح الضمير لدى كل من مدرستي البصرة والكوفة، ووصفت الفروق بينهما، كما ذكرت بعض المصطلحات الأخرى التي استخدمت بمعنى الضمير، والتي انفرد بها بعض النحاة مثل سيبويه وابن السراج، وآخرين.

كما عرضت في هذا الفصل الضمير لدى النحاة المحدثين، كما عرضت لمسألة الأصل في الضمير، كما تناولت في هذا الفصل أحكام الضمير من حيث الاتصال والانفصال، والبروز والاستتار، ومن حيث الحالة الإعرابية، ومسترشدة بأقوال النحاة، ومستشهدة بأبيات من شعر كل من النابغة وطرفه، وتناول هذا الفصل أيضًا قضية ضمير الشأن، ووظيفته الدلالية، وعرض لمسالة الضمير والمبهمات، والأمور المشتركة بينهما من حيث البناء والجمود والتعريف والمدلول، وكذلك الأمور التي يختص بها كل منهما على حدة.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان (الوظيفة الدلالية للضمير في الجملة) فقد عرض لدور الضمير في الجملة، وبين أن الضمير هو أصل الروابط، وأهمها جميعًا؛ إذ هو طرف أساس في ربط عناصر الجملة بكل أنواعها: الاسمية والفعلية والوصفية والشرطية. كما أنه أساس في التوكيد بنوعيه، وكذلك البدل؛ إذ لابد من ضمير عائد في كل هذه الأساليب حتى يتم الربط بين عناصر الكلام.

كذلك ناقش هذا الفصل المسائل التي يترتب عليها أن يكون الضمير أصل الروابط، وعمادًا أساسيًا في الربط، وعرض لآراء القدماء والمحدثين في هذا الشأن.

وعرض هذا الفصل لشروط الربط بالضمير كالمطابقة ووجود المرجع، وأحكام المطابقة والأسس التي قامت عليها.

وعرض هذا الفصل كذلك لأهمية الربط بالضمير والمتمثلة في أمن اللبس، وحصول الخفة، والإيجاز في التعبير، وتماسك المعنى، وعدم تفككه، والاتساع والشمول، كل ذلك من خلال التطبيق الحي على نماذج من أشعار طرفة والنابغة؛ بهدف الكشف عن دور الضمير في تحقيق التماسك في النص، وربط أجزائه بعضها ببعض، بحيث يبدو النص نسيجًا واحدًا لا عوج فيه، ولا التواء ولا نتوء.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان: (دور الضمير في تحقيق التماسك النصي) من خلال الإحالة التي تتناول مفهومها وأقسامها، واتضح لنا أن الإحالة تنقسم إلى إحالة داخلية، وإحالة خارجية، وأن الإحالة الداخلية تنقسم إلى إحالة قبلية وإحالة

بعدية، وتنقسم من حيث المدى إلى إحالة ذات مدى قريب، وإحالة ذات مدى بعيد، واتضح لنا أيضًا أن الإحالة هي الوسيلة الأكثر قدرة على صنع التماسك الشامل للنص، وتجسيدًا لوحدته العامة، وذلك أنها تفرق بين الترابط الوصفي، والترابط المفهومي، أي بين ما هو تركيبي، وما هو دلالي، وتتم الإحالة عن طريق وسائل شعرية من شعر كل من النابغة وطرفة.

أما الفصل الرابع فقد جاء موسومًا بـ «دور الضمير في معلقتي النابغة وطرفة»، وفي هذا الفصل ظهر للضمير دور بارز في ربط أجزاء النص الأدبي. ففي معلقة النابغة ناقش البحث الضمير والحذف، والضمير والرتبة، والضمير في الجملة الفعلية، والضمير والإعراب، والضمير والرابط، والضمير والتخفيف. وفي معلقة طرفة عالج البحث ظواهر لغوية كان للضمير دور رئيس في إظهار وظيفة الضمير، وحالات ظهوره مما يكشف التعانق بين النحو والمعنى في النص الشعري، فقد تناول البحث مسألة الضمير والفعل من حيث التعدي واللزوم، والضمير وأحرف المضارعة، وإسناد الضمائر المرفوعة، والضمير وظاهرة التقديم والتأخير، والضمير وألفاظ التوكيد، والضمير وحروف الجر.

وبعد، فإن كنت قد وفقت فمن الله الفضل والمنة، ثم بفضل توجيهات أستاذي الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، ومن الشيطان. والله أسأل أن يجعل عملنا وقولنا خالصين لوجهه الكريم وعلى الله قصد السبيل.

الفصل الأول

الضمير والمبهمات

الفصل الأول
الضمير والمبهمات

الضمير لغة واصطلاحًا

الضمير لغة

الضمير لغة: الإخفاء، والضمير بمعنى المضمر هو اسم مفعول من (أضمرته) إذا سترته وأخفيته، وهو: السر وداخل الخاطر. الليث: الضمير هو الشيء الذي تضمره في قلبك، تقول: أَضْمَرْتُ صَرْفَ الحَرْفِ إذا كان متحركًا فأسكنته، وأضمرت في نفسي شيئًا، والاسم الضمير، والجمع الضمائر[1].

يقال: أضمر الشيء: أخفاه. ويقال: أضمر في نفسه شيئًا: عزم عليه بقلبه.

والضمير: المضمر الذي تخفيه في نفسك، ويصعب الوقوف عليه[2].

ضَمَرَ/ ضَمُرَ يَضْمُرُ ضُمورًا فهو ضامر: هَزُل وقل لحمه، (ضمر جسمها) بسبب الداء، وانكمش وانضم بعضه إلى بعض.

ضَمَّرَ يُضَمِّرُ تَضْمِيرًا جعله يضمر، (ضَمَّرَ فرسه)، أركضه في الميدان حتى يخف وزنه.

أَضْمَرَ يُضْمِرُ إضمارًا: ضَمَّره، أضمر فرسه الشاعرُ: استعمل الإضمار في شعره، أضمر الشيء: أخفاه، «ما أضمر أحد شيئًا إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه»، أَضْمَرَ في نفسه أمرًا: عزم عليه بقلبه.

ضمير (ج) ضمائر: المُضْمَرُ ما تضمره في نفسك ويصعب الوقوع عليه، تكوين نفسي تتكامل فيه القيم ويكون أساسًا لقبول أو رفض ما يعمله الفرد أو ما ينوي القيام به[3].

---

(1) ابن منظور –لسان العرب، دار لسان العرب– بيروت –د. ت. –مادة «ضمر» 4/ 2606: 2607.

(2) الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) : القاموس المحيط: ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي: دار الفكر: 551.

(3) المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، طبعة لاروس، 1989، ص 753: 776.

الضمير اصطلاحًا

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب أو المتكلم أو المخاطب مثل: (أنا، ونحن، وأنت وفروعه، وهو وفروعه)[1] والضمير: بمعنى المضمر، والإضمار. وهو اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فاستخدموا مصطلح الكناية.

والكناية لغة: أن تتكلم بشيء وتضمر غيره وتعنى ستر الشيء في الحديث[2].

ويرى البصريون أن المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمرًا. فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازًا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو: فلان وكيت كيت كناية عن الحديث المدمج[3].

مصطلح (الضمير) بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة

عبَّر أغلب النحاة من المدرستين عن الضمير بلفظة (المضمر)، وهو الاسم الذي استخدمه سيبويه وعندما قال: « اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، وأما المضمر المخاطب: فعلامته إن كان واحدًا أنت ...»، وكذلك قال: «وإذا ذكرت شيئًا من هذه الأسماء التي هي علام للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم، إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل»[4].

وتبع سيبويه من نحاة البصرة الأخفش والمبرد[5] ومن الكوفيين الفراء[6]، أما مصطلح (المكني)، فقد غلب استعماله عند الكوفيين، واستعمله المبرد من البصريين،

---

(1) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي): شرح المفصل -عالم الكتب- بيروت- د.ت.، 3/ 84.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) سيبويه (أبو عمرو عثمان بن قنبر): الكتاب: تحقيق محمد عبد السلام هارون -دار الجيل -ط-1 1966، 2/ 80.

(5) المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، 1385هـ 3/ 90.

(6) الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، 1955م، 2/ 43.

قال الفراء: «فأما من قال عليهم فإنه استثقل الضمة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال: عليهم لكثرة دور المكني في كلامهم»(1).

وهذان المصطلحان أكثر المصطلحات استخدامًا (للضمير)، وتأتي باقي المصطلحات أقل استخدامًا.

ذكرت أن مصطلحي (المضمر) و(المكني) أكثر المصطلحات التي تعبر عن الضمير، ولكن هناك بعض المصطلحات التي انفرد بها نحوي دون آخر وعلى سبيل المثال:

1- رغم أن سيبويه قد استخدم كلمة المضمر للتعبير عن الضمير فقد وردت عنده ألفاظ أخرى تعبر عن الضمير كقوله: «وأما هو فعلامة مضمر»(2) وورد (إضمار الحديث)(3) يعني بها ضمير الشأن.

2- ونجد مصطلح (اسم مكني) للتعبير عن الضمير عند المبرد(4).

3- وذكر ابن السراج مصطلح (علامة الإضمار) و (حروف الإضمار)(5) ويقصد بها الضمير «واعلم: أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلى أصولها»(6).

4- وعند ابن جني في الخصائص ورد مصطلح (الاسم المضمر) بمعنى الضمير(7)، وهناك مصطلحات تحمل معنى (ضمير الشأن) وردت عند أكثر من نحوي كما نجد مصطلح (الأمر) وقرأت عند كل من سيبويه والمبرد(8)، هذا عن مصطلح الضمير عند قدامى النحاة، ويجدر بنا الآن أن نتناول مفهوم المصطلح عند النحاة المحدثين.

---

(1) السابق، 1/ 5.

(2) الكتاب: 4/ 198.

(3) الكتاب: 176.

(4) المقتضب: 2/ 212.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م النجف الأشرف، 1973م. 2/ 12.

(6) السابق: 2/ 128.

(7) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.، 1/ 103.

(8) الكتاب: 2/ 176، المقتضب: 2/ 144.

مفهوم المصطلح عند النحاة المحدثين

تعرض البحث في الصفحات السابقة لمفهوم مصطلح الضمير عند النحاة القدامى، وعرض مفهومه لدى كل من مدرستي البصرة والكوفة، ومدرسة بغداد ممثلة في ابن جني، ويجدر بالبحث الآن أن يتعرض ويعرض لمفهوم المصطلح لدى النحاة المحدثين.

يذهب برجشتراسر إلى أن مصطلح (الضمير) يكون دالًا دلالة مباشرة على الأشخاص؛ ومن ثم فهو لا يوافق الكوفيين على مصطلح المكني؛ لأنه يرى أن الضمير (أنا) يدل على المتكلم والمتكلم له اسم يدل عليه؛ بدلالة أن الاسم قد يذكر دون استخدام الضمير[1].

ويرى الدكتور تمام حسان أن الضمير مصطلح يشمل الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وهي تعبر عن عموم الحاضر، أو عموم الغائب وهو مفهوم يقوم على المعنى الصرفي العام.

«فالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة إما أن تعبر عن عموم الحاضر أو عموم الغائب. والحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في: هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في: الذي وفروعه»[2].

على أن بعض النحاة المحدثين وافقوا الكوفيين على استخدام مصطلح (الكناية)، وأضافوا إلى الضمائر أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في استخدامهم لمصطلح (الكنايات)[3].

---

(1) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، علق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1402هـ 1982-م، ص 79.

(2) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، 108، 110.

(3) د. مهدي المخزومي في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، 1964م، : 47.

الأصل في الضمير

ذكر ابن السراج أن ضمير المخاطب هو الألف والنون والتاء علامة المخاطب[1] وأشار إلى ذلك ابن جني إذ قال: «فالاسم (أن) وحده والتاء (من بعده) للخطاب»[2].

وأشار ابن يعيش إلى أنه: «إذا خاطب واحدًا فالاسم منه الألف والنون التي كانت للمتكلم زيدت عليها تاء الخطاب، وهي حرف معنى مجرد من معنى الاسمية إذ لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب»[3].

أما الكوفيون فيرون أن (التاء) جزء من الكلمة والكلمة كلها اسم، وأنكر ابن الأنباري أن تكون التاء جزءًا من الضمير، بل جاءت لتبين إبهام الضمير فإن الضمير هو (أن) وهو مبهم، والتاء تبينه[4].

ويرى البصريون أن الهاء والواو (هو) والهاء والياء (هي) هما الاسم؛ وذلك أن لكل صيغة من الضمائر نوعين (متصلًا ومفصلًا)، والمتصل منها لا يكون على حرف واحد، وهذا دليل البصريين على أن الواو والياء أصل في ضمير الغائب على أنه ضمير منفصل، على حين يذهب الكوفيون إلى أن الاسم منهما الهاء وحدها واحتجوا بحذفها في التثنية[5].

وذهب ابن يعيش إلى أن (هما) هو (هو + ما)[6].

وذكر النحاة العرب أن هناك عدة لغات في نطق (هو) و (هي) كالآتي:

---

(1) الأصول – 2/ 124.

(2) –الخصائص – 2/ 189، وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1405هـ – 1984، 2/ 189.

(3) شرح المفصل: 3/ 95، وانظر السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1/ 60.

(4) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مسألة 98: 2/.

(5) الإنصاف –مسألة 96: 2/ 677.

(6) شرح المفصل: 98: 3.

1- تخفيف الواو[1].

2- تشديد الواو والياء[2]، وهي لغة همدان، وتشديد الياء وهي لغة قيس وأسد.

3- إسكان الهاء، قال السيوطي: «وقد تسكن الهاء من هو، هي بعد الواو الفاء وثم، واللام»[3].

نحو قول طرفة:

تـرد النحيب في حيازيم غُصّةٍ على بطل، غادرته، وَهْو مُزعفُ[6]

وقوله:

فَــهْـيِ تَــردي فــإذا مــا أُلهِبَــتْ طار مِنْ إحمائها وَهْو شَدُّ الأُزُز[7]

4- حذف الواو ويذكر النحاة أن حذفها من قبيل الضرورة وهذا عند البصريين، أما الكوفيون فيستدلون على أن الواو زائدة والضمير هو الهاء فقط[6].

ويرى المحدثون أن (الحاء) في (نحن) عبارة عن (أل) اتصل بنون جمع المتكلمين، فأتى بحركة طويلة لتفصل بين النونين خوفًا من إدغامها أو سقوط أحدهما، ودلل على ذلك الدكتور الجرح بوجود الضمير بالعبرية بلا حاء[7].

وصيغة الضمير (أنا)[8] مفرد المتكلم والمتكلمة، يذهب البصريون أن الأصل في صيغة (أنا) هو الألف والنون اسم والألف الأخيرة جاءت بسبب الوقف لبيان الحركة، ودليلهم أنها تحذف في الوصل، وورد في إثبات هذه (الألف) وحذفها عدة آراء ذكرها النحاة وهي كالآتي:

---

(1) شرح المفصل: 3/ 97، وانظر: الهمع: 1/ 210.

(2) الهمع: 1/ 210.

(3) السابق.

(4) ديوان طرفة: 130.

(5) ديوان طرفة: 78.

(6) شرح المفصل - 3/ 96، وانظر لسان العرب: 20/ 366.

(7) د. محمد سالم الجرح- نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية -مجلة المجمع 2340/ 59.

(8) انظر: التطور النحوي 79، إذ يرى أن الضمير أصل الضمائر والمخاطب والغائب فروع.

أولًا: حذفها أو إثباتها بالوصل والوقف

حذف ألف (أنا) بالوصل وهذا ما ذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فذهبوا إلى عدم حذفها في الوصل؛ لأنهم يقولون: «أنها بكاملها هي الاسم»[1].

ثانيًا: الوقف على (أنا) بهاء السكت (أنه)

وقد اختلفوا في هذه الهاء هل هي أصلية أم أنها بدل من الألف، وقال ابن يعيش: «وقد قالوا بأنه فوقفوا بالهاء»[2] . وذكر السيوطي أن (أنا) مركب من ألف (أقوم)، ونون (نقوم)[3]، في حين ذهب الفراء إلى إثبات ألف (أنا) وصلاً ووقفًا.[4]، ووردت عدة أقوال في صيغة ضمير النصب المنفصل (إيا) هي:

1- (إيا) حرف دعامة والضمائر هي اللواحق.

بيَّن الفراء[5] أن اللواحق هي الضمائر، و (إيا) حرف زيد دعامة يعتمد عليه اللواحق، لتنفصل عن المتصل، ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلا أنه قال: «إن إيا اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهي في موضع جرٍّ به»[6].

2- (إيا) اسم ظاهر ومضاف، وقيل بين الظاهر والمضمر والمجموع هو الضمير، وقال الكوفيون: «مجموع إيا ولواحقها هو الضمير»[7].

(1) شرح المفصل: 3/ 94.

(2) المصدر السابق.

(3) الهمع 10/ 61.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل البغدادي، ت عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة 1996. ص 1/ 602، وانظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. مصطفى النماس الكتبة. الأزهرية للتراث، 1/ 309.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: -المسالة 98.

(6) المصدر السابق.

(7) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية ابن الحاجب، الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ - 1985م. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1978 م. 2/ 425.

3- ذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير هو (إيا)[1].

وظائف الضمير في العربية

تتعدد وظائف الضمير في العربية، وإن كانت الوظيفة الغالبة هي الربط بين أجزاء الجملة[2]، ولكن بجانب هذه الوظيفة التي تحتوي على عدد من المهام يمكن استشفاف وظائف أخرى منها:

1- التوكيد به

أشار النحاة إلى وجوب التوكيد بالضمير المنفصل في موضعين:

الموضع الأول: قبل التوكيد بالنفس أو العين؛ وذلك لأن التأكيد بالنفس والعين من غير تأكيد آخر ربما أوقع لبسًا في كثير من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: هند ضربت نفسها لم يعلم أرفعت (نفسها) بالفعل، وأخليت بالفعل من الضمير أم جعلت في الفعل ضميرًا لهند وأكدته بالنفس[3]، وذلك لأن النفس تلي العوامل. ومعنى قولنا أن الاسم يلي العوامل أنه يكون فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه بنفس غير تابع لشيء[4]. وبناء على ذلك فإن جملة هند ذهبت نفسها تحتمل تفسيرين:

- ذهبت نفس هند أي ماتت.

- ذهبت هي نفسها.

حيث يقوم المركب الاسمي (نفس) بدور الفاعل وبدور التوكيد[5].

---

(1) الهمع: 1/ 212.

(2) انظر: ص 113/ 114 من البحث.

(3) انظر: شرح المفصل 2: 42 وانظر: حاشية الصبان 3: 53.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح 2: 897 وانظر: شرح التصريح 2: 125 - 126.

(5) الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص25.

فإذا أكدت الجملة بالضمير المنفصل قبل توكيدها بالنفس والعين لم يعد هناك حاجة لافتراض البنية الأولى، ولأصبح للجملة بنية واحدة تظهر في السطح بتفسير واحد[1].

وعند العطف على الضمير المنفصل يجب أن يؤكد بضمير منفصل أولًا لأمن اللبس ففي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾[2] فلو لم يذكر ضمير الغيبة لأصبح التركيب (واستكبر وجنوده في الأرض) فصلحت الواو للحال على معنى أنه استكبر حين كان جنوده في الأرض فلما ذكر الضمير تعين للواو العطف[3].

2- التفريق بين أنواع الكلمة في العربية

استعمل النحاة الضمير وسيلة لتصنيف كلمات معينة تحت أقسام معينة من أقسام الكلمة، كتصنيف كلمتي (نعم وبئس)، وهل هما اسمان أم فعلان، وأفعل التعجب، وغيرها من الكلمات التي اختلفوا بين اسميتها وفعليتها، أو اسميتها وحرفيتها.

أ- التفريق بين نعم وبئس:

اختلف النحاة في كلمتي (نعم وبئس)، وهل هما اسمان أم فعلان، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واستدلوا على ذلك بأوجه: منها أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال فإنهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجالًا كما قالوا قاما وقاموا. فكان الضمير وسيلتهم لوضع هاتين الكلمتين في خانة الفعلية[4].

ب- تصنيف فعل التعجب:

كان الضمير إحدى وسائل البصريين لإثبات أن (أفعل) في صيغة (ما أفعل)

---

(1) انظر: السابق، ص26، والمراجع المثبتة هناك.

(2) جزء الآية 39 من سورة القصص.

(3) البيان في روائع القرآن 2: 11 - 12.

(4) انظر من كتب النحاة مثلًا: أسرار العربية، ج1، ص102.

فعل، وليست اسماً، وقد أورد كثير من النحاة هذا الخلاف في كتبهم، ومثالنا صاحب أسرار العربية، الذي أورد اختلاف النحاة في (أحسن) في قولنا (ما أحسن زيدًا)، وهل هي فعل أم اسم، وأظهر اختلاف النحويين في ذلك، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض واستدلوا على ذلك بأوجه منها أنهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير فإن نون الوقاية تصحبه نحو ما أحسنني وما أشبه ذلك وهذه النون إنما تصحب ياء الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر ألا ترى أنك تقول أكرمني وأعطاني وما أشبه ذلك، ولو قلت في نحو: غلامني وصاحبني غلامي، وصاحبي لم يجز، فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل[1].

ج- تصنيف كان وأخواتها:

ذهب بعض النحاة[2] إلى أن كان وأخواتها حروف وليست أفعالاً، وقد استعمل الضمير دليلًا على أن هذه الكلمات أفعال، حيث تلحقها تاء الضمير، وألفه وواوه نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما أشبه ذلك[3].

أحكام الضمير

يجدر بنا هنا أن نعرض لأحكام الضمير في النحو العربي واختلاف صيغه، ونذكر أن النحاة قد جعلوا اختلاف صيغ الضمائر مجالًا للتوسع اللغوي ولإزالة اللبس، كما أرجعوا سبب تغير صيغها إلى أن الضمير مبني، ويجيء بمنزلة المظهر، ولما كان الإعراب أصلًا في الأسماء لكونها تحمل معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية

---

(1) انظر السابق: ص116 - 117.

(2) لم يعين صاحب أسرار العربية هؤلاء النحاة، وإن كان قد أورد حججهم في ذلك، وهي أن هذه الكلمات لا تدل على المصدر، ولو كانت أفعالًا لكان ينبغي أن تدل على المصدر، فلما لم تدل على المصدر دل على أنها ليست أفعالًا، انظر: أسرار العربية، ص130.

(3) انظر السابق: ص130.

والإضافة احتاجت للإعراب لإزالة اللبس[1]، وقال ابن يعيش: «جعلوا تغير صيغها عوضًا من الإعراب إذ كانت مبنية»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تنوع صور الضمائر التي يعبر عنها بأنواعها إلى متكلم ومخاطب وغائب تؤدي دورًا هامًا في اللغة، وهو تحقيق التماسك النصي، فضمائر المتكلم والمخاطب تقوم بالإحالة إلى خارج النص، وضمائر الغائب تقوم بالإحالة إلى داخل النص، وسنفصّل القول فيه في الفصل الثالث من هذه الدراسة. كما انقسمت الضمائر لعدة اعتبارات هي:

أولًا: باعتبار الصيغة، إلى الضمير المنفرد والضمير المركب.

ثانيًا: باعتبار الظهور، إلى ضمير بارز أو ظاهر وضمير مستتر.

والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائز الاستتار.

ومن خلال ملاحظة الأحكام النحوية الخاصة بالضمير؛ يمكننا تعرُّف وظائف الضمير في التراكيب اللغوية، وهذا يدل على أن هناك تقسيمًا آخر للضمائر مبنيًّا على حسب الاختصاص، وقد أشار إليه النحاة كما يأتي:

قال الزمخشري: «ولكل من المتكلم والمخاطب والغائب مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه وجموعه ضمير متصل ومنفصل هي أحوال الإعراب ما خلا حال الجر فإنه لا منفصل لها، تقول في مرفوع المتصل ضربتُ، ضَرَبنا، وضربتِ، إلى ضربتن، وزيد ضرب على ضربن، وفي منصوبه: ضربني ضَرَبنا وضربك إلى ضربكن، وضربه إلى ضربهن، وفي مجروره غلامي وغلامنا وغلامك إلى غلامكن، وغلامه إلى غلامهن، وتقول في مرفوع المنفصل: أنا نحن وأنت إلى أنتن، وهو إلى هن، وفي منصوبه إياي إيانا وإياك إلى إياكن وإياه إلى إياهن»[3].

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410هـ 1990م، 1/ 166.

(2) شرح المفصل: 3/ 97.

(3) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، مطبعة الكوكب الشرقي بالإسكندرية، 1219هـ 197.

وهكذا فإن البحث في أحكام الضمير النحوية في كل تقسيم لا شك أنه يساعد على فهم الكثير من الأحكام النحوية والعلة منها ومرادها كما سنرى.

وعلى ذلك، سوف نبحث أحكام الضمير بحسب الاعتبارات الآتية:

أولًا: من حيث الاتصال والانفصال.

ثانيًا: من حيث البروز والاستتار.

ثالثًا: من حيث «الحالة الإعرابية» إلى الاختصاص بالمواقع النحوية.

أولًا: الاتصال والانفصال

1- الأصل في الضمائر أن تكون متصلة

كان الأصل في الضمائر أن تكون متصلة؛ لأنه أقل حروفًا من المنفصل، فالضمير المتصل هو ما كان على حرف واحد كالتاء تضم لمتكلم (ضربتُ)، وتفتح لمخاطب (ضربتَ) وتكسر لمخاطبة (ضربتِ)[1]، والهاء (ضربه) والكاف (ضربك).

قال طرفة:

أَصَحَوْتَ اليوم أمْ شَاقَتْك هو ... ومن الحب جنون مستعر[2]

أما المنفصلة فلا تكون إلا على حرفين أو أكثر، نحو قول طرفة:

أنا الرَّجُل الضرب الذي تعرفونه ... خشاش كرأس الحية المتوقد[3]

الضمير (نحن) لجماعة المتكلمين في قول النابغة:

ونحن لديه، سأل الله خُلْدَهُ ... يرُدّ لنا ملكًا، وللأرضِ عامرًا[4]

---

(1) الهمع: 1/ 94.

(2) ديوان طرفة: تحقيق د. علي الجندي -دار الفكر العربي- القاهرة -د.ت: 1/ 75.

(3) السابق: 84/ 69.

(4) النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): ديوان النابغة -تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار المعارف- مصر -ط2- 1985، 5: 63.

لهذا كان النطق بالمتصل أخف؛ فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيه المتصل؛ لأنه لا يعدل إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة.

قال ابن يعيش: «قد تقدم القول إن الضمير ضميران متصل ومنفصل فما كان متصلًا كان أقل حروفًا من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في (قمت)، والكاف في (ضربك) للإيجاز والاختصار»[1].

ولكن هناك بعض قدامي النحاة قد رفض وقوع الضمير المنفصل في موضع المتصل، ومنهم سيبويه حيث يقول: «اعلم أن المضمر المرفوع، وإذا حدَّث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدَّث عن نفسه، وعن غيره، قال: نحن وإن حدث عن نفسه، وعن الآخرين قال: نحن. ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) في فعلت، لا يجوز فعل (أنا)؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا)، ولا يقع نحن في موضع (نا) التي فعلنا، لا تقول فعل نحن»[2]. وتبعه ابن الشجري[3] وأجازه ابن مالك[4] والسيوطي[5].

وهكذا فقد اتفق النحاة على أن العدول إلى الضمير المنفصل لا يكون إذا أمكن اتصال الضمير، «ومتى أمكن اتصال الضمير لا يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في الضرورة»[6]، أو غاية في نفس الشاعر لا يمكنه التعبير عنه، إلا بالعدول عن الصيغة المفترضة إلى صيغة أخرى.

وجاء في شرح الأشموني «فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال، لضرورة النظم»[7].

---

(1) شرح المفصل: 3/ 87، 89.

(2) الكتاب: 1/ 350، 353.

(3) انظر: شرح التسهيل 1/ 163، 167، الهمع 1/ 62، 63، وأبا علي القالي الأمالي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ومنشورات دار الحكمة دمشق: 1/ 40.

(4) شرح التسهيل 1/ 124.

(5) الهمع: 1/ 60.

(6) الهمع – 1/ 216.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، دار إحياء الكتب العربية د ت. 1/ 130 وانظر: الخصائص، 1/ 308.

ونجد في قول طرفة:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحيِّ إذْ صَرَمُوا   يا صاح بل صَرَمَ الوِصال هُمُ[1]

وقوع الضمير المنفصل (هم) ضمير جماعة الغائبين بموضع الفاعل للفعل الماضي (صرم)، وقد تقدم مفعوله الاسم الظهر (الوصال) ضرورة، وقد قبحه ابن الشجري؛ إذ قال: ولما لم يُمكن هذا الشاعر أن يقول: نقتل أنفسنا، ولا تقلنا وضع (إيانا) موضع (نا)، وحسَّن ذلك قليلًا أن استعمال المتصل هاهنا قبيح أيضًا ذاك الضمير المنفصل أشبهُ بالظاهر من المتصل فكذلك وضع (إياهم) في موضع (هم) ومثله في ضمير الرفع قول طرفة:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحيِّ إذ صَرَمُوا   يا صاح بل صَرَمَ الوِصال هُمُ[2]

وذكر النحاة[3] أن الضمير المتصل أحق بالموضع من الضمير المنفصل، بمعنى أن ضمير المنفصل أولى أن يرد متصلًا بهذا التركيب على النحو الآتي:

بل هم صرموا الوصال

وجاء في الديوان برواية:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الحيِّ إذْ صَرَمُوا   يا صاح إن وصالهم صرَمُ[4]

أولا: المواضع التي توجب الاتصال

كان الأصل في الضمائر أن تكون متصلة؛ لأنها أقل حروفًا من المنفصل، فالضمائر المتصلة ما هو على حرف واحد كالهاء في (ضربه)، والتاء في (ضربتُ)، والكاف

(1) الديوان: 10/ 170.
(2) الديوان: 10/ 170.
(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م، 1/ 83.
(4) الديوان: 10/ 170.

في (ضربك)، أما المنفصلة فلا تكون إلا على حرفين أو أكثر نحو (أنا)، و(أنت) وأخواتها وهو وأخواته، وكان النطق بالمتصل أخف؛ فلذلك لا يستعملون المنفصل في موضع المتصل ومنهم سيبويه بقوله: «اعلم أن الضمير المرفوع، وإذا حدَّث عن نفسه فإن علامته (أنا)، وإن حدث عن نفسه وعن غيره قال: (نحن) ولا يقع (أنا) في موضع التاء في فعلت، لا يجوز أن تقول فعل أنا؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحن في موضع (نا) التي فعلنا، ولا تقول فعل نحن»[1].

وتبعه ابن الشجري[2]، وأجازه ابن مالك[3] والسيوطي[4].

وتختص الضمائر المتصلة بحالة الجر -كما سنرى- في قول النابغة:

وصـــدرٍ أراحَ الليلُ عــازِب هَمِّـهِ   تضاعف فيه الحزنُ من كل جانب[6]

فضمير الغائب (الهاء) جاء متصلًا بموقع (المضاف إليه) المجرور بالإضافة في (همه) وبموضع الاسم المجرور بحرف الجر فيه، وقد علل الأنباري ذلك بقوله: «وأما المجرور فلا يجوز أن يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتد بها، فوجب أن يكون ضميره متصلًا لا غير»[6].

وقال طرفة:[7]

فـما لي أراني، وابــن عميّ مالكًا   متى أدنُ منهُ ينأ عنّي ويبعُدِ

فيذهب سيبويه إلى أن ضمير المنصوب المتكلم (ي) في (أراني)، أما ضمير

---

(1) الكتاب: 2/ 37، 38.

(2) الأمالي: 1/ 40.

(3) شرح التسهيل: 1/ 160.

(4) الهمع: 1/ 60.

(5) الديوان: 3/ 9.

(6) أبو بركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق د. فخر الدين قباوة. دار الجيل، بيروت، طبعة أولى، 1415هـ - 1995م، 343، 344.

(7) الديوان: 70/ 66.

المجرور فهو (الياء) أيضًا يقول: «ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك مجرورًا (غلامي وعندي ومعي)»[1].

ويرى المبرد وابن السراج إلى أن ضمير المنصوب كضمير المجرور إلا أن النون تدخل قبل ياء المتكلم إذا نصب بالفعل. تقول: (ضربني وأكرمني)، فالاسم هو (الياء)، والنون زائدة[2]، وقال ابن يعيش: «أما الضمير المتصل المنصوب فهو يوافق ضمير المجرورة في اللفظ، ويشاركه في الصورة، وإنما استوت علامة ضمير المنصوب والمجرور لتواخيهما في الإتيان على معنى المفعول أعني أنهما يأتيان فضلة في الكلام... تقول في ضمير المتكلم: (ضربني) فتكون العلامة الياء... أما (النون) فهي زائدة، ودليل زيادتها أنه متى اتصل ضمير المتكلم المنصوب أو المجرور بالاسم كان ياءً لا نون معها وكسرت الياء ما قبلها»[3].

أطلق النحاة[4] على هذه النون اسم (نون الوقاية): وذلك لأنه تقي الفعل من الكسر؛ لأن الياء تكسر ما قبلها، والأفعال لا يدخلها الكسر لذا جاءوا بالنون مزيدة قبل الياء ليقع الكسر عليها، فإن قيل: فلما زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال، نحو: (أعطاني وكساني)، والكسر لا يكون في الألف؟ قيل لما لزمت النون والياء في جمع الأفعال الصحيحة لما ذكرناه صارت كأنها من جملة الضمير فلم تفارقها لذلك[5].

وقد خصوا النون بهذه الوظيفة؛ لأنها تكون علامة إضمار فكرهوا أن يأتوا بحرف غيره فيخرج من علامات الإضمار[6].

(1) الكتاب: 2/ 368، 369.
(2) الكتاب: 2/ 368، 369، المقتضب: 1/ 248، الأصول: 2/ 125، شرح المفصل 2/ 225، شرح الكافية 2/ 22.
(3) شرح المفصل: 3/ 23.
(4) الكتاب: 2/ 369، المقتضب: 1/ 248، الأصول : 2/ 125، شرح المفصل: 2/ 25، شرح الكافية: 2/ 22.
(5) شرح المفصل: 3/ 89.
(6) السابق: 3/ 90.

وتلحق هذه النون وجوبًا قبل ياء المتكلم إن نصب بالفعل أو اسم الفعل[1]، وتدخل على سبيل الجواز مع (إن) وأخواتها نحو قول طرفة:

إذا القَوْمُ قالُوا: مَنْ فتى؟ خلت أنني عُنيتُ، فَلَمْ أكْسَلْ ولم أتبلَّدِ[2]

وقال طرفة:

وَإنّي لَأمْضِي الهَمَّ عِندَ احْتِضارِهِ بِعَوجاءَ مِرقالٍ تَروحُ وَتَغْتَدِي[3]

ودخول النون على (ليت) واجب، وذلك لعدم وجود النون في آخرها ولا ما يضارع النون ويقرب منها[4].

قال طرفة:

على مِثْلِها أمْضِي إذا قالَ صَاحِبي: ألا ليتني أفْدِيك مِنْهَا وأفْتَدِي[5]

فهنا اتصلت (ليت) بياء المتكلم ولزمتها نون الوقاية، وقد تحذف ضرورة[6]. أما (لعل) فإنها وإن لم يكن في آخرها نون، فإن في آخرها لامًا مضاعفة واللام قريبة من النون في المخرج؛ ولذلك تدغم فيها.

ويختلف النحاة في إعراب الضمير المتصل (النون) للجمع، نحو قول طرفة:

يُعالِجُ أغلالَ الحديدِ مُكَبَّلا وقدْ عُدْنَ بيضًا كالثغام مفارقُهْ[7]

فالضمير (النون) اتصل بالفعل الماضي (عاد) ليدل على الفاعل المتأخر (مفارقه)، وهو الاسم الظاهر، ويذهب بعض النحاة إلى اعتبار الضمير المتصل (النون) فاعلًا

---

(1) الهمع: 1/ 64.

(2) الديوان: 41/ 60.

(3) الديوان – ص 54/ 11.

(4) شرح الكافية: 2/ 359، شرح المفصل: 3/ 90.

(5) الديوان: 39/ 59.

(6) المالقي (أحمد بن عبد النور)، رصف المباني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ 1985–م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط. أولى، 1975م، : 299.

(7) الديوان– ص132/ 3.

والاسم الظاهر (مفارقه) بدل من الفاعل ويرجعون ذلك إلى أحقية الضمير المتصل بالفاعلية؛ لأن اجتماع الضمير والاسم بهذا النمط من التركيب يجعل الضمير المتصل أولى بشغل الموقع من الاسم الظاهر، وأعرب الاسم الظاهر كذلك (مفارقه) مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية (فعل+ الضمير المتصل) خبر مقدم[1].

وهناك رأي آخر يرى أن الاسم الظاهر (مفارقه) هو الفاعل والضمير المتصل والنون ما هو إلا قرينة دالة على الفاعل المتأخر[2].

ولما اختصت الضمائر المتصلة بحالة الجر وهو موقع الاسم المجرور بحروف الجر أو موقع المضاف إليه، كان هناك كلمات التزمت الإضافة إلى الضمير، نحو: (حسب)، (حنانيك).

(حسب) وردت عند النابغة، بقوله:

بحبك أن تُهاض بمحكماتٍ   يَمُرُّ بها الغوي على لساني[3]

أما (حنانيك) فوردت عند طرفة، بقوله:

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا   حنانيك،بعض الشَّرّ أهون من بعض[4]

فهناك التزمت (حسب) الإضافة إلى الضمير، و(حسب) عند النحاة[5] معرفة لازمة الإضافة، ووردت عند النابغة ملتزمة الإضافة ومضافة إلى ضمير المخاطب المتصل (الكاف).

---

(1) الكتاب: 1/ 89، 20، 2/ 40 40، 41.

(2) أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394هـ - 1974م، 83.

(3) الديوان: 26/ 6.

(4) الديوان: 45/ 120.

(5) الكتاب: 2/ 408.

كذلك وردت (قد) التي بمعنى (حسب) مضافة إلى الضمير في قول طرفة:

أخـي ثقة لا ينثني عـن ضريبةٍ إذا قيل: مَهْلًا، قال حاجزُ: قدي[1]

جاءت (قد) وهي اسم - بمعنى (حسب) مضافة إلى ضمير (ياء المتكلم) وذكر النحاة أن (قد) من الأسماء اللازمة للإضافة، بمعنى (حسبي) فهي اسم فعل أمر، وورد لفظ المقسم به (لعمرك) و(لعمري) عند طرفة بهذا المعنى.

لعمرك مـا أدْري وإنّي لـو أجن أفي الـيَـوْمِ إقـدام المنيّة أو غـدٍ[2]

....

لعمري لقد مَـرّت عـوطِـسٌ جمة ومَـرَّ قُبيل الصُّبح ظبي مصُقّعُ[3]

كما أشار النحاة إلى أن كلمة (حنانيك) من الكلمات التي لزمت الإضافة كقول النابغة السابق، حيث وردت مضافة على كاف الخطاب وهو ضمير متصل دال على المفرد المخاطب.

أما سيبويه[4] فقد أوجب ورود المصدر الدال على المثنى مضافًا إلى (كاف الخطاب، ووافقه يونس في أن (حنانيك) تلتزم الإضافة إلى الضمير، وهي اسم مفرد دال على الكثرة.

أما (أقسمت) فجاء في ديوان طرفة في قول:

فأقسمت عند النصب إني ليت بمتلفة ليست بغبطٍ ولا خفض[5]

---

(1) الديوان: 87/ 70 «القد» اسم فعل أمر بمعنى كفى أو حسبي ما بلغت.

(2) الديوان: 8/ 48.

(3) الديوان: 1/ 127.

(4) الكتاب: 2/ 67.

(5) ديوان طرفة: 53/ 22.

و(آليتُ) في قوله:

فآليت لا ينفك كشحى بطانة لعضْبٍ دقيق الشفرتين مهند[1]

كما التزمت (أي) الإضافة في موضعين في ديوان طرفة، وما يخص دراستنا الموضع الأول وهو إضافتها إلى الضمير، أما الموضع الثاني فهو إضافتها إلى اسم نكرة فهو خارج نطاق دراستنا.

قال طرفة:

كريم يُرَوِّي نفسه في حياته ستعلم إن متْنا صدى أينا الصَّدِي[2]

جاءت (أي) مضافة إلى الضمير (نا) جماعة المتكلمين، وذكر ابن يعيش[3] أن (أي) تضاف دائمًا إلى ما بعدها، ويجوز إضافتها إلى النكرة والمعرفة.

يرى النحاة أن كلمة (حنانيك) من الكلمات التي لزمت الإضافة إلى المضمر فقد وردت مضافة إلى (كاف الخطاب) في قول طرفة:

أبا منذر أفنيت، فاستبق بعضنا حنانيك بعضُ الشَّرِّ أهونُ من بعضِ[4]

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على وجوب المصدر الدال على المثنى مضافًا إلى (كاف الخطاب)، وقد وافق سيبويه يونس على أن (حنانيك) اسم مفرد دال على الكثرة فقال: «فكأنه قال تحننا بعد تحنن وحنانيك لا يتصرف[5] وتابعه المبرد وغيره[6].

---

(1) ديوان طرفة: 85/ 70.

(2) الديوان: 46/ 172.

(3) الكتاب: 1/ 328.

(4) المقتضب: 3/ 223، 224، وانظر: ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، دار السرور، بيروت، لبنان، 149.

(5) الكتاب: 1/ 38.

(6) المقتضب: 3/ 223، 224، وانظر: ابن الناظم: 149.

جواز فصل الضمائر مع إمكان الوصل

القاعدة العامة هي: «متى أمكن اتصال الضمير لا يُعدل عنه إلى انفصاله، ولكن يستثني من هذه القاعدة المواضع التي يجوز فيها الانفصالُ مع إمكانِ الاتصال، وهي:

أولها: إذا كان الضمير المُقدم منصوبًا أعرف من الضمير المؤَخّر فهو الدرهم أعطيتكه، أو أعطيتُك إياه»، والكتاب منحتُك إياه أو منحتُكه فهنا جاز الفصل مع إمكان الوصل. أما إذا كان الضمير المقدم منصوبًا وليس أعرف؛ نحو الضمير المؤخر أو أقل مرتبة في التعريف: الكتاب أعطاه إياي؟ أو إياك، فيجب الفصل.

ثانيها: إذا اتحد الضميران في الغيبة، واختلف لفظهما إفرادًا وتثنية وجمعًا أو تذكيرًا وتأنيثًا نحو: بنَيتُ الدار لأبنائي وأسكنتُهمُوُهَا أو أسْكَنْتُهم إياها جاز أيضًا الانفصال مع إمكان الاتصال. «واعلم أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب، وإنما كان ضمير الغائب أحط مرتبة في التعريف من أخويه (المتكلم والمخاطب)؛ لأنه لم يوضع معرفة بنفسه بل بسبب مرجعه؛ ولهذا لا بد له من مرجع في الكلام ليفهم معناه، أما إذا تساوت، واتحدت رتبة الضميرين لفظًا بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب كقول الأسير لمن أطلقه: ملكتني إياي أو ملَكتك إياك فيجب الفصل.

وأما إذا لم يتحدا بأن كان أحدهم لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب والآخر لغيره، فإن الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه كما سبق أن ذكرنا.

نعم قد يتحدان في الرتبة ولا يتعين الفصل، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما»[1] حكى الكسائي: «هم أحسنُ الناس وجوهًا وأنضرهموها» وإذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة، فإن اختلف الرتبة وجب غالبًا تقديم الأخص، فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو الدرهم أعطيتكه، فإن أخر الأخصِ تعين الفصل،

---

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 83، شرح المفصل: 3/ 88، 87.

نحو: الدرهم أعطيته إياك، وندر قوله عثمان: (أراهُمُني الباطل شيطانا)، والقياس: أرانيه»[1].

وذهب المبرد[2] وكثير من القدماء: إلى أن الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب وأن الاتصال أيضًا جائز، نحو: أعطيتهوك.

غير أن الفراء قد ذهب إلى «تعين الانفصال إلا أن يكون ضميرًا مثنى، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصال أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، وقد وافق الكسائي الفراء. وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو: الدرهم أعطيتهنكُنَّ، وإذا كان الفعل يتعدى لاثنين ليس ثانيهما خبرًا في الأصل، وجاء ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل، نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه ومرجوع عند الشَلَوْبين. فهذه ثلاثة مذاهب[3]».

فالقاعدة التي وضعها النحاة[4] «إذا أمكن اتصال الضمير، فلا يعدل عنه إلى الفصل إلا حيث لم يتأت الاتصال» والاستعمال الشعري كما رأينا في قول طرفة وغيره من الشعراء أحد الأسباب التي لا يتأتى فيها الاتصال؛ لأنه يترخص في الشعر ما لا يترخص في غيره، ولغة الشعر تعتمد بقدر كبير على المجاوزة أو المخالفة اللغوية.

مواضع الاتصال والانفصال

إذا كان المتصل هو الأصل، والمنفصل أكثر حروفًا وأثقل نطقًا، مما جعل النحاة يقررون بأصلية الضمائر المتصلة، فما هي الحاجة اللغوية للضمائر المنفصلة؟

---

(1) الكتاب: 2/ 76.

(2) المقتضب: 4/ 123.

(3) الهمع: 1/ 219 : 220.

(4) انظر شرح الأشموني: 1/ 130، 140 ومحمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة 1/ 115، والخصائص: 1/ 407، 2/ 195، الأمالي: 1/ 58، والإنصاف: 2/ 98، والهمع: 1/ 217، و د. محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دارسة في الضرورة الشعرية –دار الشروق– القاهرة– ط-1 1996، : 375.

وجود الضمائر المنفصلة بالعربية إشارة على أن هناك أسبابًا للفصل وهناك مواضع خاصة للاتصال وأخرى خاصة للانفصال.

ولقد حصر النحاة[1] أهم أسباب الحاجة للفصل أو للضمير المنفصل في الآتي:

1- عامله معنوي كالابتداء؛ لأن الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، فلذلك إذا وقع الضمير في هذا (الموقع الإعرابي)، وجب أن يكون ضميرًا منفصلًا.

قال طرفة:

هُمُ جرمل أعيا كُل آكل مبير، ولو أمسى سواهم داثر[2]

جاء الابتداء ليس له لفظ يتصل به الضمير، فلذلك وجب أن يكون ضميره منفصلًا، فاختلاف مواقع الأسماء التي تضمر كان سببًا في تنوع الضمائر بين منفصل ومتصل. فالأصل أن تكون الضمائر متصلة؛ لأنها أوجز لفظًا وأبلغ في التعريف.

2- عامله محذوف في التحذير -نحو (إياك والكذب).

قال النابغة:

فإياكم وعورًا داميات كأن صيلاءَهنَّ صلاءُ جمرِ[3]

تعدى آراء نحاة[4] العربية في (إياك) وأخواتها، ذهب الخليل إلى أن (إيا) في (إياك) اسم مضمر مضاف إلى الكاف، وهو ما ذهب إليه المازني واختاره ابن مالك.

وقد رفض ابن الخشاب[5] هذا الرأي لقلة المقيس عليه؛ ولأنه إن كان (إيا) ضميرًا لم تجز إضافته؛ لأن الضمائر لا تضاف لكونها مستغنية عن الإضافة بما فيها من التعريف باللام في حين حصل بعض النحاة هذا القول على الشذوذ.

---

(1) الكتاب: 2/ 352، 350، شرح المفصل 3/ 85، 7/ 59.

(2) الديوان: 2/ 94.

(3) الديوان: 2/ 58.

(4) شرح المفصل: 3/ 100، الهمع: 1/ 60، شرح الأشموني: 1/ 90.

(5) شرح المفصل: 3/ 100.

وقال أبو حيان: «لو كانت (إيا) مضافة لزم إعرابها؛ لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه، والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كـ(أي) أبل أولى لأن(إيا) لا ينفك و(أي) قد تنفك عن الإضافة»[1].

وذهب سيبويه إلى أن (إيا) هو الضمير، ويليه دليل ما يراد به من تكلم أو مخاطب، أو غائب إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، وتذكيرًا أو تأنيثًا، وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: (أنت) و(أنتما) و(أنتم) و(أنتن)، وكاللواحق في اسم الإشارة وتبعه الفارسي والأخفش وابن السراج وابن جني[2].

وعلل ابن جني[3] ذلك فذكر أنه إذا قيل أن الكاف في (إياك) حرف، فما يكون حكم (الياء) في (إياه) و(إياي) حيث لم ترهم قد جرد وهما من الاسمية.

وذهب الفراء[4] إلى أن اللواحق هي الضمائر. أما (إيا) فهي حرف زيد دعامة تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل، وعليه ابن كيسان[5] وعلل ابن يعيش[6] ذلك فذكر عليها اللواحق هي الضمائر في (أكرمتني وأكرمتك وأكرمته) فلما أريد ذلك فصلها عن العامل إما بالتقديم وإما بتأخيرها عنه ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقلتها فدعمت بـ(إيا) وجعلت وصلة إلى اللفظ بها.

وذهب بعض الكوفيين[7] إلى أن (إياك) بكاملها هو الضمير. أما المبرد[8] فرأى أن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره، ويرى الزجاج[9] أن (إيا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى المضمرات فالكاف في (إياك) في محل جر بإضافة (إيا) إليها.

---

(1) الارتشاف: 1/ 490.

(2) الكتاب: 1/ 279، الهمع: 1/ 261، شرح الأشموني: 1/ 90.

(3) الخصائص: 2/ 189.

(4) الإنصاف - م 189.

(5) السابق.

(6) شرح المفصل: 3/ 100.

(7) الإنصاف -م 100.

(8) السابق.

(9) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 211.

ويذهب ابن درستويه[1] إلى أن (إيا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشارة؛ ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهًا من هذا وشبهًا من هذا، وجعلت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود، وليعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب.

وجاء في الخزانة «اعلم أن (إيا) لم تأت في كلام العرب إلا وصلة للمضمر المنصوب ليُعلمَ أنه مفصول عما كان يتصل به من الفعل والاسم الذي في معناه، وبعضهم يسميها دعامة إلا أنه قد تُنزل في بعض المواضع منزلة فعل الأمر للزوم حذفها معها وذلك قولك: (إياك والشر)، والمعنى: احذر نفسك من ذلك، فلما حذف الفعل لكثرة الاستعمال بقي المضمر وحده، فجعلنا له (إيا) دعامة لئلا يبقى منفصلًا من الفعل أو ما في معناه من الأسماء، فتقول: إياي وإيانا، وإنما يفعل ذلك لإرادة تقدم المضمر على الفعل أو ما جرى مجراه لاعتناء أو موجب....، والأصل الاتصال بالفعل لأنه ضعيف لكونه في الأصل على حرف واحد فاتصل بما قبله ليقوي النطق به ولما اتصل بما قبله صار معه كالكلمة الواحدة، فإذا وقع الاعتناء أو موجب التقديم قُدِّم فلم يصح النطق به وحده فجعلت (إيا) له دعامة لتقوي بها النطق، ولا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة»[2].

وعلل ابن جني وذلك بأمرين:

أحدهما: أن (إيا) لو كان ضميرًا لعاد على شيء فبطل كونه ضميرًا.

الثاني: أنه يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميرًا لتبدل بحسب ذلك، وإنما يتبدل بحسب ما بعده، وهو العائد على الأسماء فهو المضمر لا غير و(إيا) دعامة، فإذا كان متصلًا بالفعل أو ما في معناه قيل له ضمير متصل، وإذا كان متصلًا بـ(إيا) قيل له ضمير منفصل أي فصلت (إيا) بينه وبين ما يجب أن يكون متصلًا فهي حرف فاعله»[3].

---

(1) الأشباه والنظائر: 1/ 295.

(2) عبد القادر البغدادي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له د. محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ 1998م. 2/ 406.

(3) رصف المباني: 146، 148.

وقد وردت (إياك) بعدة لغات كالآتي:

1- كسر الهمزة مع تشديد الياء (إيَّاك)، وهي قراءة الجمهور نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1].

2- كسر الهمزة مع تخفيف الياء: (إيَاك)[2]. والوجه فيه أنه حذف إحدى الياءين لاستثقال التكرير في حرف العلة[3].

3- فتح الهمزة مع تشديد الياء (أيَّاك)[4].

روى عن قطرب أن بعض العرب من يقول (أيَّاك)[5].

4- إبدال الهمزة هاءً مكسورة مع تشديد الياء: (هِيَّاك)[6].

5- إبدال الهمزة هاءً مفتوحة مع تشديد الياء: (هَيَّاك)[7].

ويرى الدكتور الجرح[8] أن اللغات السامية تستعمل ضمائر نصب منفصلة، والواقع أن هذه الضمائر ليست إلا ضمائر نصب متصلة بأداة المفعولية...، وأما اللغة العربية فإنها تستعمل (إيَّا) قبل ضمائر النصب فقط ولا تستعملها قبل الأسماء الظاهرة المنصوبة على المفعولية.

ويذهب إلى أن (إيَّا) العربية تقابل (إيت) العبرية تمامًا، وأنها أداة مفعولية كانت

---

(1) سورة الفاتحة: آية 4.

(2) الهمع: 1/ 61، (النحاس) محيي الدين أحمد، إعراب القرآن، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، 2001، 1/ 122.

(3) أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، 1396هـ 1976-م. 1/ 7.

(4) الهمع: 1/ 61.

(5) لسان العرب: 5/ 323.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك محمد، دار الآداب القاهرة 2004، : 1/ 37.

(7) لسان: 20/ 223.

(8) نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية: 66، 67.

تستعمل في العربية، وهي ما تزال تستعمل في العبرية قبل الأسماء الظاهرة والضمائر إذا كانت منصوبة، فاختفي استعمال (إيَّا) قبل الأسماء الظاهرة في العربية ولم يترك إلا بقايا قليلة كما جاء في (إياي وإيا الشواب) وبقي استعمالها مطردًا قبل الضمائر.

3- عامله حرف نفي، نحو: (ما أنا متأدبًا).

قال النابغة:

ولا أنا مأمون بقول أقولُهُ وأنت بأمر لا محالة واقِعُ[1]

قال سيبويه: «(لا) لا تعمل في معرفة أبدًا»[2].

وذكر ابن السراج: «دخلت (لا) على جمل اسمية صدرها معرفة وجاءت مكررة غير عامله، وإنما أفادت نفي الحال»[3].

4- فصله عن عامله متبوع له نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾.

5- فصله عن عامله بلفظ (إما): إما أنا وإما أنت.

6- وقوع الضمير مفعولًا معه، نحو سرتُ وإياك.

ونشير في دراستنا هذه إلى مواضع توجب الاتصال وأخرى توجب الانفصال ومواضع الجواز.

وذكر السيوطي[4] أسباب الانفصال بقوله: «ويتعين انفصال الضمير في صور:

أحدها: أن يحصر بإنما..

الثانية: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب ك: عجيب من ضربك هو.

الثالثة: أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها: كزيد هنا ضاربها هو.

---

(1) الديوان: / 81.

(2) الكتاب: 2/ 296، وانظر المقتضب: 4/ 359.

(3) الأصول: 1/ 478.

(4) الهمع: 1/ 217.

الرابعة: أن يضمر عامله.

الخامسة: أن يؤخر عامله: كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

السادسة: أن يكون عامله معنويًا وهو الابتداء نحو: أنت تقوم.

السابعة: أن يكون عامله حرف نفي نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾[1].

الثامنة: أن يفصله متبوع، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾[2].

التاسعة: أن يلي واو (مع).

العاشرة: أن يلي (إلا) نحو: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾، ما قام إلا أنا.

الحادية عشرة: أن يلي (إما) نحو: قام إما أنا وإما أنت.

الثانية عشرة: أن يلي اللام الفارقة.

الثالثة عشرة: أن ينصبه عامل مضمر قبله غير مرفوع.

إن اتحدا رتبة نحو: علمتَني إياي، وعَلَمْتُكَ إياك وعلمتهُ إيَّاه بخلاف لو كان الضمير الأول مرفوعًا، كالتاء من علمتني فإنه يجوز فصل الياء معها».

مواضع جواز الاتصال والانفصال

نتناول هنا مواضع جواز اتصال وانفصال الضمير لدى النحاة، فقد أشار الأشموني إلى[3] «أن الضمير الذي يجوز اتصاله، وانفصاله هو: ما كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها أو ثاني ضميرين، أولها أخص، وغير مرفوع فخرج مثل الكاف من نحو: (أكْرمتُكَ) ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم، في ابن صياد: «إن

(1) المجادلة: آية (2)، العنكبوت: آية 22.

(2) الممتحنة: آية (1).

(3) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 101.

يكنْهُ فلَنْ تُسلَّطَ عَلَيْه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» ودخل مثل الهاء من نحو... ومنعكها. فإن الهاء ثاني ضميرين أولهما - وهو الكاف - أخص - وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه».

(وفي اتحاد الرتبة) وهو: ألا يكون فيهما أخص، بأن يكونا معًا ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (لزم فَصْلًا) نحو (تلْنِي إيَّاي) و(أعطيتُك إياك) و(خِلتُه إياه)... وقد يُبيح الغيب أي: كونهما للغيبة (فيه) أي: في الاتحاد (وَصْلًا) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: «هُمْ أحْسَنُ النَّاسِ وجُوهًا وأنْضرهُمُوها» فقد جاز الاتصال والانفصال في الضميرين، المتحدى الرتبة إذا كان ضميري غيبة لصحة تعدد مدلوليهما.

ثانيًا: الاستتار والبروز

نعالج هنا مسألة استتار وبروز الضمير ودلالتها:

ا- الضمير المستتر

عرف النحاة[1] الضمير المستتر بأنه: «هو الذي يخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة».

ومعلوم «أن فكرة الضمير المستتر من اختراع النحاة، وذلك حين رأوا أن الفعل لا بد له من فاعل يستند إليه يذكر بعده، فإن لم يظهر الفاعل ولم يشر إليه بضمير بارز، وجب تقدير ضمير مستتر، وفي قولنا: زيد ضرب، يقول المذهب البصري: «لما ابتدأت فذكرت زيدًا، ثم جئت بعده بـ(ضرب)، لم يكن بد من أن تنوي ضميرًا له، إذ لو لم تفعل لك لم تكن قصرته على زيد، وكان غير مختص به دون غيره، ثم إن الفعل يحتاج إلى فاعل، وزيد إذا تقدم لم يكن فاعلًا له، وإذا خلا من ضمير بقي بلا فاعل»[2].

(1) شرح الأشموني: 1/ 127.
(2) انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، د. مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، 1997، ص 153.

ويرى برجشتراسر رأيًا مخالفًا إذ يقول: «الأكثر والأقرب إلى الاحتمال، هو أن يكون المعنى: زيد جاء، عين معنى: جاء زيد، وإنما الفرق بينهما أني إذا قلت زيد جاء، أخبرت عن مجيئه إخبارًا محضًا، ولا يخالطه شيء غيره، فتقدم الفعل هو العبارة المألوفة، وإذا قلت زيد جاء، كان مرادي أن أنبه به السامع إلى أن الذي جاء هو زيد، كأني قلت: زيد جاء لا غيره»(1).

ولكن قضية الضمير المستتر ليست بهذه البساطة التي يراها برجشتراسر؛ فهي أعمق من هذا حتى ليمكن القول إن تقدير الضمير المستتر ضرورة يحتمها التحليل النحوي للجملة العربية، ففي قولنا: خذ، يصبح تقدير الضمير ضروريًّا من الناحية الدلالية، وإلا كان الفعل حدثًا دون محدث، وكان الإسناد مفتقرًا إلى مسند إليه، كما أن تقدير الضمير هنا يحتمه القياس النحوي، ويشير إليه؛ فهذا الضمير المستتر يبرز لفظًا في قولنا: خذا، وخذوا، وخذي، وكأن عبد القاهر يرد على برجشتراسر حين قال: «لو كان (زيد) في قولك: زيد ضرب، مرفوعًا بـ(ضرب) وكان ضرب فارغًا من ذكر يعود إليه، لوجب أن يجوز: الزيدان ضرب، فلما لم يقولوا إلا: ضربا، علمت أن الزيدان رفعها بالابتداء، والفاعل هو الألف في (ضربا)(2).

وذكر النحاة أن الضمير المستتر لا بد له من قرينة معنوية أو حسية، وبينوا(3) أن وقوع الضمير بموضع الفاعل، الذي قد يتقدم على فعله ويعرب مبتدأ أو فاعلًا لفعل محذوف ويجيء الفعل بعده خبرًا؛ فاعله قد يظهر في اللفظ وقد يكون ضميرًا مستترًا؛ وبهذا يكون الاستتار خاصًّا بموقع الفاعل الذي هو عمدة الكلام. «إنما خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك، وإلا فهو موجود في النية، والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما، إذا أعدما من اللفظ»(4).

(1) انظر: السابق، ص 153، 154، والمرجع المثبت هناك.

(2) انظر: السابق، ص 154، والمراجع المثبتة هناك.

(3) شرح المفصل: 3/ 87، شرح الرضي على الكافية: 2/ 8.

(4) شرح الأشموني: 1/ 128.

قال طرفة:

وأعِـــسُر أحيانًا فتشتدُّ عُـــسرَتي وأدرِك ميسور الغنى، ومَعِي عِرض[3]

فقد جاء الفعلان المضارعان (أعيرُ أدرك) مكتفيًا بفاعله، الذي جاء ضميرًا مستترًا واجب الاستتار وتقديره (أنا) وذلك للإيجاز والإبلاغ، حيث يدل السياق على الفاعل.

2- العلاقة بين أحرف المضارعة والضمير المستتر

1- إن المتبع للدرس النحوي يدرك أن هناك علاقة بين أحرف المضارعة والضمير المستتر، وقد تكلم النحاة قدامي ومحدثين في هذا الشأن، فيذكر الدكتور تمام حسان أن أحرف المضارعة والضمائر في تطبيق فكرة استتار الضمير، فإذا أردنا أن نفهم الفرق بين هذين النوعين من الاستتار في المضارع، فإن مما يعنينا على الوصول إلى فهم صحيح لهذا الفرق هو النظر إلى العلاقة التي بين حروف المضارعة على الشخص مطردة بمعنى أنه لا يشاركه في الدلالة على الشخص؛ ومن ثم يكون استتار الضمير واجبًا، فالهمزة مثلًا تدل على المتكلم المفرد ومن ثم يستتر الضمير وجوبًا[2]» .

ونجد الدكتور عبده الراجحي[3] يشير إلى أن تعريف سيبويه للفعل المضارع تركيبي، وهي تلك الحروف الزوائد في أول الفعل والتي تدل على إسناده إلى ضمير بعينه.

هذا ما ذكره المحدثون بينما يذكر قدامي النحاة أن أحرف المضارعة ضمائر في النية، قال ابن يعيش: «قد تقدم القول أن الضمير ضميران متصل ومنفصل فما كان متصلًا كان أقل حروفًا من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمت والكاف

(1) الديوان: 66/ 69.

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها: 159.

(3) دروس في المذاهب النحوية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، د.ت، ص: 39.

في ضربك للإيجاز والاختصار حتى إنهم جعلوا بعض المتصلة في النية كالضمير في أفعل ويفعل وتفعل»[1].

وذكر النحاة العرب[2] أن الفعل المضارع يسند إلى الضمائر: ألف الاثنين، وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة.

أما ضمير المتكلم المرفوع في الفعل المضارع، نحو: أعلم، نعلم، فلا يكون إلا مستترًا، وكذلك بالنسبة لضمير المفرد المخاطب المذكر، أو الغائب، أو المفردة الغائبة، أي أن هذه الأفعال لا تسند إلى اسم ظاهر، ولا إلى مضمر بارز؛ لأن الفاعل فيها مستتر لا يمكن إبرازه»[3].

وعلّل ابن يعيش استتار الضمير في الأفعال المضارعة (أعلم، ونعلم، ويعلم، وتعلم) بقوله: «إن تصريف الفعل، وما في أوله من حروف المضارعة يدل على المعنى ويغني عن ذكر علامة له»[4].

وذهب ابن مضاء إلى أن دلالة الفعل على الفاعل في هذه الأفعال دلالة لفظية يقول: «ألا ترى إنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة»[5].

وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن «الاشتراك الذي يقع في (تعلم) لا يؤدي إلى لبس دلالي؛ لأن السياق هو الفيصل بين المخاطب والغائبة»[6].

وذكر بروكلمان أن «المضارع يتصرف بالمقاطع التي تزاد في أوله، وأن صيغة

---

(1) شرح المفصل: 3/ 107.

(2) الأصول: 2/ 109، شرح المفصل: 3/ 109.

(3) شرح المفصل: 3/ 109، شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي: 2/ 345.

(4) شرح المفصل: 3/ 109.

(5) ابن مضاء الأندلسي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، : 92.

(6) العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، اليسوعي هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، 1966، هامش ص 130.

المخاطبة المؤنثة تنتهي بالكسرة الطويلة -يعنى بذلك ياء المخاطبة- وتنتهي صيغة المخاطبين والغائبين بالضمة الطويلة- واو الجماعة- وفي العربية في حالة الرفع تقول: تفعلون، ويفعلون وهذه الصيغة تدل على العدد وهي نفس اللاحقة الموجودة في الأسماء المسلمون»[1].

أما فليش فيري أن الكسرة الطويلة التي هي علامة المفردة المؤنثة موجودة في الضمير الشخصي المنفصل: (أنت) كما أنها موجودة في الضمير: (ك)، وقد كانا قديمًا: (أنتي) و(وكي)[2].

وذهب برجشتراسر[3] إلى أن هذه السوابق القصيرة مأخوذة من الضمائر الشخصية المنفصلة، فالهمزة الموجودة في أول المضارع الذي يدل على المتكلم هي همزة ضمير المتكلم المنفصل، والمضارع الذي يدل على المتكلمين يبدأ بنون، وهذه النون موجودة في الضمير المنفصل أيضًا.

وينكر هذا الرأي الدكتور الجرح[4]، فيرى أن لا علاقة بين همزة الضمير المنفصل (أنا) والسابقة الموجودة في المضارع، ويوضح أن العنصر الضميري في المضارع المسند إلى المتكلم المفرد حركي؛ لذا لجأنا إلى الهمزة لتعتمد عليها الحركة فأصبحت الهمزة المحركة هي الدالة على المتكلم في المضارع.

أما صيغة المضارع (يفعل) فإن السابقة تدل على المفرد والمذكر الغائب، وتدل السابقة في صيغة المضارع: (تفعل) على الغائبة المؤنثة وهي تدل على المخاطب المفرد.[5] وذهب برجشتراسر[6] إلى أن الحرف الزائد الخاص بالغائب في المضارع (ta) لا علاقة له مع سائر ضمائر الغائب، وربما كانت التاء علامة للتأنيث كما هي

(1) فقه اللغات السامية: 117.
(2) العربية الفصحى: 131.
(3) التطور النحوي: 75.
(4) نظرة تحليلية: 64.
(5) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الرياض، 1977، ص: 116.
(6) التطور النحوي: 81.

في آخر الفعل الماضي. أما الحرف الزائد (ya) فمن الراجح -في رأيه- أن يكون ضميرًا.

وقد ذكر سيبويه أن من العرب من يكسر أحرف المضارعة التي تكون صيغة الماضي منها على بناء (فِعِل) يقول: «قولهم: أنت تعلم ذاك وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم ذاك، وكذلك كل شيء فيه فَعِل من نبات الياء والواو التي الواو والياء فيهن لام وعين، والمضاعف، وذلك قولك: شقيت فأنت تشقى، وخشيت فأنا أخشي، وخلنا فنحن نخال، وعضضْنَ فأنتن تَعضَضْن وأنت تعضَين»[1].

وقد ذكر سيبويه[2] أنها لغة العرب إلا أهل الحجاز فإنهما يفتحون جميع ما سبق ذكره من أفعال.

ويذهب ثعلب[3] إلى أن هذه اللغة تسمى (التلتلة) ونسبها إلى قبيلة بهراء في حين نسبها ابن جني[4] إلى تميم.

أما النحاس[5] فقد نسبها إلى تميم وأسد وقيس وربيعة، وقد ورد إحدى القراءات القرآنية عليها. قال تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ...﴾[6]، فقد قرأ يحيى بن وثاب والأعمش بكسر نون (نِستعين).

أما بروكلمان[7] فيذهب إلى الكسرة (i) تدخل في أحرف المضارعة بدلاً من الفتحة (a) بسبب ما يسى (التحويل الحركي) غير أن الفتحة عادت إلى الظهور مطلقًا في العربية إلا في اللهجات.

---

(1) الكتاب: 4/ 110.
(2) الكتاب: 4/ 111.
(3) ثعلب (أحمد بن يحيى)، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، بمصر، الطبعة الرابعة، 1400هـ-1980م، 1/ 81.
(4) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق على النجدي ناصف، وآخرين، لجنة إحياء التراث بالقاهرة، 1386م، 1/ 130.
(5) إعراب القرآن للنحاس: 1/ 153.
(6) الفاتحة: 4.
(7) فقه اللغات السامية: 117.

وقد عد المستشرق الألماني (بارث)[1] هذه الظاهرة قانونًا صوتيًا عامًا يرجع إلى السامية العربية الأولى، وهو في اللغة العبرية والسريانية، واللهجات العربية القديمة.

3- الفرق بين الحذف والاستتار

لا شك أن هناك فرقًا بين الحذف والاستتار -وإن التبس على البعض، فالاستتار يختص بالضمير.. ويقع في العمد، بينما لا يقع الحذف في العمد إلا قليلًا، وكذلك فإن هناك اختلافًا من حيث الوظيفة كما سيتضح فيما يأتي:

أ- يرى النحاة أن الاستتار يختص بالضمير الواقع بموضع المسند إليه الذي هو عمدة في الكلام، أما المحذوف فكثيرًا ما يقع في الفضلات، وقد يقع في العمد في غير الفاعل كالمبتدأ، ومنه قول النابغة:[2]

صفراءُ كالسيرِ أكملَ خَلقُها ... كالغُصْنِ من قِنوانِه المُتَأَوِّدِ[5]
مخطوطةُ المتنينِ غيرُ مُفاضةٍ ... رَيّا الروادفِ بضَّةُ المُتَجَرَّدِ

فقد حذف المبتدأ في البيتين وتقديره (هي)، وقال سيبويه: «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا، ويكون المبني عليه مظهرًا وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربي، كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت زيد وربي»[3].

ب- وجاء في شرح التصريح أن المستتر في حكم الموجود إلا أنه مستتر، أما المحذوف فإنه غير موجود[4].

---

(1) دراسات في اللغة العربية: 40.
(2) ديوان النابغة: 2/ 28.
(3) الكتاب: 2/ 130، المقتضب: 4/ 129، وانظر الأصول: 1/ 75 وانظر الأمالي: 1/ 35.
(4) شرح التصريح: 1/ 100.

قال النابغة:

صفراء كالسير، أكمل خلقها كالغصن، في غلوائه، المتأود[1]

فقوله: (صفراء) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) والحذف جوازًا لوجود قرينة دلت عليه، ويكون الحذف واجبًا إذا كان الخبر مخصوص (نعم)[2].

جـ- الفرق الثالث أن المستتر نوع من المتصل: أما المحذوف فقد يكون متصلًا، نحو: (هذا الذي أكرمت)، أي: أكرمته وقد يكون منفصلًا، وإذا كان الاستتار هنا وجوبًا وهو لقواعد متبعة فإن له وظيفة دلالية تستمد من السياق الذي يأتي فيه.

مواضع الاستتار الواجبة

نتناول هنا المواضع التي يجب فيها استتار الضمير، والمقصود بوجوب الاستتار هو (ما لا يحل محله الظاهر). وقد حصر النحاة[3] مواضع الاستتار الواجبة في خمسة مواضع هي:

1- في أمر المفرد المذكر:

وقد جاء ذلك في قول النابغة الذبياني:

إذا المرءُ لم يَبْذُلْ من الودِّ مِثْلَ ما بَذَلْتُ له فاعلم بأني مُفارقُه[4]

وقوله:

حياؤك فاحْفَظْه عليكَ فإنما يدلُّ على وجه الكريم حياؤه[5]

---

(1) الديوان: 6/ 39.

(2) الأمالي: 1/ 35، الهمع: 1/ 104.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 8.

(4) الديوان: 5/ 83.

(5) الديوان 135/ 24.

2- في مضارع المخاطب المذكر:

والتقدير هنا (أنت) وهو للإلحاح في وصول المعنى المراد إلى المخاطب والتركيز عليه، نحو قول النابغة:

تجتاب أرضًا إلى أرضٍ بذي زَجَلٍ ماضي على الهول هاءٍ غير مِحيار[1]

والتقدير هنا (أنت).

ونحو قول طرفة:

إذا أقبلت قالوا: تأخر رَحْلُها وإن أدبرت قالوا: تقدَّم فاشدُدِ[2]

3- في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم أو نون المتكلمين:

نحو قول طرفة:

أرى الداءَ يشفيه الدواء وإنني أرى الحُمقَ داء ليس يرجى شفاؤه[3]

والتقدير (أنا)، في المفرد ونحن في الجمع وهو تستمد من الصياغة والسياق معًا.

ومنه قول النابغة:

أو أضَعُ البيتَ في سوداء مُظلِمَةٍ تُقَيِّدُ العيرَ لا يسري بها الساري

4- إذا جرى الخبر المشتق على غير ما هو له في المعنى

يرى النحاة أنه إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له في المعنى وجب إبراز الضمير إذا لم يؤمن اللبس مثل: زيد عمرو ضاربه هو[4]. واللبس في هذه الحالة إذا نحن قلنا: زيد عمرو ضاربه ناتج عن احتمال أن يكون الضارب زيدًا، واحتمال أن

(1) الديوان: 7/ 28.
(2) الديوان: 103.
(3) الديوان: 87.
(4) انظر: حاشية الصبان 4: 136.

يكون الضارب عمرًا. فإذا برز الضمير المستتر في اسم الفاعل (ضارب) خلصت الدلالة للمعنى الأول فقط[1].

ويبدو أن الغموض التركيبي هنا بسبب الضمير الذي يقع مفعولًا به في (ضاربه). يمكن أن يعود على زيد أو على عمرو. فإن عاد على زيد فهو الموجد وعمرو المتأثر بالضرب، وإن عاد على عمرو فهو الموجد وزيد متأثر بالضرب؛ ولذلك نستطيع تعيين بنيتين عميقتين لهذه الجملة –باستخدام المؤشرات المرجعية-:

زيد $_{ع}$ عمرو $_{ر}$ ضاربه $_{ع}$

زيد $_{ع}$ عمرو $_{ر}$ ضاربه $_{ر}$

أما إذا أبرز الضمير وقلنا: زيد عمرو ضاربه هو. فسيكون لها بنية واحدة هي زيد عمرو زيد ضاربه[2] حيث يحذف (زيد) ويملأ مكانه بالضمير. فتصبح البنية: زيد عمرو هو ضاربه ثم يؤخر ليشغل موقع فاعل ضارب ويصير للجملة تفسير واحد[3].

وقد رأى البصريون وجوب إبراز الضمير إذا أمن اللبس أو لم يؤمن. ويرى الكوفيون وجوب إبرازه في حالة خوف اللبس فقط[4] ووافق ابن مالك البصريين في الألفية[5] ووافق الكوفيين في شرح التسهيل[6].

ويظهر الضمير أيضًا مع الفعل والظرف إذا جريا على غير صاحبيهما مثل: زيد عمرو ضربه هو وفي داره هو فيجب فيهما إبراز الضمير مطلقًا عند البصريين وبشرط أمن اللبس عند الكوفيين[7].

---

(1) انظر الغموض التركيبي، ص26.

(2) انظر: حاشية الشيخ ياسين: 1: 161–162.

(3) انظر: الغموض التركيبي، ص 27.

(4) انظر: المقتضب: 3: 93 وفتح الرب المالك ص200 – 201 وشرح السيوطي ص94.

(5) انظر: شرح الأشموني: 1: 92 – 93 وحاشية الخضري 1: 94.

(6) انظر: شرح التسهيل 1: 307 – 308، وانظر: الغموض التركيبي، ص7.

(7) حاشية الخضري: 1: 94.

مواضع الاستتار الجائز:

تتبع البحث فيما سبق مواضع استتار الضمير وجوبا، وهنا يعرض للمواطن التي يكون استتار الضمير فيها جائز والمراد بجائز الاستتار: ما يحل محله الظاهر [1]

1- في الفعل الماضي، والفعل المضارع والفاعل مفرد غائب مذكر

نحو قول النابغة:

أهـوى له قـانـصُ، يسعى بأكلُبِهِ عادى الأشاجع، من قناص أنمار[2]

فالفعل (يسعى) فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) ضمير مفرد غائب مذكر يعود على (قانص).

إن البنية العميقة هنا هي: أهوى له قانص، يسعى قانص، وتطبيقًا لمبدأ الإيجاز آثر العربي حذف قانص الثانية في (يسعى قانص)، فأضمره، ولم لم يكن الضمير المستتر هنا موجودًا في عقل المتكلم، لظلت الجملتان منفصلتين. ولذلك «فإن فكرة تقرير الضمير المستتر هي تصور ذكي يحمد لنحاة العربية ومعلوم أن تقدير الضمير المستتر معنى يدرك بالعقل، ولا وجود له في اللفظ، وذلك على نقيض الضمير البارز الذي يلتزم المتكلم بإبراز لفظه صوتيًا وكتابيًا، وإذا كان الضمير المستتر معنى عقليًا محضًا فهو يمثل قرينة معنوية، في حين يمثل الضمير البارز قرينة لفظية، ويشير الرضي إلى أنهم جوزوا استتار الفاعل؛ لأن الفاعل كجزء الفعل، كما يشير إلى أن أصل الضمائر هو الضمير المستتر؛ لأنه أخصر»[3].

أما ضمير المثنى وللجمع للغائب، فلا يستتران، ومثالنا في ذلك قول النابغة:

أصاب بني عُبَيْظٍ، فأضحوا عبادَهُ وَجلَّلَها نُعْمَى على غيرِ واحـدِ[4]

---

(1) شرح عقيل: 1/ 96.
(2) ديوان النابغة: 7/ 59.
(3) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: 1: 112، 113.
(4) ديوان النابغة ص 44.

وعلل ذلك ابن الأنباري بقوله: «لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسمًا مفردًا على الفعل، نحو: (زيد قام) لم يحتج معه إلى إظهار ضميره، لإحاطة العلم بأنه لا يخلو من فاعل واحد فإذا قدمنا اسمًا مثنى على الفعل نحو: (زيدان قاما) أو مجموعًا، نحو: (الزيدون قاموا) وجب إظهار ضمير التثنية والجمع؛ لأنه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر لوقع الالتباس، ولم يعلم أن الفعل لاثنين أو جماعة»[1].

2- في الفعل الماضي والفعل المضارع وفاعله مفرد غائب مؤنث

نحو قول النابغة:

والخيل تمزعُ غربًا في أعنتها ... كالطير تنجو من الشؤبوب ذي البَرَدِ[2]

وقال طرفة:

وإذا تضحكُ تُبدي حَبَبًا ... كرُضابِ المِسْكِ بالماء الخَصِر[3]

والتقدير هنا (هي) ضمير المفرد الغائب المؤنث

3- في المشتق الواقع وصفًا أو خبرًا أو حالًا.

4- في اسم الفعل الماضي.

ضمير الفصل

أولًا: مصطلح الفصل: هو صيغة ضمير منفصل مرفوع يتوسط بين الأول وخبره بشرط أن يكون الخبر معرفة، أو ما قاربها[4]، ونحاة الكوفة يجيزون تقديمه في أول الكلام[5].

---

(1) شرح الأشموني: 1/ 112، 113.

(2) ديوان النابغة: 5/ 34.

(3) ديوان طرفة: 20/ 78.

(4) ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د ت، القاهرة 1971، 2/ 65. الارتشاف: 1/ 281، 289.

(5) الارتشاف: 1/ 281، الهمع: 1/ 69.

وتعددت المصطلحات الدالة على هذا النوع من الضمائر، وذكر علماء العربية المحدثون أن هذا التعدد يرجع إلى أن المصطلحات النحوية لم تكن قد استقرت على شيء بعد[1]، ولم يكن هذا التعدد مقتصرًا على الضمائر، بل نجده في الموضوعات النحوية الأخرى، فقد جاء ذكر باب النسبة، ثم أطلق عليه سيبويه[2] مصطلح باب الإضافة، فسيبويه استخدم مصطلح الفصل للدلالة على ضمير الفصل وهو ما يقابل ضمير العماد عند الكوفيين يقول: «لأن الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل»[3].

ونجد الفراء قد استخدم هذا المصطلح بدلالتين:

1- ضمير الفصل[4].

2- ضمير الشأن: قال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[5]، وقال الفراء: «تكون هي عمادًا يصلح في موضعها هو»[6]، واستخدم المبرد مصطلح (زائدة)، للدلالة على ضمير الفصل، قال: «وتقول: كان زيد هو العاقل.. فتجعل هو زائدة كأنك قلت: كان زيد العاقل»[7].

وجاء في مجالس ثعلب مصطلح (العماد) بدلالتين.

1- ضمير الفصل «وقالوا: تربع ابن جويه في اللحن حين قرأ ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، وجعلوه حالًا يعني أطهر وليس هو كما قالوا هو خبر لهذا كما كان في كان إلا أنه لا يدخل العماد مع التقريب»[8].

---

(1) الأنصاري: (أحمد مكي) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، 1964، ص: 437.

(2) الكتاب: 3/ 335، 340، 342، 346.

(3) الكتاب: 2/ 289.

(4) معاني القرآن: 1/ 409.

(5) الأنبياء: آية 96.

(6) معاني القرآن: 2/ 112.

(7) المقتضب: 4/ 103.

(8) مجالس ثعلب: 1/ 43.

2- ضمير الشأن والقصة.

سئل ثعلب عن قولهم «إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام؟»، قال: إنما تقدم العماد هنا..»[1].

ثانيًا، أسباب وجود ضمير الفصل

ذكر النحاة أن أسباب وجود ضمير الفصل هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة[2] ؛ ولهذا سماه البصريون فصلاً؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع[3]. أما الكوفيون فقالوا أنه عماد لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط[4]؛ لذلك ذهب بعضهم إلى أنه مع ما بعده كالشيء الواحد، وأن معنى الكلام يعتمد عليه، في حين ذكر بعضهم أنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده[5].

قال الفراء: «أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت، أي بين الخبر والنعت، فإذا قلنا: (زيد العاقل) فإن الخبر يلتبس بالنعت، أما إذا قلت: زيد هو العاقل فإن ما بعد العماد يتعين للخبرية»[6].

قال النابغة:

ولقد رأى أن الذي هو غالَهُمْ قد غالَ حِميرَ الصَّبَّاحا[7]

---

(1) السابق: 2/ 593، وانظر: ارتشاف الضرب 1/ 322.

(2) شرح المفصل: 3/ 111، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، 2/ 102.

(3) أبو البقاء العكبري (محب الدين عبد الله بن الحسين)، اللباب، تحقيق، عبد الإله النبهان، مختار طليمات دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998: 416، مغني اللبيب: 2/ 102.

(4) شرح الكافية: 2/ 24.

(5) شرح الكافية: 2/ 27، مغني اللبيب: 2/ 102، شرح المفصل: 3/ 110.

(6) الأصول: 2/ 129.

(7) ديوان النابغة – (:/ 28).

جاء الضمير (هو) ضمير فصل مطابق لما قبله (الذي)، فقد جاء بين اسم إن (الذي) وخبرها (غالهم).

وأوجب النحاة أن يكون (ضمير الفصل) من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، أي التي تكون مختصة بحالة الرفع؛ وذلك لأنها تدل على التأكيد، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل؛ لذا وجب أن يكون الفصل هو الأول في المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى[1]، والضمير في البيت السابق (هو) ضمير منفصل مختص بحالة الرفع.

ولما جيء بالضمير (هو) ليفصل بين اسم إن وخبرها، ويدل على التأكيد، منع النحاة[2] اجتماع ضمير الفصل مع التوكيد، وهذا دليل على دلالة ضمير الفصل على التأكيد فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل)؛ لأنهم استغنوا عنه بالتوكيد.

قال طرفة:

إن الـثـراء هـو الخـلـود وإنْ ـنَ المـرء يكربُ يومه الـعـدمُ[3]

جاء الضمير (هو) ضمير فصل بين اسم إن (الثراء) وخبرها (الخلود) وقد تقدم ضمير الفصل معرفة (الثراء)، إذ ذكر النحاة أن من شروط مجيء الفصل في التركيب أن تسبقه معرفة.

قال سيبويه: «اعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلًا، إلا وقبلها معرفة، أو ما يضارعها»[4].

وعلة ذلك أن الفصل يفيد التوكيد، أي أنه توكيد للاسم الذي قبله ولا تؤكد النكرة لأن معنى (إن الثراء هو الخلود)، أي: (إن الثراء الخلود نفسه)، كما أن الفصل لا يكون بدلًا من النكرة؛ ولأجل ذلك منعوا أن يكون الضمير (هي) فصلًا كما في

---

(1) شرح المفصل: 3/ 110.

(2) الهمع: 1/ 68.

(3) ديوان طرفة: 6/ 169.

(4) الكتاب: 2/ 392.

قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[1].

وذكر سيبويه[2] أنه يجيء إعلامًا بأنه قد فصل، وأن المتلقي ينتظر ويتوقع ما لا بد له من الذكر وأن مجيئه دليل له على أن ما بعد الاسم لا يخرجه مما وجب عليه.

وذهب الزجاج[3] إلى أن الفصل يدخل إعلامًا بأن الكلام لم يتم بعد، وقد نسب بعضهم إليهم أنه يرى أن الفصل يدخل إعلامًا بأن الخبر معرفة أو ما قاربها، وقيل أنه سمى فصلًا لأنه فصل بين المبتدأ والخبر.

نحو قوله النابغة:

فإنك كالليل الـذي هو مُدْرِكي وإن خِلْتُ أن المنتأى عنك واسع[4]

ويرى برجشتراسر أن ضمير الفصل يدخل لربط المبتدأ بخبره، وأن هذه الوسيلة في الربط قديمة، وشائعة في اللغات السامية، وربما تكون هذه الوسيلة أقدم من وسيلة الربط بالأفعال التي معناها (كان)[5].

والجدير بالذكر أن ضمير الفصل ليس محصورًا على تركيب المبتدأ والخبر إنما هناك عدة تراكيب يرد فيها ضمير الفصل، وهي كالآتي:

التركيب الأول: ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

أ- الخبر معرفة.

ب- الخبر فعل مضارع.

التركيب الثاني: كان+ اسمها+ الفصل+ خبرها.

أ- الخبر معرفة.

---

(1) سورة النحل: آية (92).
(2) الكتاب: 2/ 387.
(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1/ 38.
(4) الهمع: 1/ 68 -ديوان النابغة- (:/ 81).
(5) التطور النحوي: 36.

ب- الخبر أفعل التفضيل.

التركيب الثالث: ضمير الفصل بين اسم «إن» وخبرها.

أ- الخبر معرفة.

ب- الخبر أفعل التفضيل.

جـ- الخبر فعل مضارع.

التركيب الرابع: ضمير الفصل بين اسم «أن» المفتوحة وخبرها.

أ- خبر معرفة.

ب- الخبر أفعل التفضيل.

التركيب الخامس: ضمير الفصل بين مفعولي ظن أو إحدى أخواته.

ظن أو إحدى أخواتها المفعول الأول + ضمير الفصل + المفعول الثاني

أ- المفعول الثاني معرفة.

ب- المفعول الثاني أفعل التفضيل.

أما السبب الثاني لوجود ضمير الفصل في العربية، هو أن النحاة[1] يرون أنه يجيء للتوكيد، ودليل ذلك أنه لا يجتمع مع التوكيد فلا يقال: (زيد نفسه هو الفاضل)؛ لأنهم استغنوا عنه بالتوكيد، واستغناؤهم هذا يدل على أنه يجيء ليؤدي هذه الوظيفة[2].

وذكر بعضهم[3] أنه يدخل لتوكيد النسبة حين يشك المخاطب فيها أو يتوهم الشركة، ولم يخالف الكوفيون البصريين في هذا السبب في وجود وظيفة الفصل، فقد ذكروا أنه (دعامة)؛ لأنه يؤكد الكلام ويدعمه ويقويه[4].

---

(1) المغني: 2/ 102.
(2) الهمع: 1/ 68.
(3) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، : 1/ 44.
(4) الهمع: 1/ 68.

ثالثًا: الشروط الواجب توافرها في ضمير الفصل وجملته

هناك عدة شروط اشترطها النحاة لا بد من توافرها في ضمير الفصل وجملة وهي:

1- اشترط النحاة أن يكون الفصل من الضمائر المنفصلة المرفوعة؛ لأن التأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، والفصل ضرب من التأكيد؛ لذا وجب أن يكون الفصل هو الأول في المعنى؛لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى[1].

2- لا بد من مطابقة ضمير الفصل لما قبله دلاليًا، يقول سيبويه: «إذا قلت: كان زيد أنت خير منه، وكنت أنا يومئذ خير منك، فليس إلا الرفع لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول، وكان خبره يكون الفصل ما تعني به غيره، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) لاستحال الكلام وتغير المعنى، وإذا أخرجت (هو) من قولك: كأن زيد هو خيرًا منك لم يفسد المعنى...»[2] فتردده بين الفصلية والتوكيد أو بين الفصلية والابتداء، أوجب أن يكون مرفوعًا.

3- وكذلك اشترط النحاة أن يكون الفصل مطابقًا لما قبله في التكلم والخطاب والغيبة[3] وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[4].

4- واشترطوا كذلك أن يقع الفصل بعد الاسم المعرفة، فلا يكون الضمير هو أخواته فصلًا في قولنا: ما أظن أحدًا هو خير منك، وما أجل رجلًا هو أكرم منك وأن يكون في محل رفع على الابتداء[5].

ويقول سيبويه: «اعلم أن هو لا يحسن أن يكون فصلًا، إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها»[6].

---

(1) شرح المفصل: 3/ 110.

(2) الكتاب: 2/ 394، 395، وانظر: المقتضب: 4/ 105، الأصول: 2/ 129.

(3) شرح جمل الزجاجي: 2/ 68.

(4) الهمع: 1/ 68، شرح الكافية: 2/ 24.

(5) الكتاب: 2/ 395.

(6) المصدر السابق.

وعله ذلك أن الفصل يفيد التوكيد، أي أنه توكيد للاسم الذي قبله ولا تؤكد النكرة لأن معنى: زيد هو القائم، أي: زيد نفسه القائم، كما أن الفصل لا يكون بدلًا من النكرة؛ ولأجل ذلك منعوا أن يكون الضمير (هي) فصلًا في قوله تعالى: ﴿..تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾(1)

أما نحاة الكوفة الكسائي والفراء وكذلك ابن هشام فقد جوزوا مجيء العماد بعد الاسم النكرة، فقد ذكر الفراء «... موضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت كما تقول ما أظن رجلًا يكون هو أفضل منك، وأفضل منك النصب على العماد والرفع أن تجعل (هو) اسمًا»(2).

وأجمع النحاة على منع وقوع الفصل قبل النكرة، فلا يعد الضمير (هو) فصلًا إذا كان الخبر اسمًا نكرة، نحو: كان عبد الله هو قائم؛ لأن الاسم (قائم) يحتمل ظهور الألف واللام فيه فلا معنى لتقديرهما(3). واشترطوا بالمقابل أن يكون الخبر معرفة، أو ما قاربها، غير أن الفراء ذهب إلى أن المعرفة التي تقع خبرًا يجب أن تكون معرفة بـ(أل) أما إذا كان الخبر اسم علم أو معرفًا بالإضافة فإنه يرتفع نحو: كان أخوك هو زيد، وكان زيد هو أخوك(4).

وعلّل ذلك بقوله: «إذا لم تأت بعلامة المردود، وأتيت بـ(هو) التي هي علامة الاسم، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم فيكون (هو) عمادًا للاسم والألف واللام عماد للفعل فلما لم يقدر على الألف واللام لم يصلح أن ينويا في زيد لأنه فلان، ولا في الأخ لأنه مضاف آثروا الرفع(5). وكان الكسائي يجيز ذلك فيقول: رأيت أخاك هو زيدًا، ورأيت زيدًا هو أخاك»(6).

---

(1) النحل: آية 92، شرح المفصل: 3/ 110 وانظر الكتاب: 2/ 396.

(2) الارتشاف: 1/ 322، هامش الكتاب -سيبويه: 2/ 396.

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982، 1/ 415.

(4) الارتشاف: 1/ 323.

(5) معاني القرآن -الفراء: 1/ 409.

(6) معاني القرآن -الفراء: 1/ 409.

5- اختلف النحاة في جواز وقوع المضارع خبرًا في باب الفصل، فقد جوز ذلك المازني والنحاس والأنباري والجرجاني، وعلل الجرجاني الجواز بـ «أن المضارع يشابه الاسم فلما كانت الألف واللام من صفات الاسم وخصائصه؛ لذا فقد جاز تقديرهما فيه، فقد حملوا المضارع على أفعل التفضيل فجوزوا تقدير معنى الألف واللام فيه لامتناع ظهورهم»[1].

وذهب أبو حيان إلى أن المضارع لا يقع خبرًا، فلا يجوز أن تجعل (هو) فصلًا في قولك: زيد هو يقوم.[2]

ويرى أغلب النحاة أن الفعل الماضي لا يقع خبرًا لضمير الفصل وفي قول طرفة:

فلو أنه نادى من الحصن عُصبة لألقوا عليه بالصعيد الشراشرا[3]

تجد الضمير (الهاء) لا يعده النحاة ضمير فصل، وإنما اعتبروه توكيدًا للضمير المتصل في (أنه نادى)، ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتدائية، وتكون الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (نادى) في محل رفع خبر[4].

وقد أجاز السهيلي[5] ورود الفعل الماضي خبرًا، ودليل ذلك أنه ذكر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾[6] فبين أن الفصل في هذه الآية قد أفاد الحصر.

6- اختلف النحاة في جواز الفصل بعد تمام الكلام، فذهب إلى منعه أبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه[7] في حين أجازه عيسى بن عمر والأنباري والعكبري[8].

---

(1) شرح الإيضاح: 1/ 414.
(2) الارتشاف: 1/ 324.
(3) الديوان: 4/ 97.
(4) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 66، 261، 484، وانظر: شرح الكافية: 2/ 25.
(5) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط4، 1398هـ 1978م 2/ 50.
(6) سورة النجم -آية 23.
(7) الكتاب: 2/ 395، معاني القرآن: 236، المقتضب: 4/ 35، 206، شرح الكافية: 2/ 1.
(8) الارتشاف: 1/ 324.

وعلة المنع عند سيبويه هي أن ما بعد الاسم ليس بمنزلة ما بني على المبتدأ، وإنما ينتصب على الحال؛ لأن ما بعد الأسماء لا يفسد الكلام بتركه[1].

7- ولم يشترط النحاة في صيغة ضمير الفصل أن تلزم حالة واحدة، أي يكون مفردًا ومثنى وجمعًا، ومذكرًا ومؤنثًا، كما يكون للمتكلم والمخاطب والغائب فيكون ضمير الفصل كنت أنا الفائز وكنتِ أنتِ الفائزة، وكنا نحن الفائزين وكانوا هم الفائزين.

ضمير الشان

يسمى هذا الضمير ضمير الشأن أو القصة؛ لأنه يرمز إلى الشأن أو الحال الذي تتضمنه الجملة بعده، ويسمى أيضًا الضمير المجهول، إما لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه، أو لأن هذا الشأن مجهول قبل التفسير[2].

وقد استخدم سيبويه مصطلح (إضمار الحديث)، ومصطلح (الأمر) بمعنى ضمير الشأن والقصة، يقول: «ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده... قول العرب: إنه كرام قومك، .. فالهاء إضمار الحديث كأنه في التقدير: ... إن الأمر...»[3].

واستخدم المبرد مصطلحي (الحديث) و(الأمر) للدلالة على ضمير الشأن والقصة قال: «والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبه على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيرًا له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إن) إلا إنه ضمير مرفوع»[4].

وقد ذكرنا أن الفراء استخدم مصطلح العماد بدلالتين:

1- ضمير الفصل[5].

---

(1) الكتاب: 2/ 395، المقتضب: 4/ 105، 106.

(2) شرح الرضي على الكافية: 2/ 25، 26، الهمع: 1/ 68.

(3) الكتاب: 2/ 179.

(4) المقتضب: 4/ 99.

(5) معاني القرآن: 1/ 409.

2- ضمير الشأن[1].

ويبدو أن الفراء شبه ضمير الشأن بضمير الفصل في أن كلًّا منهما يعتمد عليه الكلام، وجاء في مجالس ثعلب مصطلح (العماد) بدلالتين:

1- ضمير الفصل.

2- ضمير الشأن والقصة.

سئل ثعلب عن قولهم: «إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام؟.. إنما تقدم العماد ها هنا...»[2].

وكذلك استخدم ثعلب مصطلح (المجهول) بمعنى ضمير الشأن، قال: «إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكر وأنّث، إنه قام هند، وإنه قامت هند...»[3].

واستخدم (إضمار الأمر) للدلالة على ضمير الشأن «فالعرب تقول: إن فيك يرغب زيد، ولا يحتج إلى إضمار الأمر؛ لأن المجهول لا يحذف...»[4].

وذكر ابن يعيش تعريفًا للشأن: هو ضمير غيبة يعود على متأخر في اللفظ والرتبة ويتصدر الجملة الاسمية أو الفعلية؛ فتكون الجملة التي بعده خبرًا عنه وتفسيرًا له[5].

ثانيًا: آراء النحاة العرب في ضمير الشأن

1- اختلف نحاة العربية في ضمير الشأن هل يرد في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر أم لا؟

(1) معاني القرآن: 2/ 102.
(2) راجع مجالس ثعلب: 2/ 593.
(3) السابق: 1/ 102.
(4) السابق: 1/ 272.
(5) شرح المفصل: 3/ 114، وانظر الهمع: 1/ 66.

ذهب أغلب النحاة[1] إلى أن ضمير الشأن يقع مبتدأ، ومنع ذلك الفراء، قال: «سألوا النبي ﷺ ما ربُّك؟ أيأكل أم يشرب؟ أم من ذهب أم من فضة؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[2].

فالضمير كناية عن لفظ الجلالة (الله) تعالى، ووقعت الكناية في أول الكلام؛ لأنه جرى جوابًا على سؤال، وقيل: إنه لم يجر له ذكر لما في النفوس من ذكره[3].

2- واختلفوا في مجيئه في (ما) فقد جوز بعضهم مجيئه معها في حين ذهب بعضهم إلى المنع[4].

3- وذكر النحاة أن ضمير الشأن مفرد لا يثني ولا يجمع؛ لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع[5].

4- وضمير الشأن لا يكون إلا لغائب، ولا يكون متكلم ولا مخاطب؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن المقصود بوضعه الإبهام، والغائب هو المبهم؛ لأن المتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح.

ثانيهما: أنه في المعنى عبارة عن الغائب؛ لأنه هو الجملة في المعنى وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم[6].

5- واتفقوا على أن ضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب الذي يشترط عائدًا يعود عليه لفظًا أو تقديرًا[7].

---

(1) الارتشاف: 1/ 481، الهمع: 1/ 67.
(2) معاني القرآن: 3/ 299.
(3) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 245، شرح المفصل: 3/ 114.
(4) الارتشاف: 1/ 321، الهمع: 1/ 67.
(5) الأصول: 1/ 313، المغني: 2/ 490، 491، شرح الكافية: 2/ 231، الهمع: 1/ 67.
(6) الأشباه والنظائر: 2/ 165، 166.
(7) المصدر السابق: 2/ 166.

6- وذهبوا إلى أن تذكير الشأن مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[1].

7- اختلف النحاة في الجملة المفسرة لضمير الشأن. هل هي جملة أم اسم مفرد؟ ذهب البصريون إلى أن خبر ذلك الضمير ينبغي أن يكون جملة؛ لأن الضمير هو ضمير الجملة، واشترطوا أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية ولا طلبية، وأن يصرح بركنيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه يجيء بها لتأكيدها، وتفخيم مدلولها، والحذف لا يؤدي ذلك الغرض[2].

وجوز الكوفيون والأخفش أن يكون المفسر لضمير الشأن مفردًا له مرفوع نحو: كان قائمًا زيد، كما أجازوا حذف المرفوع، والتفسير مبينًا للفاعل، أو المفعول نحو: إنه قام، وإنه ضرب. ورفض ابن هشام ذلك الرأي لوجهين:

الأول: التفسير بالمفرد.

الثاني: هو حذف مرفوع الفعل[3].

8- ذكر الرضي[4] أن ضمير الشأن إذا لم تدخله إحدى نواسخ المبتدأ فلا بد أن يكون الخبر جملة اسمية، أما إذا دخلته إحدى النواسخ فإنه من الجائز أن تكون فعلية، وقال ابن يعيش: «يقدمون قبل الجملة الاسمية أو الفعلية ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة خبرًا عن ذلك الضمير»[5].

---

(1) سورة يوسف: آية 13.
(2) شرح المفصل: 3/ 114.
(3) المغني: 2/ 490.
(4) شرح الكافية: 2/ 31.
(5) شرح المفصل: 3/ 114.

ثالثًا: أحوال ضمير الشأن

إن لضمير الشأن أحوالًا من حيث الاستتار والبروز، وهي على النحو الآتي:

1- يستتر ضمير الشأن في (كان) وأخواتها. ويجيء الشأن مع (أن) و(لكن) المخففتين، فقد ذكر النحاة أن (أنَّ) الثقيلة تخفف ويكون اسمها ضمير شأن مستترًا[1]، واشترط ابن الحاجب أنه إذا خففت (أنَّ) أن تعمل في ضمير شأن محذوف؛ ليكون رابطًا بينها وبين الجملة بعدها[2].

2- أما (إنَّ) وأخواتها، وظن وأخواتها فإن ضمير الشأن يبرز فيها متصلًا ويأتي ضمير الشأن منفصلًا إذا كان مبتدأ أو اسم (ما) ويكون متصلًا منصوبًا في (إنَّ وظن)، ومرفوعًا مستترًا في بابي (كان وكاد)، ومنصوبًا مستترًا في (أنْ) و(كأنْ) المخففتين[3].

«يقولون: إنه زيد منطلق، وإنما ظهر ضمير الشأن في (إنَّ) و(ظنَّ) خاصة ولم يظهر في (كان) لأن المرفوع يستتر في الفعل، والمنصوب يظهر غيره فمن قال: كان زيد منطلق، قال: (إنه زيد منطلق، وإنه أمة الله ذاهبة، وإنه قام عمرو، والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو، وجوزوا حذف هذه الهاء وهي في النية، تقول: إن زيد منطلق، زيد إنه»[4].

«أما إذا كان خبر (إن) جملة فعلية فإنه يجوز حذف الهاء، نحو: إن قام زيد، وإن يقوم عمرو، تريد: إنه، فإن فصلت بينها وبين الفعل بظرف جاز ذلك، تقول إن خلفك قام زيد، ويقوم عمرو وإن اليوم خرج أخوك، ويخرج عمرو، وقال الفراء: اسم (إنَّ) في المعنى»[5].

(1) الكتاب: 3/ 165، الأصول: 1/ 287.

(2) شرح المفصل: 3/ 114.

(3) الكتاب: 1/ 69، 71، 2/ 134، 140، 3/ 72، 73، 165، المقتضب: 4/ 99، 100، 110، 2/ 144، الأصول: 1/ 98، 99، شرح المفصل: 3/ 115، 116، شرح الكافية 2/ 32، الهمع: 1/ 67.

(4) الأصول: 1/ 280، 281.

(5) المصدر السابق.

وذهب ابن يعيش إلى أنه لا يجوز حذف هذه الهاء إلا في الشعر، ومن النحاة من يذكر حذفه غير خاص بالشعر بدليل أنه جاء في النثر في الحديث: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» أي: أنه (من)، وزعم الأخفش أن اسم (إن) هو قوله أشد، وأن (من) زائدة قبله، وهو مردود بأن زيادة (من) إنما تكون في النفي لا في الإيجاب.[1] وقال سيبويه: «وروى الخليل أن ناسًا يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال هذا على قوله إنه بك زيد مأخوذ»[2].

ومنع النحاة استتار ضمير الشأن في (ما)، وعلل الجرجاني ذلك بقوله: «اعلم أن ضمير الأمر والشأن بمنزلة سائر الضمائر، فلا يضمر في الحروف، فلا يجوز أن تقول: ما طعامك زيد آكل على أنك تجعل في (ما) ضمير القصة، وجعلت قولك: (زيد آكل) جملة منصوبة بأنها خبر ما...»[3].

الوظيفة الدلالية لضمير الشأن

يأتي ضمير الشأن في العربية؛ ليدل على تعظيم الأمر، وتعظيم الشأن؛ لذلك أوجب النحاة أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، وذكر النحاة أنه يقصد به الإبهام أيضًا.

وذكر الرضي أن هذا الضمير يجيء بعد الاستفهام بسؤال مقدر، يقول: «وهذا الضمير كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر، فسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل: اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتضمنه بلا فصل؛ لأنه معين للمسئول عنه ومبين له، فبات لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر أخباره المبتدآت...»[4].

---

(1) شرح المفصل: 3/ 115.
(2) الكتاب: 1/ 281.
(3) شرح الإيضاح: 1/ 437.
(4) شرح الكافية: 2/ 27.

العلاقة بين الضمير والمبهمات (أسماء الإشارة والأسماء الموصولة)

ربط النحاة بين الضمائر ومفهوم الإبهام، بمعنى حاجتها إلى ما يميزها ويفسرها في الأغلب، وذلك خلاف التنكير؛ إذ ربط سيبويه بينها وبين أسماء الإشارة. ويتأكد ذلك أيضًا من تعريف ابن يعيش للمضمر، ورده على عودته إلى نكرة، يقول: المضمر ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية، وليس كل كناية مضمرًا، وإنما صارت المضمرات معارف؛ لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد علم السامع على من يعود، فلا تقول ضربته ولا مررت به، حتى يعرفه ويدري من هو[1].

ويمكن تقسيم العلاقة بين الضمير والمبهمات إلى قسمين، سنطلق على أولهما خصائص مشتركة، وسنطلق على ثانيهما خصائص مختصة:

أولًا: الخصائص المشتركة.

ثانيًا: الخصائص الخاصة.

أولًا: الخصائص المشتركة بين الضمائر والمبهمات

لا شك أن أبرز الأمور المشتركة بين الضمير والمبهمات هي اشتراكها في أنها جميعًا تستخدم في اللغة استغناء عن تكرار الاسم الظاهر في سبيل الحصول على الخفة أو الإيجاز والاختصار؛ أو لأن تكرار الاسم الظاهر قد يؤدي إلى اللبس، وكذلك تشترك الضمائر والمبهمات في أمور أخرى، نوضحها فيما يأتي:

1- البناء

تنقسم الكلمة في العربية إلى معربة ومبنية، والضمير والمبهمات من الكلمات المبنية؛ فالبناء: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعًا، أو نقلًا، أو تخلصًا من سكونين، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونًا لغير عامل أو اعتلال[2].

---

(1) سعيد بحيري، ص 96.

(2) شرح الأشموني: 1/ 29.

فالبناء للضمير والمبهمات خاصية تركيبية، وهو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة ودلالية أن البناء جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب.

وأجمع النحاة على أن الضمائر مبنية وتشاركها المبهمات غير أنهم اختلفوا في علة البناء فالعكبري ذهب إلى أنها مبنية لافتقارها إلى الظواهر فيه كحروف في افتقارها إلى الأسماء[1].

وذكر الدكتور تمام حسان[2] أن أهم وجوه الشبه بين الضمير والمبهمات للحرف يرجع إلى اللفظ أو إلى المعنى كالآتي:

1- إما في الموضع كالضمائر، فمنها ما هو على حرف أو حرفين، فالضمائر المتصلة كالتاء في (ضربت)، وكذلك الضمير المنفصل ما وضع على حرفين كـ (هو وهي وهم) كالحروف وهو الشبه الوضعي أو اللفظي.

2- وإما في المعنى كالإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنى كان حقه أن يوضع له حرف يدل عليه وهو الإشارة، وإما في الافتقار كالموصول لا يستقل بنفسه ويفتقر إلى تقدر ظاهر؛ فهو كالحرف لازم الافتقار إلى ما يتم معناه.

وذكر ابن يعيش هذه العلة وزاد عليها علة أخرى، وهي أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك:زيد ضربته، إنما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه لتكون في كل ما تريد أن تضمره مما قدم ذكره، فكان لذلك كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحق الإعراب[3].

وبيَّن السيوطي أن الضمائر مبنية؛ لأن فيها الشبه المعنوي إذ المتكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، والافتقار لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسره[4].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: 159.

(2) اللغة العربية مبناها ومعناها: 108، 110.

(3) شرح المفصل: 3/ 85.

(4) الهمع: 1/ 17.

كما أشار النحاة[1] إلى علل حركات البناء، فقد ذكروا أن بعض الضمائر بنيت على الحركة لكونها على حرف واحد، وعلل السيوطي[2] بناء ضمير المخاطبة (أنت) على الكسر إشعارًا بالتأنيث وبناء الضمير (نحن) على الضم في الكلمة كالواو في نظيره (هم).

بينما علل الفراء وثعلب[3] بناء (نحن) على الضم؛ لأنه يتضمن معنى التثنية والجمع، وقال الزجاج: «نحن لجماعة، ومن علامة الجماعة الواو، والضمة من جنس الواو»[4].

2- الجمود

تشترك في أن لفظها جامد، فليس لها أصل اشتقاقي في ثلاثي كالأسماء الأخرى ولا يشتق منها لفظ آخر[5].

وذكر الدكتور تمام[6] أن من أسباب جعل هذه الأسماء قسماً مستقلاً شكلها المتمثل في جمودها، وافتقارها إلى الصيغة والأصول الاشتقاقية، وهذا يؤكد شبهها بالحروف لفظًا بالإضافة إلى مشابهتها لها معنى من حيث إن المعاني التي تؤديها حقها أن تؤدي بالحروف في الأصل.

أما تصغير الإشارة والموصول فقليل الاستعمال لا يخرجها من الجمود. قال ابن جني عند الكلام عن اشتقاق الأسماء المبنية: «وكذلك ذا وذي والذي ونحو ذلك مما يدخله التحفيز أو يستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير، وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد[7]».

(1) شرح الأشموني: 1/ 34.
(2) الهمع: 1/ 60.
(3) المصدر السابق: 1/ 61.
(4) الهمع: 1/ 114.
(5) اللغة العربية مبناها ومعناها: 210.
(6) المرجع السابق.
(7) (ابن جني) أبو الفتح عثمان، المصنف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط1، 1954، 1/ 9.

3- التعريف

حرص النحاة على تحديد مراتب الضمير من جهة التعريف اعتمادًا على فكرة الحضور، فيقدم المتكلم ثم المخاطب، وأخيرًا الغائب الذي لا صلة له بالحضور أو المشاهدة.

وضمائر الشخص تشترك مع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في التعريف فضمير الغائب معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعد أن تعلم أن من تحدث قد عرف من يعني، وأنك تريد شيئًا بعينه، وصارت الإشارة معروفة؛ لأنها إشارة لشيء معين دون سائر أمته، وكان الموصول معرفة على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له[1].

واعتبر ابن جني الموصول أقل تعريفًا من بقية المعارف؛ لأن تعريفه يكون بواسطة الجملة، والجملة نكرة فاجتمع عليه إبهامان : الإبهام الذي فيه بأصل وضعه وإبهام النكرة، أو لأن منه ما يكون نكرة كـ(ما ومن)[2].

4- المدلول

أطلق الدكتور تمام حسان[3] على الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة مصطلح مشترك وهو (ضمائر) وأرجع ذلك لسببين:

الأول: أنها جميعًا تشترك في المدلول.

الثاني: ليخلع عنها صفة الاسمية.

وسميت الإشارة بهذا الاسم؛ لأننا نشير بها إلى ما نريد تعيينه من بين أفراد جنسه، يقول المبرد: «وإذا قلت جاءني هذا فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك وبحضرتك

(1) شرح الرضي على الكافية: 2/ 35.

(2) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، كتاب معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، طبعة دار الشروق، جدة، 1981م، 158، 87.

(3) اللغة العربية مبناها ومعناها: 108، 110.

أشياء كثيرة، فإنما ينبغي أن تبين له عن الجنس الذي أومأت إليه ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مما يراه»[1].

ويذكر ابن يعيش أن هذه تسمية للشيء بمعناه؛ لان معنى الإشارة هو الإيماء يقول: «ذا إشارة على القريب بتجردها من قرينة تدل على البعيد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر»[2].

وسمي الموصول بهذا الاسم؛ لأنه يفتقر إلى صلة توضحه وتبينه، وابن خالويه يسميه (ناقص) أو (منقوص)، يقول عند إعراب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ...﴾[3] . «الذي صفة للرب، أو بدل منه، ولا علامة فيه لأنه اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد»[4].

وتشترك الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة في المدلول فكلها يدل على كون مطلق أو كلي وهوا الحضور والغيبة.

ويذكر الدكتور تمام حسان أن: «الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور إشارة كهذا وفروعها، والغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه»[5].

كذلك دلالة الموصول على الغيبة بدليل أن صلته إذا كانت فعلية كان فعلها ماضيًا أو مضارعًا مسند إلى ضمير الغائب.

4- أسماء لا تنعت ولا ينعت بها

اتفق النحاة[6] أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به، يقول ابن عصفور الإشبيلي «اعلم

(1) المقتضب: 4/ 220.
(2) شرح المفصل: 3/ 135.
(3) سورة الأعلى –آية 2.
(4) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة الحكمة، دمشق، 1984م، ص 55.
(5) اللغة العربية مبناها ومعناها: 108.
(6) شرح الكافية: 1/ 297.

أن الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام، قسم لا ينعت ولا ينعت به، وقسم ينعت ولا ينعت به، وقسم ينعت وينعت به، فالذي لا ينعت ولا ينعت به خمسة: المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية، وكل اسم متوغل بالبناء نحو: الآن وأين ومتى، والذي ينعت ولا ينعت به الأسماء الأعلام نحو: زيد وعمرو ومكة»[1].

قال: طرفة:

وركُــــوبٍ تــعــزفُ الجــنُّ بِــهِ   قَــبْــلَ هــذا الجيــلِ مــن عهد أَبَــدْ

تقدم اسم الإشارة (هذا) على صفته المعرفة بـ(ال) (الجيل) التي جاءت مفردة متضمنة معنى الجمع، أجاز أغلب النحاة[2] البصريين وصف اسم الإشارة بالاسم المعرف بـ(ال)، بينما خالفهم الكوفيون[3] فذهبوا إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به، والزجاج والسهيلي وابن مالك ذهبوا إلى أن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به.

وقال طرفة:

ولي الأصــل الــذي في مثله   يُصْلِحُ الآبِــرُ زرع المُــؤْبَــر[4]

ورد الاسم الموصول (الذي) نعت للاسم المعرف بأل (الأصل)، حيث وصل إلى جملة النعت للاسم المعرف بأل (الأصل) بواسطة الاسم الموصول المتصدر للجملة[5].

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 1/ 206.

(2) الكتاب: 2/ 5، 148، 86، المقتضب: 4/ 216، 282، شرح الكافية: 1/ 303.

(3) الارتشاف 1/ 409، الهمع 1/ 118.

(4) الديوان: 37/ 82.

(5) شرح المفصل: 3/ 54، شرح الكافية: 1/ 303/ الهمع: 2/ 118.

ثانيًا: الخصائص الخاصة للضمير

وبعد أن بينا الخصائص المشتركة بين الضمير وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ووجهة نظر النحويين في التسوية بين مصطلحي الضمير والمبهمات، نشير إلى الفروق بينهما، وتتمثل هذه الفروق فيما يأتي.

1- الإبهام

سميت (ضمائر الغائب، والإشارة والموصول) بالمبهمات؛ لأن أغلبها يقع على جميع الموجودات ومن هنا لزمها التفسير والإيضاح لتحديد المراد بها، وهذا ما تحتاج إليه الإشارة والموصول، فالإشارة تحتاج إلى مشار إليه -متقدم أو متأخر يفسرها- والموصول يحتاج إلى صلة بعده توضحه ويكمله، وليس كذلك المتكلم والمخاطب. يقول ابن مالك في حديثه عن المعارف: «وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب؛ لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله»[1].

2- الصيغة

إن ضمائر الغائب تختلف صيغتها عن صيغ ضمير المتكلم والخطاب، فعلى حين يبدأ هذان الضميران بـ(أن)، تبدأ الغائب بـ(الهاء)، ومن هنا يرى برجشتراسر أن بنية ضمائر الغائب غير مأخوذة من بينة ضمائر الحضور، وأن ضمائر الحضور لا يكنى بها عن شيء إذ ما الذي يكنى به ضمير الغائب[2].

ويذكر الدكتور محمد سالم الجرح: «أن تلك العناصر اللغوية التي تصاغ منها ضمائر التكلم والخطاب مختلفة اختلافًا يكاد يكون كليًا عن تلك العناصر اللغوية التي تصاغ منها ضمائر الغياب، ولعل السبب في ذلك أن ضمائر الغياب فإنها لا يمكن أن تدل على معناها إلا بالعائد أي الاسم الظاهر الذي تعود عليه، ومعنى هذا أن لضمائر الغياب وظيفة إشارية لأنها تشير إلى عائدها بالإضافة على وظيفتها،

(1) شرح التسهيل: 1/ 127.

(2) التطور النحوي: 50، 51.

ولذلك فإنه لا تحتل مكانة وسطى بين ضمائر التكلم والخطاب من ناحية وبين أسماء الإشارة من الناحية الأخرى»[1].

3- التثنية

تتفق تثنية الإشارة مع تثنية الموصول في شيئين:

أحدهما: تشديد كل من نون الإشارة والموصول عند تثنيتها، فيقال: هَذَّان واللذانِّ، وعلى ذلك عندهم هي التفرقة بين تثنية المبني والمعرب فتميم وقيس تشدد النون فيها تحقيقًا للغرض السابق[2].

***

(1) د. سالم الجرح، نظرة تحليلية مقارنة على الضمائر العربية -مجلة المجمع القاهرية- -224 ص57.

(2) شرح التصريح: 2/ 139.

الفصل الثاني

الوظيفة الدلالية للضمير في الجملة

الفصل الثاني
الوظيفة الدلالية للضمير في الجملة

أولًا: الضمير أصل الروابط

يقوم الربط بدور مهم في اتصال الكلام بعضه ببعض، فتصبح الجملة متصلة ومتماسكة من جهة وواضحة المعنى من جهة أخرى.

وللربط أساليب وأدوات ووسائل خاصة من ذلك، «روابط الجملة بما هي خبر عنه وهي عشرة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل»[1].

فالضمير الرابط يقوم بهذه الوظيفة لكثرة وروده، ولا يخلو منه تركيب من التراكيب طالت أو قصرت، ويذكر جاكبسون أن الضمائر تقع على الطرف النقيض من بقية عناصر الكلام القابلة للتغير، وهي باعتبارها عناصر سياقية محضة في وظائفها النحوية، تخلو من أية دلالة حسية خاصة، والعلاقات السياقية يمكن أن تعبر عن نفسها من خلال طبقات أخرى من القواعد، لعل أهمها في هذا المقام ما يدعى بالروابط[2].

ويرجع النحاة أصلية الضمير في الربط، للأسباب الآتية:

أولًا: الضمير موجود في كل أنواع الجمل، فهو يربط معظم الجمل.

ثانيًا: هناك مواضع لا يربطها إلا الضمير.

ثالثًا: الضمير يربط به بكل أحواله المختلفة بارزًا أو مستترًا أو محذوفًا.

---

(1) المغني: 510.

(2) يوري لوتمان، تحليل النص الشعري، ترجمة، د. أحمد محمد فتوح أحمد، دار المعارف، الطبعة الأولى، سنة 1995م. 113.

أولًا: الضمير يربط معظم الجمل

1- يربط بين المبتدأ وخبره: (وما أصله المبتدأ و الخبر)

اختلف النحاة في اشتمال الخبر على ضمير رابط يعود على المبتدأ، وجاء اختلافهم تبعًا لنوع الخبر وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الخبر المفرد وينقسم إلى (مشتق وجامد). اتفق النحاة على أن الخبر المفرد المشتق يتحمل ضميرًا، قال الأنباري: «وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو: (زيد قائم وعمرو حسن)، وما أشبه ذلك»[1].

والمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وما كان في معنى الصفة نحو قول النابغة:

وقلت: يا قوم، إن الليثَ منقبضٌ ... على براثنهِ لوثبةِ الضاري[2]

وذكر ابن عصفور[3] أن الخبر المفرد إذا كان مشتقًا فإنه يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ وإن كان جامدًا لم يحتج إلى ذلك.

قال النابغة:

كأنها خاضب أظلافهُ، لَهِق ... فَهْدُ الإهابِ، تَرَبَّتْهُ الزنانيرُ[4]

فالخبر (خاضب) اسم فاعل وهو في معنى الفعل، وذكر النحاة أن الأصل في تضمن الضمير «وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو: (ضارب وقاتل وحسن وكريم)»[5].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف -مسألة «7»: 1/ 56.

(2) الديوان: 2/ 55.

(3) ابن عصفور، المقرب، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، 1/ 123.

(4) الديوان: 3/ 72.

(5) المقرب: 1/ 80.

أما الخبر المفرد الجامد فتباينت آراء النحاة في تحمله الضمير الرابط:

أ- رأى البصريون أن الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميرًا يعود على المبتدأ.

ب- ذهب الكوفيون والرماني من البصريين أنه يتحمل ضميرًا.

وفي ذلك ذكر صاحب الإنصاف حجة كل من الفريقين.

فالبصريون: احتجوا بأن قالوا: «إنه اسم محض غير صفة، وإذا كان عاريًا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليًا عن الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمنًا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبه به نحو: (ضارب، قاتل، وحسن، وكريم)، وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك) كان أخوك دليلًا على الشخص الذي دل عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل...؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز في زيد وعمرو»[1].

وقال الأنباري في حجة الكوفيين: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميرًا وإن كان اسمًا غير صفة لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: (زيد أخوك) في معنى زيد قريبك، و(عمرو غلامك) في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ ها هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ»[2].

ويرى الأنباري أن حجة الكوفيين فاسدة على حد قوله، ويرد حجتهم بأن أخوك وغلامك لا شبهة بينه وبين الفعل فينبغي أن لا يتحمل ضميرًا[3].

النوع الثاني: الخبر شبه الجملة

رأى بعض النحاة أن الخبر شبه الجملة يشتمل على الضمير الرابط، فحين تقول:

---

(1) الإنصاف -مسألة «7»: 1/ 56.

(2) الإنصاف، 1/ 56.

(3) المصدر السابق.

«زيد خلفك يكون التقدير، زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفًا وللعلم
به وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الرابط الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف
فارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل»[1].

وذهب ابن عصفور إلى اعتبار الخبر شبه الجملة قسمًا ثالثًا للخبر المفرد، قال:
«والخبر ينقسم قسمين: مفرد وجملة، فالمفرد: ثلاثة أقسام قسم هو الأول: وقسم
ينزل منزلة من جهة المعنى نحو قولك: زيد حاتم جودًا، وقسم واقع ما هو الأول،
وهو الظرف والمجرور بشرط أن يكونا تامين»[2].

وجاء الخبر شبه الجملة في قوله النابغة:

إلا الأواريَّ لأيًا ما أبينُها ... والنُّؤيَ كالحوضِ بالمظلومة الجَلَدِ[3]

وقوله:

أتاني وعيد والتنائفُ بيننا ... سخاويها والغائطُ المتصوبُ[4]

ويعتبر ابن السراج الخبر هو المبتدأ في المعنى، والخبر عنده محذوف تقديره مستقر[5]
ويقدر بعضهم (استقر)[6].

ويذهب البصريون[7] أن الخبر شبه الجملة يتحمل الضمير الرابط، وذكر ابن
هشام أن الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام اسمية وفعلية وظرفية هي: المُصَدَّر بظرف
أو مجرور، نحو أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدًا فاعلًا بالظرف والجار

(1) مغني اللبيب: 2/ 433.
(2) المقرب: 1/ 83.
(3) الديوان: 3/ 30.
(4) الديوان: 1/ 17.
(5) الأصول: 1/ 268.
(6) شرح المفصل: 1/ 90، وانظر: ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المسمى سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، المكتبة التجارية، ط الحادية عشرة، 1963م. مكتبة الخانجي بمصر 120، شرح ابن عقيل: 1/ 210، 211.
(7) شرح المفصل: 1/ 90، المقرب: 1/ 84.

والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك: (زيد في الدار) وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه[1] فالجملة الظرفية حسب تقسم الزمخشري لا تكون خبرًا؛ لأنه يشترط فيها أن تكون مصدرة باسم استفهام مثل: أفي الدار زيد وزيد هنا فاعل الجار والمجرور.

وذهب ابن مضاء إلى أن شبه الجملة هو الخبر، ولا حاجة تدعو لتقدير خبر محذوف؛ لأنه كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة[2] .

النوع الثالث: الخبر الجملة

أشار النحاة إلى ضرورة اشتمال الخبر الجملة سواء اسمية أو فعلية على ضمير رابط يرجع إلى المبتدأ، وإذا كانت الجملة مخالفة لمعنى المبتدأ كان شرطًا وجود الرابط لاعتبارها خبرًا للمبتدأ. «إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة اسمية أو فعلية أو شرطية وكان غير الأول في المعنى، فلا بد فيها من ضمير رابط يرجع إلى المبتدأ كي يربطها به لئلا يقع أجنبية منه»[3].

قال النابغة:

فتلك تُبْلغني النعمان إن له ... فضلًا على الناس في الأدنى وفي البعد[4]

المبتدأ (تلك) وخبره الجملة الفعلية (تبلغني) فعلها مضارع، وقد تضمنت الضمير الرابط الذي يعود على المبتدأ.

وقال النابغة:

مقذوفةٍ بدخيس النَّحض بازلها ... له صريفُ القعد بالمسد[5]

---

(1) مغني اللبيب: 2/ 233.

(2) الرد على النحاة: 87.

(3) شرح الأشموني: 1/ 261.

(4) الديوان: 3/ 33.

(5) الديوان: 4/ 38.

المبتدأ (بازل) معرف بإضافته إلى الضمير، وخبره الجملة الاسمية (له صريف)، واشتملت الجملة على ضمير يعود على المبتدأ، وهو الرابط بين المبتدأ والجملة الاسمية الواقعة خبرًا.

وقال طرفة:

والقرار بطنة غدق زينت جلهاته أكمه[1]

فالقرار مبتدأ معرفة، جاء خبره جملة اسمية (بطنه غدق)، وقد اشتملت جملة الخبر ضميرًا عائدًا على المبتدأ وهو (الهاء) الذي أفاد ربط الخبر الجملة الاسمية بالمبتدأ، وأشار سيبويه وتبعه نحاة كثيرون أن الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه[2] وبيّنَ العكبري إلى إفادة الجملة الاسمية الواقعة خبرًا «الاتساع في الوصف للدلالة على التفخيم»[3].

وقال ابن يعيش: «إن خبر المبتدأ إذا وقع جملة فعلية كانت أو اسمية أو شرطية أو ظرفية فلا بد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول»[4].

وجاء خبر إن جملة شرطية في بيت وحيد في ديوان النابغة، في قوله:

أبليتُهم خُلقًا أثنوا بأحسنِهِ إنَّ الكرام إذا أبليتَهم شكروا[5]

وكذلك جاء الخبر جملة شرطية مرة واحدة في ديوان النابغة للحرف الناسخ (أنَّ) في قوله:

أبي غَفلَتي أني إذا ما ذَكرتُهُ تَحرَّكَ حزن في حشا القلبِ داخلُ[6]

---

(1) الديوان: 15/ 78.

(2) الكتاب: 2/ 27، شرح الإيضاح: 43، المفصل: 24، الارتشاف 438، شرح الكافية 1/ 109، اللمع: 1/ 96.

(3) المقتضب: 2/ 63.

(4) شرح المفصل: 3/ 151.

(5) الديوان: 5/ 41.

(6) الديوان: 14/ 19.

وجاءت الجملة خبرًا للحرف الناسخ في قول النابغة:

أفد الترحُّلُ غير أنَّ ركابنا — لما تزل برحالها وكأن قدِ[1]

.... — ....

فكنت وما حاذرت من سُرِّ مدلجٍ — كأن لم أقل شيئًا ولم أتكلم[2]

ونفى كثير من النحاة إعمال (كأن) المخففة من الثقيلة، أما من ذهب إلى إثبات عملها فاشترط أن يكون اسمها ضمير الشأن[3].

وأضاف ابن مالك أن يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية مبدوءة بـ(لم أو قد) أو مفرد[4].

ونجد أن (كأنْ) المخففة من الثقيلة في البيتين حذف اسمها وتقديره (كأنه) وجاء خبرها جملة فعلية فصل بينها وبين (كأن) بـ(قد) وبالبيت الثاني بـ(لم) وهذا ما ذهب إليه النحاة.

وعلّل ابن الحاجب احتياج الخبر الجملة إلى الضمير الرابط، بقوله: «وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير»[5].

وذكر النحاة[6] أن الخبر الجملة إذا كان هو المبتدأ في المعنى فإنه لا يحتاج إلى ضمير

(1) الديوان 2/ 4.

(2) الديوان: 2/ 43.

(3) المقرب: 1/ 110.

(4) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ 1967م، 66، شرح قطر الندى: 158، 159، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة مكتبة الآداب القاهرة، وطبعة دار الجيل، بيروت، 1399هـ 1978م، 1/ 379.

(5) شرح الكافية: 1/ 91.

(6) شرح الأشموني: 1/ 261.

رابط، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا...﴾[1]. فالخبر غير متضمن للضمير الرابط لأنه هو المبتدأ في المعنى.

أما الأخبار الواردة جملًا في ديواني الدراسة، فجاءوا مشتملين ضمائر رابطة نحو قول طرفة:

الشر يبدُؤُه في الناس أصغَرُه ... وليس مُغْني حرب عَنْكَ جانيها[2]

جاء خبر المبتدأ جملة فعلية فعلها مضارع (يبدأ) متضمنة ضمير رابط (الهاء) ليربط جملة الخبر (يبدؤه) بالمبتدأ (الشر)[3].

وقال:

أبي أنزل الجبّارَ عاملُ رمحه ... عن السَّرج حتى خرَّ بين السنابك[4]

ورد الخبر جملة فعلية فعلها ماضي (أنزل)، مشتملة ضميرًا رابطًا (الهاء) عائدًا على المبتدأ؛ ليربطها بالمبتدأ (أبي) وأشار سيبويه أن الجملة الفعلية الواقعة خبرًا لا تكون جملة أمر أو دعاء أو نهي مصدرة بالفاء[5].

وذكر السيوطي أن بعضهم منع الإخبار بالجملة المصدرة بالسين[6]، فالجملة على اختلاف أنواعها -إلا ما اتفقوا على منعه- تصلح لأن تكون خبرًا عن المبتدأ، بشرط أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ كما رأينا بالأمثلة السابقة، فالجملة تصبح جزءًا من الكلام بعد أن كانت مستقلة.

---

(1) سورة الجن: من آية 3.
(2) الديوان-(1/ 181).
(3) انظر الأصول: 1/ 70.
(4) الديوان -(16/ 142).
(5) الكتاب: 1/ 72، 85، 127، المقتضب: 2/ 295، الأصول: 1/ 69، شرح الإيضاح 43، المفصل: 24.
(6) الهمع: 1/ 96.

2- ويربط بين جملة الصلة والاسم الموصول

ذكر النحاة أن الصلة مع الموصول ثلاثة أنواع، هي:

الأول: أن تكون شبه جملة أي ظرف أو جارًا ومجرورًا، نحو قول طرفة:

وبِي الأصلُ الذي في مثله   يُصلحُ الآبِرُ زرعَ المُؤبِرِ[1]

جاءت شبه الجملة (في مثله) الجار والمجرور صلة للموصول (الذي)، واشتملت على الضمير الرابط (الهاء) الذي طابق الاسم الموصول في الإفراد والتذكير ولم يطابقه في الموقع الإعرابي، فالاسم الموصول جاء نعتًا للمعرفة المتقدم عليها وقد أجاز النحاة ورود شبه الجملة صلة بشرط أن تكون تامة أي تتحقق بها الفائدة[2].

قال طرفة:

وعينُ الفتى تُثني بما في ضميره   وتعرفه باللحظ حين تناطقُه[3]

شبه الجملة (في ضميره) صلة للاسم الموصول (ما) الدال على المفرد والجمع غير العاقلين، وتضمنت ضمير رابط (الهاء).

ويرى بعض النحاة[4] أن هذا النوع من الصلة لا يحتاج إلى ضمير رابط ملفوظ به؛ لأن التضام والرتبة وبنية الموصول نفسه أغنت عن الضمير الرابط.

ويذهب سيبويه أن الموصول يتحمل ضميرًا، والضمير الرابط مضمر في النية على حد قوله «ويدلك أنه مضمر في النية قولك: مررت بقوم مع فلان أجمعين»[5] فالنحاة يفترضون أن المتعلق يجب أن يكون فعلًا، فيتحمل ضمير الموصول، ويذهبون إلى أنه قد انفصل عنه وانتقل إلى الظرف بعد أن حذف الفعل فاستقر في الظرف والضمير الرابط مستتر في نظرهم.

---

(1) الديوان -(37/ 63).

(2) المقتضب: 1/ 19، 130، الأصول: 2/ 232، 218، شرح المفصل: 3/ 151، الارتشاف 35.

(3) الديوان: 15/ 79.

(4) الأصول: 2/ 232، 218، شرح المفصل: 3/ 15.

(5) الكتاب: 1/ 246.

الثاني: الجملة بنوعيها الاسمية أو الفعلية، ويشترطون فيها الشروط الآتية:

(أ) أن تكون خبرية، فلا تقع إنشائية ولا طلبية؛ لأن مضمونها غير متحقق فلا تصلحان للصلة، إذ بها يتحدد الموصول، وقد استثنوا من الخبرية الجملة التعجبية فلا تقع صلة؛ لأنها مبهمة لا تعين الموصول، أو لأنها إنشائية.[1] وتشمل الخبرية عندهم، جملة القسم، لأن جوابه كخبر.

(ب) أن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب، وهذا شرط عند أكثر النحاة ولكن ابن مالك لم يره لازمًا لأن الموصول -كما يقول- قد يراد به معهود، فتوافقه صلته، وقد يقصد به التعظيم أو التهويل[2].

(ج) أن تكون -باعتبار- ذاتها مستقلة، غير مستدعية لكلام قبلها- كالجملة المصدرة بـ(لكن) والجملة الواقعة بعد (حتى)[3].

(د) أن تشتمل على رابط يربطها بالموصول، قال ابن يعيش: «وجملة الصلة بأربعة أشياء الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والشرط وجوابه والظرف ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول ويؤذن بتعلقها بالموصول[4]».

قال طرفة:

إذا مت فابكيني بما أنا أهلُهُ ... وشُقّي عليَّ الجيبَ يا ابنة معبدِ

وحُضي عليَّ الباكيات مدى الحَفْلِ[5]

يأتي الاسم الموصول (ما) بمعنى الذي على صفة العاقل، ذكر ابن يعيش أن ما ترد بمعنى الذي بقوله: «وحكي صاحب الكتاب عن الخليل (ما أنا بالذي قائل

---

(1) المقتضب: 1/ 19، الأصول: 2/ 232.

(2) شرح التسهيل: 1/ 209.

(3) شرح الأشموني: 1/ 160.

(4) المقتضب: 1/ 13، 19، 130، 4/ 131، 132.

(5) الديوان: 23/ 17.

لك شيئًا) أي: الذي هو قائل، ومن ذلك قراءة بعضهم (مثلًا ما بعوضةٌ)»[1].

وفي البيت السابق جاءت الجملة الاسمية (أنا أهله) صلة للموصول اشتملت على الضمير الرابط (الهاء) عائد على الاسم الموصول وطابقته في الإفراد والتذكير و(ما) في موضع جر لتقدم حرف الجر (الباء) عليها.

وقال طرفة:

إذا المرءُ لم يبذلْ من الـود مَثّلَ ما   بذلتُ له فاعلم بـأني مُفارقه[2]

وقال طرفة أيضًا:

أنا الرجل الضرب الذي تَعرفونَهُ   خشاش كـرأس الحية المتوقد[3]

فجملة الصلة (تعرفونه) جملة فعلية اشتملت على ضمير الربط (الهاء) عائدًا على الاسم الموصول الذي يطابقه في الإفراد والتذكير.

وقال:

زُفـوف من اللائي كـأن رُسومَها   حنايمُ، والأغفاءُ عند المـوارِكِ[4]

فقد جاءت جملة الصلة، جملة اسمية منسوخة بـ(كأن) وهي (كأن رسومها حنايم) للاسم الموصول (اللائي) الدال على جميع الإناث، وقد اشتملت جملة الصلة الضمير الرابط (الهاء) وقد استحسن ابن السراج الجملة الاسمية الواقعة جملة صلة وهي منسوخة بـ(كأن) بقوله: «أما كأن فجائز أن يوصل بها وهي أحسن من (أن) من أجل كاف التشبيه»[5].

---

(1) سور البقرة: من الآية 25.

(2) شرح المفصل: 3/ 152، وانظر: الكتاب: 4/ 22، 223، 2/ 45، 416.

(3) الديوان: 135/ 24.

(4) الديوان: 3/ 183.

(5) الأصول: 2/ 280.

وقال طرفة:

ويأتيك بالأخبار مَنْ لم تبع له بتاتًا، ولم تضرب له وقت موعد[1]

اشتملت جملة الصلة (لم تبع له) ضميرًا رابطًا (الهاء) عائدًا على الاسم الموصول (من) وجاءت جملة الصلة جملة فعلية منفية.

وجاءت جملة الصلة جملة شرطية، نحو قول طرفة:

إني من القومِ الذين إذا أزِمَ الشتاءُ ودُوخِلَت حُجَرُ
يومًا ودُونِبَتِ البُيوتُ لهُ فثنى قُبَيْلَ رَبيعِهِمْ قِرَرُ
رَفَعوا المنيحَ، وكان رِزْقُهُمُ في المُنْقِيات يُقيمُهُ يَسَرُ[2]

وقعت الجملة الشرطية (إذا أزم الشتاء ... رفعوا المنيح) جملة صلة للاسم الموصول (الذين)، وأجاز المبرد وغيره من النحاة وقوع جملة الشرط صلة للاسم الموصول ووقع العائد (الواو) مطابقًا للاسم الموصول في الجمع والتذكير.

ونجد أن جملة الصلة في جميع مواضعها في الديوانين تضمنت رابطًا يربط جملة الصلة بالموصول، ويأذن بتعلقها، والنحاة[3] أوجبوا مطابقة الضمير العائد على الاسم الموصول في الجنس والعدد، وأجازوا حذفه إذا جاء في محل نصب مفعول به.

ثالثًا: الجملة الوصفية

يقصد بالجملة الوصفية ما يتحقق فيه أمران:

أحدهما: أن يكون المسند فيها وصفًا: اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة «يستثنى اسم التفضيل لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل»[4].

---

(1) الديوان: 48/ 103.
(2) الديوان: 1/ 2/ 3// 125.
(3) المقتضب: 2/ 137، 138.
(4) شرح ابن عقيل: 2/ 50.

ثانيها: أن يكون هذا الوصف مسندًا إلى غير ضمير المبتدأ أو مسندًا إلى سببه بعبارة النحويين: «فإن رفع ضمير المبتدأ كان خبرًا مفردًا فإن تقدم معتمدًا، ولم يطابق نحو (أني والداك)، فهذه الجملة كسائر الجمل الواقعة خبرًا لا بد أن تشتمل على رابط»، وهو الضمير في أغلب الأحوال (وقد تغني عنه أل كما في بعض أحوال الصفة المشبهة)، فالضمير الرابط في الجملة الوصفية يكون ضمير غيبة مطابقًا للمبتدأ في النوع والعدد، والجملة الوصفية وهي التي تقع صلة (أل) ويشترط النحاة فيها أن تكون صفة صريحة ويقصد بها اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة على اختلاف بينهم، فعند فريق منهم أن (أل) معها موصولة؛ لأنها ترفع الظاهر، وعند فريق آخر أنها أداة تعريف؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام[1].

ويقصد بالصريحة ألا يغلب استعمالها استعمال الأسماء، فإن كانت كذلك لم تقع صلة نحو: (صاحب، وأبطح)، فإن (أل) معها معرفة لا موصولة.

وهذه الصفة التي تقع صلة اسم لفظًا، من حيث قبول العلامة الإعرابية، والنحاة يعتبرون العلامة لـ(أل) في الأصل، ولكنها زحزحت إلى الصفة وهي عندهم في قوة الفعل أو مؤدية لوظيفته؛ ولهذا آثروا تسميتها بالوصفية، على أن من النحاة من يعتبر هذا الوصف جملة لا شبه جملة[2].

ومن أمثلها ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[3] . وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾، (أل) هنا موصولة والعائد إليها الضمير وهذا النوع من

---

(1) شرح التسهيل: 1/ 224، شرح الأشموني: 1/ 164، شرح الرضي: 2/ 37.

(2) أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، (التبيان في إعراب القرآن). تحقيق: إبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، 1389هـ 1969م، 1/ 215.

(3) سورة المائدة - آية 38.

الصلة يربطه الضمير فقط، ولا يجوز حذفه، قال الرضي: «عائد الألف واللام ولا يجوز حذفه»[1]، ويربط الحال بصاحبها.

وقد أشار النحاة إلى أن شبه الجملة إذا وقعت حالًا، فإنها تتضمن ضميرًا رابطًا، نحو قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلَ اللهُ مِن فَضْلِهِ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[2] وقال ابن عصفور: «ويجوز أن يقع موضع الاسم المنتصب على الحال الظرف والمجرور التامان»[3].

وقد ذهب النحاة[4] إلى أن شبه الجملة تتضمن ضميرًا رابطًا، ينتقل الضمير الرابط الذي كان في اسم الفاعل المحذوف تخفيفًا إلى الظرف الذي يقوم مقامه فيرتفع الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل.

أما الحال الجملة، فذكر النحاة أن الجملة الواقعة حالًا، لا بد لها من رابط يربطها بصاحب الحال، ولكل جملة طريقة في الربط، قد يكون الرابط فيها الضمير وحده أو الواو وحدها أو فيهما معًا، قال ابن يعيش: «فإذا وقعت الجملة فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو وإما ضمير يعود منها إلى قبلها على ما تقدم فمثال الواو: (جاء زيد والأمير راكب)، وقولنا والأمير راكب جملة في موضع الحال، ومثال الضمير: أقبل محمد يده على رأسه فقوله: (على رأسه) جملة في موضع الحال»[5].

وقد اشترط النحاة في الجملة الواقعة حالًا شروطًا، هي:

أ- أن تكون خبرية؛ لأن الغرض من الحال هو التقييد، ولا يكون في الجملة الإنشائية تقييد بمعنى أن وقوع مضمون عاملها لا يكون مقيدًا بوقت وقوع مضمونها[6].

ب- وأن تكون مشتملة على رابط يربطها بصاحبها والرابط قد يكون واوًا تسمى واو الحال وقد يكون ضمير وحده، وقد يكون الواو والضمير معًا.

---

(1) شرح الكافية: 2/ 37.
(2) سورة البقرة: آية 20.
(3) المقرب: 1/ 153.
(4) شرح المفصل: 1/ 56، 57، المقرب: 1/ 84، شرح الأشموني: 1/ 266.
(5) شرح المفصل: 2/ 69.
(6) شرح الكافية: 2/ 222، 307.

جـ- أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال كالسين وسوف ولن؛ لأن تصديرها بذلك يشعر باستقبالها بالنسبة لعاملها فتفوت المقارنة، بالإضافة إلى أن هناك تناقضًا ظاهريًا بين الحال والاستقبال(1).

أولا: الحال جملة اسمية

قال النابغة:

حَلَفْتُ، فلم أَتْــرُكْ لنفسك رِيبةً وهل يا ثَمن ذو أمةٍ، وهو طائع(2)

وقال أيضًا:

لكَلَّفتني ذَنْــبَ امــرئٍ وتركْتَهُ كذي العُرِ يكوى غيرُهُ، وهو راتعُ(3)

وجاء في ديوان النابغة جلة الحال جملة اسمية، مستوفية شروط النحاة في الجملة الواقعة حالًا كما في الأمثلة السابقة، وكذلك في قوله:

إلى ذُبْــيانَ، حتــى صَبَّحتهُم ودونَهُــمُ الـربـائـعُ والخَبـيـتُ(4)

وقوله:

وَلَّــوا وكبشُهُم يكبُو لجبْهتِه عند الكماةِ صَريعًا، جوفُهُ دامِ(5)

فهنا جاءت الجمل الاسمية جمل حالًا مسبوقة بواو الحال، ومتضمنة ضميرًا رابطًا يعود على صاحب الحال، وفي الأمثلة السابقة نلاحظ أن الضمير الرابط جاء ضمير غائب، ففي المثال الأول والثاني ضمير الغائب المفرد المنفصل (هو)، وفي المثال الثاني والثالث ضمير الغائب الجمع المتصل (هم) وهو مطابق لصاحب الحال في كل الأبيات.

---

(1) المصدر السابق: 2/ 223.
(2) الديوان -(3/ 81).
(3) الديوان:-(7/ 81).
(4) الديوان: 1/ 26.
(5) الديوان: 8/ 106.

وقال طرفة:

ثـم زارتـنـي وصَـحْـبِـي هُـجَّـع ... في خـلـيطٍ بـين بُـرْدٍ ونَـمِـر[1]

وردت الحال جملة اسمية وهي (وصحبي هجع) متضمنة ضميرًا رابطًا (الياء) ضمير المتكلم المتصل للمثنى عائدًا على صاحب الحال.

وقال أيضًا:

ثُـمَّ رَاحُـوا عَبَـقُ المِسْـكِ بِهِم ... يُلْحِفُون الأرضَ هُـدَّابَ الأُزُرْ[2]

جاءت الجملة الاسمية (عبق المسك بهم) حالًا متضمنة ضمير عائد (هم) على صاحب الحال.

ونلاحظ أن الضمير الرابط جاء في أبيات طرفة في جملة الحال بالرغم أن (واو الحال) التي تسبق الجملة الاسمية وردت في البيت الأول ولم ترد في البيت الثاني، فسيبويه[3] قدر (واو الحال) بـ(إذا)، والكسائي[4] أجاز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة (بالواو) في موقع الحال بينما خالفه الفراء[5] وذهب إلى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالًا إلا شاذًا بل لا بد من الضمير والواو معًا، وقال ابن يعيش: «ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالًا، كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال وترك ذلك خيرًا»[6]. فالتضمين كقولك: أقبل محمد ويده على رأسه، وترك التضمين كقولك: جاء زيد وعمر ضاحك، وأقبل بكر وخالد.

---

(1) الديوان: 6/ 76.

(2) الديوان: 44/ 83.

(3) الكتاب: 1/ 90، المغني: 2/ 359، الهمع: 1/ 247.

(4) شرح الكافية: 1/ 105.

(5) معاني القرآن: 1/ 372، 2/ 83.

(6) شرح المفصل: 2/ 56، شرح ابن عقيل: 1/ 159.

وقد تبع الزمخشري[1] النحاة المانعين للضمير الرابط وحده في الجملة الاسمية الواقعة حالًا، ثم تراجع عن قوله وقبل الربط بالضمير وحده[2].

ويرى الفراء أن الجملة الاسمية الواقعة حالًا لا بد فيها من (الواو) سواء اشتملت على الضمير الرابط العائد على صاحب الحال أم لا، وضعف عنده تجرد الجملة الاسمية من الواو وتابعه المبرد[3] فألزم اقتران الجملة الاسمية الواقعة حالاً بـ(هذه الواو) التي يسميها النحويون –واو الابتداء– ومعناه إذًا. أما الجرجاني فعنده أن «الغالب على الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو ألبتة»[4].

ثانيًا: الحال جملة فعلية

تأتي الجملة فعلية إما بفعل مضارع، وإما بفعل ماضٍ وأحوال الفعلين إما مثبتين أو منفيين.

1- الجملة الفعلية حالًا بفعل مضارع مثبت

يرى النحاة أن الفعل المضارع إذا كان مثبتًا وخاليًا من قد ووقع حالًا لزم أن يكون الرابط الضمير وحده[5]، ويرجعون ذلك إلى الشبه بين المضارع واسم الفاعل لفظًا ومعنى، فلما كان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا ومعنى لا تأتي معه الواو فحُمِل – المضارع عليه لمشابهته إياه[6].

قال النابغة:

وقفتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها   عَيَّتْ جوابًا، وما بالربعِ من أحد[7]

(1) المفصل: 64، شرح المفصل: 2/ 266، شرح الكافية: 1/ 12، الهمع: 1/ 246.

(2) الكشاف: 3/ 406، 4/ 97، 7.

(3) المقتضب: 4/ 125، المفصل: 64، شرح المفصل: 2/ 66، أوضح المسالك: 2/ 350.

(4) الارتشاف: 613.

(5) المقتضب: 2/ 63، شرح الكافية: 1/ 112، الهمع: 1/ 246.

(6) المقتضب: 2/ 63، شرح الكافية: 1/ 212.

(7) الديوان: 2/ 30.

وقوله:

قامت تـراءى بـين سَـجْـفَـيْ كِلَّةٍ   كالشمس يوم طُلُوعها بالأسعُدِ[1]

جاءت الجمل الفعلية جمل حال فعلها مضارع مثبت، ولم تقترن بالواو، فقد جاء الأبيات في ديوان النابغة متفقة مع رأي النحاة الذي يذهب إلى أن المضارع إن كان مثبتًا فيأتي بغير الواو[2]. وقال ابن السراج: «واعلم أنه يجيز ذلك أن تقسيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه، وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل تقول: جاء زيد يضحك أي ضاحكًا»[3].

وقال طرفة:

تَربعتِ القُفَّيْنِ في الشَّولِ تَرتْعي   حَـدَائِـقَ مَـوْلِيِّ الأَسِرةِ أغْـيَـدِ[4]

جملة (ترتعي حدائق) جملة فعلية فعلها مضارع مثبت تضمنت الضمير الرابط العائد على صاحب الحال وهو (ياء المتكلمة) وجاءت غير مقترنة بـ (قد) أو (الواو).

2- جملة فعلية فعلها مضارع منفي   مهم جدا

ألزم النحاة الجملة الفعلية إذا وقعت جملة حال وكان فعلها مضارعًا منفيًا أن تشتمل على الضمير الرابط وحده «إذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير»[5]. وذهب ابن مالك[6] إلى أن ذلك هو الأكثر وإن لم يكن لازمًا، أما إذا نفي الفعل المضارع بلم، ووقعت جملته حالًا، فالرابط يكون أما الضمير وحده، وإما الضمير والواو، وذهب

(1) الديوان: 1/ 40.
(2) شرح المفصل: 3/ 64، شرح ابن عقيل: 1/ 58.
(3) الأصول: 1/ 261.
(4) الديوان: 1/ 40.
(5) شرح الكافية: 1/ 313، أوضح المسالك: 2/ 354، الهمع: 1/ 146.
(6) شرح الألفية: 134.

بعض النحاة[1] أن الربط بالضمير والواو كان أكثر.

جاءت الجمل الفعلية وفعلها مضارع الواقعة حالًا جملًا مثبتة في ديواني النابغة وطرفة ولم تقترن بـ (الواو)، قال ابن السراج: «إذا كانت الجملة من فعل وفاعل، والفعل المضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بالواو»[2].

3- جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت

جاءت جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ عند النابغة وطرفة بن العبد نحو قول النابغة:

وَقفْتُ بَرْبعِ الـدارِ، قد غَـيَّرَ البلي   مَعارِفها، والسارِياتُ الهواطِلُ[3]

وقال طرفة:

ألسْتَ ترى أنْ قَدْ أتَيْتَ بِمُؤيِدٍ   يقول وقَـدْ تَـرَّ الوظيف وَسَاقُها[4]

وأوجب النحاة[5] في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ إن وقعت حالاً أن تشتمل على قد لتصلح أن تكون حالًا، قال ابن السراج: «وأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أنَّ (قد) تدخل على الماضي فيصلح حينئذ أن يكون حالًا، تقول: رأيت زيدًا قد ركب أي راكب.... ولا بد من أن يكون معه «قد» إما ظاهرة، وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعًا»[6].

ونجد أن بيت طرفة خلا من الضمير العائد، وجاء الفعل الماضي مع قد، قال الرضي: إن لم يكن معه ضمير، فـ (الواو) مع قد لا بد منها»[7].

---

(1) الهمع: 1/ 246، الارتشاف: 2/ 665، البحر: 2/ 292.
(2) الأصول: 1/ 261.
(3) الديوان: 2/ 87.
(4) الديوان: 91/ 71.
(5) الأصول: 1/ 261، الأمالي: 2/ 278، شرح المفصل: 2/ 67.
(6) الأصول: 1/ 266، المفصل 64، شرح المفصل 2/ 67.
(7) شرح الكافية: 1/ 213.

4- جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ منفي

ومثال ذلك قول طرفة:

وابـلـغـا خـولـة إني آرق   لا أنـام الليل من غير سـدم[1]

فالجملة الفعلية (لا أنام الليل) فعلها ماضٍ منفي وقعت جملة حال وتضمنت ضميرًا رابطًا مقدرًا يدل عليه السياق، وهو عائد على صاحب الحال، ولم تسبق الجملة بـ (واو) أو (قد).

5- جملة الحال جملة شرط

لقد ذهب أبو حيان[2] إلى أن الجملة الشرطية جملة خبرية يصبح وقوعها حالاً، وتبعه بعض النحاة[3] إلى جواز وقوعها حالاً.

وذهب غيره من النحاة أنها «لا تكاد تقع حالًا بتمامها بل لا بد من جعلها خبرًا لمبتدأ محذوف فيكون الواقع حالًا هو الجملة الاسمية لا الشرطية»[4].

ثانيًا: مواضع لا يُربط فيها إلا بالضمير

1- جملة النعت

إن الجملة الواقعة نعتًا، سواء أكانت اسمية أم فعلية أم وصفية لا بد أن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت، مطابق له في النوع والعدد والشخص، وبهذا الضمير الرابط يتماسك التركيب.

واشترط النحاة[5] أن تكون الجملة المنعوت بها خبرية محتملة للصدق والكذب وأن يكون فيها ضمير يعود على المنعوت، واشترطوا أن يكون الموصوف بها نكرة.

---

(1) الديوان: 2/ 165.

(2) الارتشاف: 2/ 622، الهمع: 1/ 246.

(3) المصدر السابق، المغني: 52.

(4) المصدر السابق.

(5) المفصل: 115، شرح ابن عقيل: 2/ 197، الأشباه: 2/ 90.

أ- النعت بالجملة الاسمية

قال النابغة:

ما أنْ نَديتْ بشيء أنت تكرهُهُ إذًا فلا رفعت سوطي إلأي يدي[1]

جملة (أنت تكرهه) جملة اسمية وقعت نعتًا وتضمنت ضميرًا رابطًا (الهاء) ضمير الغائب للمفرد المذكر يعود على الموصوف.

وقوله:

لا تقذفنّي بُركْنٍ لا كِفاءَ له وإن تأثفك الأعداءُ بالرِّفَدِ[2]

جاءت الجملة الاسمية (لا كفاء له) صفة للنكرة (بركن) المتقدمة عليها، كما اشتملت الجملة رابطًا هو الضمير (الهاء) العائد على الموصوف، وذهب النحاة[3]، أن لا تصف الجملة إلا نكرة، وهذا متفق مع نصوص شاعرينا.

ب- النعت جملة فعلية

قال النابغة:

ومَنْ عصاك، فعاقِبْهُ مُعَاقبة تنهي الظَّلوم، ولا تقعد على ضَمَدِ[4]

فقد جاءت جملة (تنهي الظلوم) جملة فعلية وصفًا للنكرة (معاقبة)، وفي الفعل ضمير يعود على الموصول ضمير مستتر تقديره (هي).

وقال:

إذًا فعاقبني ربي معاقبة قَرَّتْ بها عينُ من يأتيكَ بالفَنَدِ[5]

(1) الديوان: 1/ 36.
(2) الديوان: 6/ 36.
(3) الارتشاف: 2/ 624.
(4) الديوان: 7/ 33.
(5) الديوان: 5/ 36.

وقال طرفة:

هُـمُ حَـزمَـل أعيا عـلى كُـل آكل مُبِير، ولو أمْـس سوامُهُم دَثْـرا[1]

وقال:

إلى السّرو، أرض ساقَهُ نَحوهَا الهوى وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ المَوْتَ بالسّرو عائِلُه[2]

وصفت الجملة الفعلية في البيتين السابقين (النكرة)، وجاءت الجمل فعلية فعلها ماضي (أعيا، ساق) واشتملت الجملة الفعلية في البيت الثاني على ضمير رابط (الهاء)، وهو ضمير ظاهر يدل على الغيبة للمفرد المذكر في الفعل (ساقه) أما البيت الثاني فكان الضمير الرابط (مقدرًا) دل عليه السياق.

وجاءت الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (نعتًا)، نحو قول طرفة:

أَنْـتُـم نَـخْـل نُـطِـيـفُ به فـإذا مـا جُـزَّ نـصْـطِـرِمُـهْ[3]

فهاهنا جاءت (نطيف به) جملة فعلية فعلها مضارع صفة للنكرة (نخل)، وقد اشتملت جملة النعت على الضمير الرابط (الهاء) في (به)، وهو عائد على (نخل) الموصوف (النكرة).

2- التوكيد

والتوكيد: هو تمكين الشيء في النفس وتقوية أمره، وفائدته إزالة الشكوك وإماطة الشبهات[4].

وهذا المعنى ليس بعيدًا عن المعنى النحوي الاصطلاحي للتوكيد، حيث يجيء التوكيد ليؤكد المعنى ويقويه، والتوكيد النحوي على ضربين:

1- توكيد معنوي.

(1) الديوان: 2/ 94.
(2) الديوان: 18/ 156.
(3) الديوان: 9/ 173.
(4) شرح المفصل: 3/ 39.

2- توكيد لفظي.

وسوف نقتصر هنا على التوكيد المعنوي؛ نظرًا لوروده في شعر كل من طرفة والنابغة.

1- جاء التوكيد المعنوي بلفظ (كل) مضافة إلى ضمير مطابقًا للمؤكد في خمسة مواضع في ديوان النابغة، منها قوله:

وهم مَنَعوها من قُضاعةَ كلها ... ومن مُضَرَ الحمراءِ، عند التغاوُرِ[1]

وقوله:

مَهْلًا، فداء لك الأقوامُ كُلّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ[2]

أكد بكلمة (كل) المعرفة في البيتين وأضيفت إلى ضمير يعود إلى المؤكد، وطابقه في البيت الأول إفرادًا وتأنيثًا، وفي البيت الثاني جمعًا وتذكيرًا.

وذهب النحاة إلى أن ألفاظ التوكيد المعنوي لا يؤكد بها إلا المعرفة؛ لأن ألفاظ التوكيد معارف وذلك بإضافتها إلى ضمير يعود إلى المؤكد[3].

أما السيوطي فذكر أن بعض النحاة أجازوا التوكيد بالنكرة سواء أكانت محدودة أم غير محدودة[4].

وقال طرفة:

إلى أن تَحامَتني العَشيرَةُ كُلُّها ... وَأُفرِدتُ إفرادَ البعيرِ المُعَبَّدِ[5]

---

(1) الديوان: 5/ 67.
(2) الديوان: 5/ 36.
(3) الأصول: 2/ 21، المفصل: 113، المقرب: 1/ 240، المغني: 1/ 194.
(4) الهمع: 1/ 124
(5) الديوان: 53/ 62.

وقال:

وقَــدْ ذهبْت سملى بعقلِكَ كُلِهِ فهل غير صَيْدٍ أحْرَزْته حبائِلُه[1]

جاء لفظ التوكيد (كل) في ديوان طرفة بن العبد مقترنًا بالضمير الرابط (الهاء) عائدًا على الاسم المؤكد في ثلاثة مواضع، والضمير الرابط (الهاء) في الموضعين طابق الاسم المؤكد في الجنس والعدد والتعريف وطابق لفظ التوكيد (كل) الاسم المؤكد في الحركة الإعرابية، فجاء في البيت الأول مرفوعًا لوقوع الاسم المؤكد (العشيرة) فاعلًا مرفوعًا، وفي البيت الثاني جاء مجرورًا لوقوع الاسم المؤكد (عقلك) اسمًا مجرورًا مسبوقًا بحرف الجر (الباء)، وأشار بعض النحاة[2] إلى أن (كل) أقوى ألفاظ التوكيد، وأوجبوا مطابقته للاسم المؤكد في العدد والجنس والتعريف وذلك بإضافته إلى ضمير يطابق الاسم المؤكد ويعود عليه[3]، ويأتي التوكيد بلفظ (كلا) توكيد للمثنى وذلك بإضافته إلى ضمير مثنى يعود إلى المؤكد نحو قول النابغة:

مُتكنفيْ جَنْبيٍ عُكــاظَ كِلَيْهِا يَــدْعــو ولــيــدُهُــمْ بِهــا عَــرعَــار[4]

ذكر ابن الخشاب: «فإن أضفت كلا وكلتا إلى مضمر أقررت ألفيهما في الرفع على لفظيهما وقلبتهما في الجر والنصب ياء»[5].

ويذكر النحاة أن (كلا وكلتا) إذا أضيفتا إلى الضمير، فإنه يترتب على ذلك أمران:

الأول: أنهما يعربان إما توكيدًا أو غير توكيد وذلك بحسب التركيب الذي يقعان فيه ففي قول طرفة:

إلى أن تحامَتني الـعَـشـيرةُ كُلُّها وَأُفْـــردتُ إفــرادَ البَعيرِ المُعَبَّدِ[6]

---

(1) الديوان: 13/ 122.

(2) الأصول: 2/ 19، شرح المفصل: 3/ 42، 44.

(3) الأصول: 2/ 17.

(4) الديوان: 12/ 26.

(5) ابن الخشاب، المرتجل تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972، 68.

(6) الديوان: 53/ 62.

يتحتم إعرابها توكيدًا، وكذلك قول النابغة:

مَهْلًا، فداء لك الأقوامُ كُلّهُمُ   وما أُثَمِّرُ من مال ومِنْ وَلَدِ[1]

ويتحتم إعرابها مبتدأ، إذا جاءت على نحو: (النجما كلاهما مضيء)؛ كيلا يكون المبتدأ (النجمان) مثنى خبره مفرد إذ يصير الكلام: النجمان مضيء «أما إذا لم يضافا إلى ضمير فلا يعربان توكيدًا ألبتة».

نحو قول النابغة:

بها كُلُّ ذَيّالٍ وخَنساءَ تَرْعوي   إلى كل رجافٍ، من الرمل، فاردِ[2]

وذكر ابن مالك أنه قد تستغني (كل) كما في الشاهد السابق عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى الظاهر[3].

وكذلك (النفس والعين) و (كل وجميع) يعربون توكيدًا بشرط أن يسبقها المؤكد نحو: (القوم كلهم قائم) أما إذا لم تضف أو أضيفت إلى ظاهر فلا يعربان توكيدًا.

الثاني: أن كلا وكلتا يعربان إعراب المثنى أي يعربان بالحروف، بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر، أما إذا لم يضافا إلى الضمير فإنها يعربان إعراب المقصور[4]. و(النفس والعين) يعربان توكيدًا إذا أضيفتا إلى الضمير ويعربان على حسب الموقع الإعرابي إذا سبقهما المؤكد.

3- البدل:

البدل هو الترجمة أو التبيين أو التكرير[5]، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[6] وقد يتضمن البدل ضميرًا يعود على المبدل منه، وهذا الضمير الرابط يجعل

(1) الديوان:/ 21.
(2) الديوان: 1/ 21.
(3) انظر الهمع: 2/ 124.
(4) المغني: 1/ 173.
(5) التصريح: 2/ 155.
(6) أوضح المسالك: 3/ 399، شرح شذور الذهب: 439، شرح ابن عقيل: 2/ 247، الهمع: 2/ 125.

الكلام متماسكًا ومتسقًا.

وقد جاء البدل جزءًا من المبدل منه واشتمل على الضمير الرابط، في قول النابغة:

كستك ليلا بالجُمُومين ساهرًا وهمين: هما مستكنًا وظاهرًا[1]

وذكر الأشموني[2] أنه قد يجيء البدل جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، ولا يشتمل على ضمير، ومسمى هذا النوع من البدل (بدل المفصل من المجمل).

وجاء البدل غير مشتمل على الضمير الرابط، نحو قول النابغة:

لئِنْ كان للقبرين: قبرٍ بِجلّق وقبرٍ بصيداء، الذي عند حارِبِ[3]

أسباب أصلية في الرطب

ثالثًا، الضمير يربط به مستترًا أو محذوفًا أو بارزًا

لما كان الضمير يقوم بوظائفه النحوية بارزًا أو مستترًا أو محذوفًا؛ جعل النحاة يشيرون إلى قيامه بوظيفة (الربط) في تلك الأحوال المختلفة وعدّوه سببًا من أسباب أصليته كرابط؛ بمعنى أنه أصل الروابط بتميزه وانفراده بتلك الخصائص كرابط.

فنجد الضمير الرابط مستترًا، كما في قول النابغة:

ألا مَنْ مُبْلغ عني خُزَيا وزبّان، الذي لم يَرْعَ صِهْرِي[4]

فالجملة الفعلية المنفية (لم يَرْعَ) اشتملت على ضمير رابط مستتر تقديره (هو) يعود على الاسم الموصول، والجملة صلة الموصول التي تشترط وجود رابط يربطها بالموصول.

---

(1) الديوان: 1/ 63.

(2) شرح الأشموني: 3/ 123.

(3) الديوان – (:/ 10).

(4) الديوان: 1/ 58.

وقوله كذلك:

مَنْ يطلبِ الدَّهْر تدركْهُ مخالبُهُ   والدهرُ بالوتر ناجٍ، غير مطلوب[1]

وقال:

ما من أُناسٍ ذوي مجدٍ وَمكْرُمةٍ   إلا يَشُدُّ عليهم شدةَ الذِّيبِ[2]

فالضمير المستتر في الفعل (يشد) عائد على الفاعل (الدهرُ)

وقال:

المرء يأمُلُ أن يعيش   وطولُ عيشٍ قد يضرّهُ[3]

فالضمير الرابط في جملة الخبر (يأمل) مقدر، فالفعل (يأمل) جملة فعلية في محل رفع خبر اشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ (المرء) ويطابقه في الغيبة والإفراد والتذكير.

وقال:

تعصي الإلَهَ، وأنت تظهر حُبَّه   هذا لعَمْرُكَ، في المقالِ، بديع[4]

فالضمير الرابط مستتر في (تظهر) عائد على المبتدأ (أنت) ومطابق له.

واختلف النحاة في حذف الضمير الرابط. قال سيبويه: «ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام»[5].

(1) الديوان: 1/ 21.
(2) الديوان: 77/ 21.
(3) الديوان: / 77.
(4) الديوان: / 86.
(5) الكتاب: 1/ 85.

وتقوم آراء النحاة في جواز أو منع حذف الضمير الرابط على الموقع الإعرابي للضمير، فهو إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وبعض النحاة عللوا جواز الحذف وبعضهم اشترطوا شروطا. ذهب المبرد أن حذف الضمير الرابط المنصوب من جملة الخبر العائد على المبتدأ لا يجوز[1].

وأجاز الفراء[2] حذف الضمير الرابط المنصوب، بشرطين:

1- أن يكون المبتدأ لفظ (كل).

2- ويكون ناصبه فعلًا.

وذهب الرضي إلى جواز حذف الضمير الرابط قياسًا وسماعًا، فالقياس في موضع أن يكون الضمير مجرورًا بـ (من)، والجملة الخبرية ابتدائية، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول: نحو (البُرُّ الكُرّ بستين)، أي: الكر منه؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معًا[3].

وأجاز ابن يعيش حذف الرابط المرفوع والمجرور إذا أمنه اللبس: «إذا كان الخبر جملة فإنه يجوز حذفه وإسقاطه مع شدة الحاجة إليه، وذلك إذا كان موضع المضمر معلومًا غير ملتبس كقولهم: (السمنُ منوان بدرهم)، فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثاني وبدرهم خبر المبتدأ الثاني، والمنوان خبره خبر المبتدأ الأول، والعائد محذوف تقديره منوان منه بدرهم، فموضع منه المحذوف رفع؛ لأنه لـ(منوان) وفيه ضميران أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف، وهو المنوان الهاء المجرورة، وهي تعود إلى السمن لا بد من هذا التقدير؛ لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ؛ ولم يتصل به وساغ حذف العائد هنا لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره»[4].

(1) المقتضب: 2/ 62، 4/ 119.
(2) المغني: 2/ 498، شرح الأشموني: 1/ 255، 256.
(3) انظر: المقتضب: 3/ 254، 258، شرح المفصل: 1/ 91، شرح الكافية: 1/ 91.
(4) شرح المفصل: 1/ 91.

واشترط السيوطي[1] لجواز حذف الضمير الرابط شرطين هما:

أحدهما: وجود دليل يدل على المحذوف، أي إذا أمن اللبس جاز الحذف.

الثاني: أن لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل وقطعه عنه.

وذكر الرضي أن حذف الضمير الرابط في جملة النعت أحسن من حذفه في جملة الخبر وقد علل ذلك بقوله: «إن الصفة مع الموصوف كجزء الجملة بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة»[2].

ورفض الأشموني[3] جواز الحذف بشرط (أمن اللبس) أي وجود دليل على المحذوف بحيث يؤمن اللبس، وذهب إلى وجوب إبراز الضمير الرابط.

وقد اشترط النحاة[4] وقوع الضمير العائد ظاهرًا أو مقدرًا، وأجازوا حذفه إذا جاء في محل نصب مفعول به.

وقال سيبويه: «اعلم أنه يقبح أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفًا فإن أطلت الكلام فقلت: (من خير منك) حَسُنَ في الوصف والحشو وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلًا يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبحًا بمنزلة الحشو يحسن بما بعده كما أن الحشو إنما يتم بعده»[5].

وأجاز البصريون[6] والكوفيون[7] حذف الرابط في جملة الصلة، غير أن الكوفيين اشترطوا عدم استطالة الصلة. قال الرضي: «يُحذف العائد من الصلة لأن الموصول مع صلته كاسم واحد، فاستطالوا أن يكون الكلام على أربعة أشياء كشيء واحد فكرهوا

---

(1) المغني: 2/ 500، شرح الكافية: 1/ 91.
(2) شرح الكافية: 1/ 92.
(3) شرح الأشموني: 1/ 261.
(4) الكتاب: 1/ 86، وانظر المفصل: 43.
(5) المصدر السابق: 1/ 86.
(6) الارتشاف: 1/ 357.
(7) شرح المفصل: 3/ 152، شرح الأشموني: 1/ 189.

طوله، وإنما حذفوا العائد دون غيره من الصلة؛ لأن الموصول لا يمكن حذفه؛ لأنه هو الاسم، ولا الفعل لا يستغني عنه لذا فقد حذفوا من العائد تخفيفًا»[1].

ومن النحاة[2] من اشترط لحذف الرابط المرفوع، استطالة الصلة بشرط أن تكون الصلة بعد الحذف صالحة للإفادة، فإذا لم تطل الصلة فالحذف قليل. وهناك من النحاة[3] من أشار إلى دور صيغة الضمير (المتكلم أو غائب أو مخاطب) في حذف الضمير الرابط. فإذا كان الموصول خبرًا عن متكلم جاز أن يكون العائد عليه غائبًا وهو الأكثر، وجاز أن يكون متكلمًا حملًا على المعنى، وكذا إذا كان الموصول خبرًا عن مخاطب.

يذهب الكوفيون وابن جني – من البصريين– إلى جواز حذف الضمير العائد من المبتدأ إلى جملة الخبر إذا كان منصوبًا به والمبتدأ لفظ (كل)[4]، ويضيف ابن جني أن لهذا الحذف وجهًا من القياس في العربية، هو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة[5].

وأجاز كذلك ابن مالك، وزاد على شرط «المبتدأ لفظ كل» ما أشبهها في العموم والافتقار كالاستفهام والشرط واعترضه أبو حيان على هذه الإضافة[6].

أما سيبويه فأجازه شعرًا، وضعفه نثرًا لأن النصب كما قال لا يكسر الوزن ويذهب الجمهور والفارسي والزجاج إلى أنه ضرورة[7].

ويرى ابن عصفور أن لا فارق مهم بين كون المبتدأ اسم استفهام أو (كل) أو أي اسم آخر؛ لأن المهم عنده أن يؤدي حذف الرابط إلى تهيئة العامل وقطعه عنه[8].

---

(1) شرح الكافية: 2/ 40.
(2) الهمع: 1/ 90، الأشباه: 2/ 54، شرح الأشموني: 1/ 202.
(3) المقتضب: 4/ 131، 132، شرح المفصل: 4/ 25، شرح الأشموني: 1/ 188.
(4) الخزانة: 1/ 173، وانظر: الشنقيطي (أحمد بن الأمين) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، لبنان، 1999، 1/ 73.
(5) المحتسب: 1/ 211.
(6) الخزانة: 1/ 173.
(7) الكتاب: 1/ 44، 43.
(8) ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، 1982، ص 178.

ويرى ابن جني[1] أن العلامة الإعرابية تمثل قرينة لفظية مهمة تدل على أن الاسم المقدم مبتدأ قصد به الإسناد وليس منصوبًا على الاشتغال، ومن ثم فحذف الضمير، مساوٍ لوجوده وإن كان حذفه أي المفعول به أدل على قوة الناطق به- على حد تعبير ابن جني.

ومن الأمثلة النثرية التي أجازها ابن عصفور (كل) الدراهم قبضت، وأيُّ رجل ضربت»[2].

فهذه الشواهد النثرية تؤكد استعمال حذف الضمير الرابط للمبتدأ شعرًا ونثرًا.

وهذه الجمل والعبارات التي يحتج بها

مجموعة من الجمل التي يحتج بها

رابعًا: شروط الربط بالضمير

ذهب النحاة إلى أن الربط بالضمير يتطلب المطابقة بين الضمير ومرجعه في اللفظ والمعنى، وبذلك يكون للربط بالضمير شرطان:

الأول: المطابقة.

الثاني: وجود المرجع.

أولًا: المطابقة

أشار النحاة إلى أن تطابق العائد مع مرجعه يكون في النوع وهو التذكير والتأنيث، وفي العدد وهو الإفراد والتثنية والجمع، وفي الشخص وهو التكلم والخطاب والغيبة، فإذا استبدلنا الضمير بالظاهر حصلنا على اللفظ نفسه وعلى المدلول نفسه.

(1) المحتسب: 1/ 333.
(2) ضرائر الشعر: 179.

قال طرفة:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه   خشاش كرأس الحيّة المُتوقد[1]

تقدمت (الذي) جملة الصلة الفعلية ذات الفعل المضارع (تعرف) وقد تضمنت الجملة ضميرًا متصلًا (الهاء) عائدًا على الاسم الموصول (الذي) مطابقًا له في الإفراد والتذكير.

وأشار النحاة إلى وجوب المطابقة بين الضمير الرابط في جملة الصلة الفعلية التي فعلها (ماضٍ أو مضارع) والاسم الموصول في الإفراد والتذكير ليؤدي الضمير وظيفة الربط.

قال طرفة:

إذا مُتُّ فابكيني بما أنا أهلُهُ   وشُقّي عليَّ الجيبَ يا ابنةَ مَعْبَدِ

لقد اقترنت (ما) بحرف الجر (الباء)، وجاءت جملة الصلة (أنا أهله) جملة اسمية متضمنة الضمير الرابط (الهاء) العائد على (ما) الاسم الموصول وهو بمعنى (الذي) وطابق الضمير الرابط مرجعه بالإفراد والتذكير.

قال الأشموني: (ويشترط في الصلة أن تكون معهودة أو منزلة المعهودة، وإلا لم تصلح للتعريف: فالمعهودة نحو: جاء الذي قام)، والمنزلة المعهودة: هي الواقعة في معرض التهويل، والتفخيم، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾[4]. وأن تكون (على ضمير لائق) بالموصول أي: مطابق له في الإفراد، والتذكير، وفروعها (مشتملة) ليحصل الربط[5].

ولما كانت المطابقة بين الضمير الرابط ومرجعه توضح المعنى وتجعل التركيب

(1) الديوان: 69/ 84.

(2) الديوان: 117/ 23.

(3) شرح الأشموني: 1/ 27.

(4) سورة طه: آية 78.

(5) سورة النجم: آية 10.

متماسكًا اتفق النحاة[1] على أن التطابق واجب سواء أكان الضمير الرابط في جملة الخبر أم كان في جملة الصلة أو الحال... إلخ، ولذلك وضعوا أحكامًا للمطابقة، وهذه الأحكام تقوم على أساسين هما:

الأساس الأول: نوع المرجع من حيث النوع (التذكير والتأنيث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع).

أ- إذا كان المرجع مفردًا مذكرًا أو مؤنثًا كان الضمير الرابط مطابقًا له نحو قول النابغة:

فإن أكُ مَظلومًا فَعَبدٌ ظَلَمتَهُ وَإن تَكُ ذا عتبى فَمِثلُكَ يُعتِبُ[2]

وقوله:

كأن على الحدوج، نِعاجَ رَمْلٍ زهاها الذُّعرُ أو سمِعَتْ صِياحًا[3]

ب- وإذا كان مثنى مذكرًا أو مؤنثًا طابقه الضمير الرابط، نحو قول طرفة:

طَحورانِ عُوّارَ القَذى فَتَراهُما كمكحولَتَي مذعورَةٍ أُمّ فَرقَدِ[4]

جـ- وإذا جاء المرجع جمع مذكر سالمًا كان العائد واو الجماعة

نحو قول النابغة:

وَهُم مَنَعوا وادي القُرى من عَدوِّهم بِجَمعٍ مُبيرٍ لِلعَدوِّ المُكاثِرِ[5]

والضمير الرابط (الواو) طابق مرجعه (هم) في الغيبة والجمع والتذكير.

د- وإذا كان المرجع جمع تكسير لمذكر عاقل جاز أن يكون الضمير الرابط تاء

(1) شرح الأشموني: 1/ 27، 28.
(2) الديوان: 5/ 18.
(3) الديوان: 27/ 3.
(4) الديوان: 58/ 32.
(5) الديوان: 66/ 4.

التأنيث أو (واو) الجماعة، قال ابن يعيش: «فإذا أسند فعل إلى ضمير الجمع فلا يخلو الجمع من أن يكون مكسرًا أو غير مكسر، فإن كان مكسرًا وكان المذكر ممن يعقل نحو الرجال والغلمان كان ذلك فيه وجهان (أحدهما) أن تلحقه تاء تأنيث نحو الرجال قامت فتؤنثه (ويجوز) أن يجمع إلى اللفظ وهو جمع مذكر عاقل فتظهر علامة ضميره بالواو نحو الرجال قاموا لأن الواو للمذكرين مما يعقل»[1].

وإذا كان مفردًا مذكرًا غير عاقل، أو مؤنثًا غير عاقل فإن كان للكثرة فالأفضل أن يؤتى بالتاء وحدها، نحو قول النابغة:

إذا الركابُ وَنَتْ عنها ركائبُها   تشذّرَتْ ببعيدِ الفَتْرِ، خطّارِ[2]

وإن كان للقلة يؤتى بالنون: تقول الأجذاع انكسرت لأدنى العدد، والجزوع انكسرت، ويقال لخمس خلون ولخمس عشرة خلت»[3].

هـ- وإذا كان المرجع جمع مؤنث عاقل فالأحسن أن يكون الضمير الرابط هو (النون) نحو قول طرفة:

فَظَلَّ الإماءُ يمتَلِلنَ حُوارَهَا   وَيُسعى علينا بالسديف المُسَرْهَدِ[4]

و- إذا كان المرجع بصيغة الحضور (المتكلم أو المخاطب) وأخبر عنه بموصول أو كان الموصول نعتًا للخبر جاز في العائد أن يكون بصيغة الغائب باعتبار لفظ الخبر وأن يكون بصيغة الحاضر باعتبار معناه؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى.

---

(1) شرح المفصل: 5/ 105.
(2) السابق: 5/ 51.
(3) السابق: 5/ 106.
(4) السابق: 71/ 94.

قال طرفة:

أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه خشاش كرأسِ الحيَّة المتوقِّد[1]

وأشار النحاة[2] إلى أن ضمير الحضور (المتكلم والمخاطب) إذا تأخر لزم عود الضمير بصيغة الغائب، فتقول: الذي ضرب أنا والذي ضربَ أنت، ولا تقول: الذي ضربت أنا، والذي ضربتَ أنت؛ لأننا إذا قلنا: الذي ضربتُ أو ضربتَ علم المخاطب من الضارب، ويصير أنا وأنت لغوًا.

الأساس الثاني: الموقع الإعرابي للمرجع

أ- إذا كان المرجع منادى، كان الضمير الرابط بصيغة الغيبة باعتبار حالته قبل النداء، وجوز بصيغة الحضور باعتبار حضوره بالنداء[3].

قال النابغة:

يا قوم إنَّا ابن هند غيرُ تارِكِكُمْ فلا تكونوا، لأدنى وقعةٍ، جُزَرا[4]

كان الضمير بصيغة الحضور أيًا.

وقال طرفة:

ألا يا ثاني الظَّبْي الـ ـذي يبرقُ شنفاه[5]

فالمرجع منادى (ثاني) وجاء الرابط بصيغة الغائب باعتبار حالته قبل النداء في جملة الصلة (الذي يبرق شنفاه).

ولا شك أن الموقع الإعرابي للمرجع أدى دورًا في تحديد صيغة الضمير الرابط المستخدم في التركيب ليتحقق الربط، فإذا كان التركيب يوجب استخدام الضمير

---

(1) الديوان: 69/ 84.

(2) شرح الرضي: 2/ 43، 44، شرح التسهيل: 1/ 235، 236.

(3) اللمع: 1/ 143.

(4) الديوان: 74/ 2.

(5) الديوان: 1/ 19.

الرابط، فإن الحكم النحوي يشترط صيغة معينة للضمير تتطابق والحالة الإعرابية للمرجع.

ب- إذا كان المرجعان متعاطفين، فإن النحاة يبنون أحكامهم على حروف العطف، فإذا كان حرف العطف (الواو) أو (حتى) عاد الضمير إلى المعطوف والمعطوف عليه معًا نحو زيد وعلي حضرا، وإن كان حرف العطف (الفاء) أو (ثم) فإن كان الضمير الرابط عائدًا من خبر المتعاطفين فأوجب بعضهم حذف خبر أحدهما وإفراد الضمير في الخبر المذكور والحذف إما يكون من الأول نحو (زيد فعمرو قام)، وإما الثاني: (زيد قام فعمرو)؛ لأن التفاوت بين المتعاطفين في الترتيب يمنع الاشتراك بينهما في الإضمار. وأجاز بعضهم المطابقة نحو «زيد فعمرو قاما وزيد ثم عمرو قاما، وإن كان راجعًا من غير الخبر وجبت المطابقة نحو جاءني زيد فعمرو فقمت لهما، وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان»[1].

وإن كان حرف العطف (لا) أو (بل) أو (أم) أو (لكن) أو (إما)، فإن النحاة[2]، يقررون[3] أن الضمير العائد على المتعاطفين بها يجب أن يكون مفردًا لأحدهما دون الآخر لأن (أو) للإخبار عن أحد الشيئين لا عنهما معًا.

وذكر بعضهم أن مطابقة الضمير مع المتعاطفين بها وعدم المطابقة تكون حسب قصد المتكلم، فإن قصدت أحدهما وجب إفراد الضمير نحو: (زيد لا عمرو جاءني) و(زيد بل عمرو قام)، أما الضمير الراجع من غير الخبر نحو: (جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته) و(أزيدًا ضربت أم عمرًا فأوجعته) وقصدت المتعاطفين معًا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما.

أما (أو)، فإن كانت بمعنى الواو وجبت المطابقة، وإن كانت للإباحة جازت المطابقة وعدم المطابقة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما أو باحثه، وإن

---

(1) شرح الكافية: 1/ 327.

(2) السابق: 1/ 327.

(3) الأصول: 2/ 77.

كانت للشك أو الإبهام أو التخيير وجب إفراد الضمير العائد نحو (أبصرت ثعلبًا أو ذئبًا يجري)[1].

ورغم أهمية الضمير في ربط أجزاء الكلام وتماسكه فإن هناك حالات يكون الضمير موجودًا في التركيب (بارزًا أو مستترًا)، ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل:[2].

الأولى: أن يكون معطوفًا بغير الواو.

نحو قول طرفة:

ولكنَّ مولاي امرؤ هو خانقي على الشُّكْرِ والتسآل أو أنا مُفْتَدِ[3]

والثانية: أن يعاد العامل، نحو: (زيد قام عمرو وقام هو).

والثالثة: أن يكون بدلًا، نحو: (حُسْنُ الجارية أعجبني هو)، فهو: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية.

خامسًا: أهمية الربط بالضمير

للربط بالضمير أهمية خاصة، لذا عد النحاة الربط بالضمير أصلًا للروابط في الجملة العربية، يهدف إلى الإيجاز في التعبير وعدم والتكرار، وكذلك يتضمن الربط بالضمير دفع التوهم وأمن اللبس والوصول إلى الخفة التي تساعد في اختصار الكلام.

ولما كان الضمير الرابط يقوم بوظائف تزيد التراكيب وضوحًا واتساعًا وتماسكًا اعتبر النحاة الضمير الرابط من أهم الأدوار التي يقوم بها الضمير.

ولهذا تبدو أهمية الربط بالضمير فيما يأتي:

أولًا: الإيجاز في التعبير وعدم التكرار.

---

(1) شرح الكافية: 1/ 327.
(2) المغني: 2/ 574.
(3) السابق: 68/ 79.

ثانيًا: أمن اللبس.

ثالثًا: حصول الخفة.

رابعًا: تماسك المعنى وعدم تفككه.

خامسًا: الاتساع والشمول.

أولًا: الإيجاز في التعبير وعدم التكرار

قال تعالى: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[1] الإيجاز في (هو) يعود على لفظ (من) وفي ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ يعود على معناه من الجمع، إذن الجمع في الضمائر العائدة إلى الموصول لمراعاة جانب المعنى، أما الإفراد مراعاة جانب اللفظ، ولقد عُبِّر بضمير المفرد في الإحياء؛ لأن أهل الجنة، يختلفون في هذا الإحياء فكأنهم شيء واحد، أما في الجزاء فهم متفاوتون حسب الدرجات والأعمال.

وفكرة (استتار الضمائر) كقول النابغة:

ألم تَرَ خَيرَ النَّاسِ أصبح نعشُهُ ... على فِتية، قد جاوز الحي، سائرًا[2]

فاعل (تر) ضمير مستتر تقديره (أنت).

وقول طرفة:

رأى منظرًا منها بوادي تَبالة ... فكان عليه الزاد كالمقر أو أمر[3]

فاعل الفعل (أي) مستتر تقديره (هو)، لا يوجد للضمير الرابط صورة منطوقة في اللفظ ولكن النحاة قد قدروه في النية كضرورة حتمية، وجاءت تعاريف النحاة تشرح هذه الضمائر المستترة نحو قول ابن يعيش أنه: «لا تظهر له صورة»[4]. وجاء

(1) سورة غافر: آية 40.
(2) الديوان: 4/ 63.
(3) الديوان: 1/ 93.
(4) شرح المفصل: 3/ 86.

بمصطلح (المستكن) (فالمستكن ما ليس له في اللفظ شيء يدل عليه)[1]، لذلك فإنه يضمر في الفعل إذا لم يوجد الفاعل الظاهر.

وقد كان هدف الاستتار الاختصار مع قيامه في نفس الوقت بوظيفة الربط (وجعل بعض المضمرات مستترًا في الفعل ومنويًا فيه غلوًّا في الإيجاز وذلك عند ظهور المعنى وأمن اللبس، وذلك في أفعال مخصوصة، فمن ذلك الفعل الماضي وإذا أسند إلى واحد غائب نحو زيد قام.... لا يظهر له علامة في اللفظ[2].

وقد ذكر التحويليون أن هدف هذا الاستتار أو عدم النطق بتلك العناصر - هو الاختصار، ويعبرون عن ذلك بمبدأ الاقتصاد (Economy)، ومما ذكره التحويليون في قانون الربط وعلاقته بوجود ضمائر مستترة غير منطوقة أنها ترسل إشارات إلى العقل بوجوب وجودها، ويقول ليليان Lilion Haegman: «لقد بدأنا من الملاحظة التجريدية بأن ضمير الفاعل يمكن - ظاهريًا- أن يهمل».

ثانيًا: أمن اللبس

أشار النحاة إلى معنى (اللبس) على أنه تشابه الاحتمالات في فهم المعنى المراد، واتفقوا على أن (أمن اللبس في المعنى) من ثوابت النحو العربي.

ويذكر النحاة أن الضمير الرابط يرفع اللبس بجميع صيغه، وأحواله المختلفة كالآتي:

أ- يرفع الضمير الرابط اللبس حينما يكون ضمير الغائب عائدًا من جملة من الجمل التي تحتاج إلى ربط، فحينما تقول مثلًا: (جاء زيد يد على رأس) لاحتمل أن يكون زيد واضعًا يده على رأسه ويحتمل أن يكون واضعًا يده على رأس غيره ولكن حينما تقول: (جاء زيد يده على رأسه) يزول اللبس ويتعين المعنى الأول ولو أعدنا الظاهر مكان الضمير وقلنا: زيد ضرب زيد لاحتمل أن يكون زيد الثاني غير الأول[3].

---

(1) شرح المفصل: 3/ 6.
(2) المصدر السابق: 3/ 6.
(3) شرح المفصل: 3/ 84، وانظر: شرح الرضي: 2/ 3.

وعلى ذلك قول النابغة:

مقذوفة بدخيس النَّحض، بازِلُها له صريف، صريف القعد بالمَسَد[1]

فالجملة الاسمية (له صريف) في محل رفع خبر المبتدأ (بازل) والضمير الذي تضمنته الجملة يعود على المبتدأ، فيزيل اللبس حين حدد المعنى المراد.

ويعتبر ابن جني الربط بالضمير المتصل دافعًا، يقول ابن جني: «فإن قيل: وما الذي رغّبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قُدِر عليه يؤتى بالمنفصل مكانه؟ قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرة إنما رُغب فيها، وفزع إليها، طلبًا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها وذلك لو قلت: زيد ضرب زيدًا فجئت بعائد مظهرًا مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال... أما الإلباس فلأنك إذا قلت: (زيد ضربت زيدًا) لم تأمن من أن يظن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب، فإذا قلت: (زيد ضربته) عُلم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة»[2].

ويرفع الضمير الرابط اللبس بمطابقته لما يعود عليه في النوع والعدد، فإذا كان المبتدأ ضميرًا وعطف عليه ضمير، روعي في الخبر أعلى الضميرين اختصاصًا فتقول: (أنا وأنت قلنا)، و(أنت وهو قلتما) إذ إن أعلى الضمائر اختصاصًا هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب[3].

إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن متكلم فقد ورد في صلة - وهو الأكثر أن تكون بصيغة الغيبة- نحو: (أنا الذي قال كذا) بصرف النظر عن المبتدأ الذي هو ضمير المتكلم، وورد أيضًا مراعاة ذلك الضمير، كقول الإمام علي -رضي الله عنه: (أنا الذي سمتني أمي حيدرة) حملًا على المعنى. وكذا إذا كان الموصول أو صفته خبرًا عن مخاطب، فالأكثر في نحو: (أنت الرجل الذي قال كذا) أن تكون الصلة بصيغة الغائب. قال الدكتور تمام حسان: «إن المطابقة من الضمائم الشكلية التي ترفع

(1) الديوان: 4/ 31.

(2) الخصائص: 2/ 192، 193.

(3) شرح الرضي على الكافية: 2/ 23.

الغموض وتؤدي أمن اللبس»[1]، ويرفعه بإبرازه: ذلك إذا جرت الصفة على غير من هي له في باب الخبر والحال والنعت والصلة، وبين المضاف والمضاف إليه، مثال الخبر (الفارسي الحصان متعبه) ففي هذا المثال لا ندري أيهما أتعب الآخر الفارس أم الحصان، فإن كان الثاني كان الخبر جاريًا على من هو له وتعين حينئذ استتار الضمير في متعبه ليكون استتاره دليلًا على هذا المعنى، وإن كان الأول كان الخبر جاريًا على غير من هو له وتعين حينئذ إبراز الضمير؛ ليكون دليلًا على جريان الخبر على غير من هو له فنقول: الفارس الحصان متعبه هو، وبهذا يتعين أن يكون الفارس هو الذي أتعب حصانه[2].

وقد أوجب البصريون إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن، أما الكوفيون فقد أوجبوا الإبراز في حالة اللبس فقط[3].

ومن فوائد الربط بالضمير دفع التوهم عن جملة الحال بأنها مستأنفة، فالربط يعلقها بما قبلها ويربطها به[4].

لقد أشار أحد الباحثين إلى أن الضمير يمثل الضمير آلية من الآليات التي أشار إليها النحاة للوصول إلى مبدأ أمن اللبس، وقد تنوع هذا الاستخدام: فقد يشيرون إلى أن من أساسيات اللجوء إلى التعبير به وضوح المعنى وعدم غموضه والتباسه، وهو ما أشار إليه بالتضمير، وقد يشيرون إلى أن التوكيد به منفصلًا يساعد في اجتناب اللبس الحاصل إذا ترك، وقد ينبهون إلى وجوب إبرازه ومنع استتاره، وتبرز هذه الحالة الأخيرة في أبنية الأسماء[5].

أ- التضمير (التحويل إلى ضمير)

---

(1) د. تمام حسان، أمن اللبس ووسائل الوصول إليه- حوليات كلية دار العلوم (1969): 132.

(2) شرح الأشموني: 1/ 198، 199.

(3) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، ص 133.

(4) شرح المفصل: 2/ 66.

(5) انظر: الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، خالد توكال مرسي، إشراف د. محمد حماسة عبد اللطيف، 2005.

استعمل متكلم العربية الضمائر لغرضين:

الأول: الاختصار فلو قلنا: الزيدان يضرب الزيدان، وأخواك قام أخواك فإن فيه تكريرًا وإطالة، وإذا قلنا الزيدان يضربان وأخواك قاما كان مختصرًا[1]. إنه على حد قول السيوطي في الهمع «اختصار تكرير المظهر»[2].

الثاني: أمن اللبس: إذ لو قلنا أخواك قام أخواك، والرجلان يضرب الرجلان جاز أن يظن أن الثاني غير الأول[3].

وكأن عبد القاهر الجرجاني يشير في الغرض الثاني إلى أنه لو عبر بالبنية السطحية قبل التضمير فقد يمكن أن تعني هذه البنية السطحية - باستخدام المؤشرات المرجعية:

- الرجلان$_ع$ يضرب الرجلان$_ع$

- الرجلان$_ع$ يضرب الرجلان$_ر$

حيث تشير البنية الأولى إلى التطابق المرجعي لكلمة الرجلان، والثانية تشير إلى اختلافهما المرجعي، فلما كان هذا اللبس قد يحدث، حول المركب الاسمي الثاني (الرجلان) إلى ضمير تفاديًا للبس[4].

ولكن مع وجود كل هذا الحرص على إنتاج جملة غير غامضة تركيبيًا تسبب مرجع الضمير في بعض الأحيان إلى ظهور وجوه من الغموض التركيبي كان سببه الأساسي إمكان تعدد مرجع الضمير في الجملة، فالضمير قد يرجع إلى عدد من المرجعيات مما يسبب تعددًا في التمثيلات الدلالية للجملة، وقد رأى النحاة أنه إذا «ذكر ضمير واحد بعد اثنين أو أكثر فصاعدًا جعل للأقرب ولا تجعل لغير إلا بدليل من خارج»[5].

(1) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح -1:174 175.

(2) انظر: همع الهوامع 1/ 137.

(3) السابق 1: -174 175.

(4) الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص 25.

(5) شرح التسهيل: 1: 157.

أي أنه يرجع إلى المذكور الأقرب ويمكن أن يرجع إلى المذكور الأبعد بشرط وجود قرينة معينة على فهم المعنى المراد، ولكن قد يرجع الضمير على الأبعد وليس ثمة قرينة مما يؤدي إلى تعدد التفسيرات[1].

ومن ذلك قولهم: إذا عاديت الرجال فاصبر لها[2].

فهذه الجملة تحتمل تفسيرين:

أ- إذا عاديتع الرجال فاصبر للمعاداةع.

ب- إذا عاديتع الرجال فاصبر للرجالن.

يمثل هذان التفسيران بنيتين عميقتين للجملة السابقة؛ حيث يقوم المكون التحويلي بحذف المركب الاسمي المحتوي على (المعاداة) من البنية الأولى تحت شرط قابلية التغطية، ويترك موقع المركب الاسمي فارغًا ولكنه يملأ بعد ذلك بالضمير الهاء.

ويحذف من البنية الثانية المركب الاسمي الرجال لتطابق المؤشرات المرجعية مما يجعل مبدأ قابلية التغطية متوفرًا، ويملأ أيضًا الموقع بالضمير الهاء، ومن ثم تنتج البنية السطحية ذات تفسيرين.

ويمكن معالجة صور الغموض الناتجة عن مرجع الضمير إلى أكثر من مركب اسمي بطريقتين:

الأولى: نظام المؤشرات المرجعية.

الثانية: نظرية التحكم المكوني.

أما نظام المؤشرات المرجعية فيبدو من البنيتين (أ) - (ب) أن المركب الاسمي المحتوي على (المعاداة) له نفس المؤشر المرجعي الذي للمركب الاسمي المحتوي على الضمير (الهاء) بينما للمركب الاسمي المحتوي على (الرجال) مؤشر المرجعي مختلف

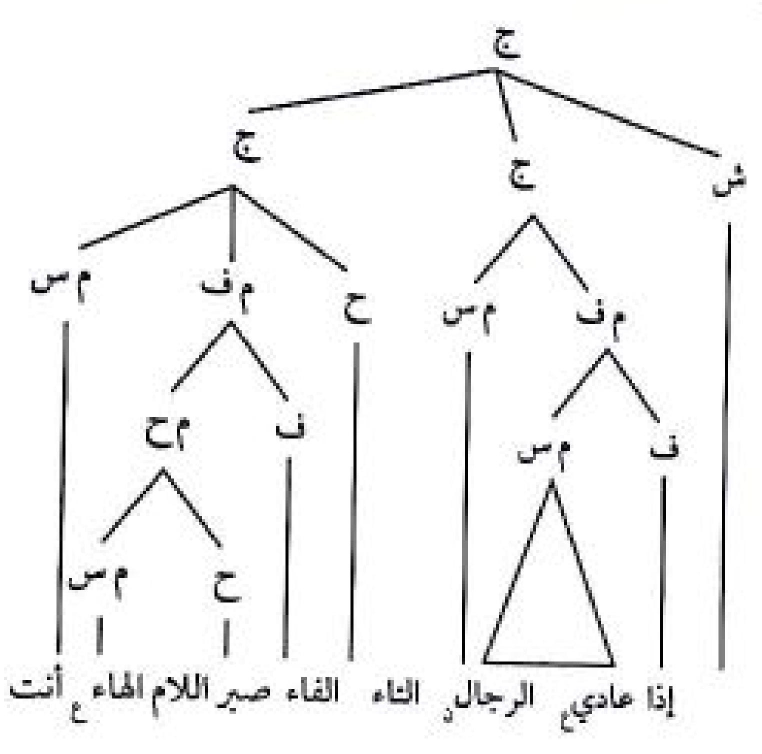
---

(1) الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص 165.

(2) انظر: الخصائص 3: 246.

والعكس صحيح في البنية الثانية[1].

وكذلك يمكن معالجة هذه الصورة عن طريق نظرية التحكم المكوني كما هو واضح من واصف البنية المركبية (28)



يبدو من وصف البنية المركبية السابقة أن العقد (ف) تتحكم مكونيًا في العقدة (م س) المحتوية على الضمير الهاء ولها نفس المرجع، وعلى ذلك فقد تكون مرجعًا لها ويظهر أيضًا أن العقدة (م س) المحتوية على الاسم رجال تتحكم مكونيًا في الضمير الهاء وهما مشتركان في المؤشرات المرجعية، وبالتالي يمكن أن تكون مرجعًا لها وينتج من ذلك أن الهاء يمكن أن تكون مرجعًا للمعاداة أو للرجال[2].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾[3]. تحتمل هذه الآية

(1) الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص 165.

(2) السابق: ص166.

(3) جزء الآية 36 من سورة البقرة.

تفسيرين حسب مرجع الضمير[1]:

أزلها الشيطان عن الشجرة أي أصدر الزلة عنها.

أزلها الشيطان عن الجنة أي نحاهما عنها.

ومنه أيضًا قوله تعالى.

﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[2].

يمكن أن يرجع الضمير الهاء إلى الجمع أو إلى اليوم[3] على النحو التالي:

ربنا إنك جامع الناس ليومٍع لا ريب فيهع.

ربنا إنك جامعر الناس ليوم لا ريب فيهر.

أما في قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾[4] ففيها غموض متعدد (ثلاثي) نتيجة احتمال مرجع الضمير الهاء في (ملئهم) إلى أكثر من مرجع إليه[5] وعلى ذلك فلهذه الآية ثلاث تفسيرات:

أ- فما آمن لموسى إلا ذريةع من قومهر على خوف من فرعونر وملئهمع أن يفتنهم.

ب- فما آمن لموسى إلا ذريةع من قومهر على خوف من فرعونر وملئهمر أن يفتنهم.

ج- فما آمن لموسى إلا ذريةع من قومهر على خوف من فرعونر وملئهمر أن يفتنهم.

يبدو من البنية العميقة الأولى أن الضمير الهاء مشترك مرجعيًا مع المركب الاسمي المحتوي على (ذرية) لأن لهما نفس المؤشرات المرجعية. ومن البنية الثانية أنه مشترك مرجعيًا مع المركب الاسمي الإضافي (قومه) ومن البنية الثالثة أنه مشترك مرجعيًا

(1) انظر: مغني اللبيب 1: 129.

(2) جزء الآية 8 من سورة آل عمران.

(3) انظر التبيان: 1: 125.

(4) جزء الآية 83 من سورة يونس.

(5) انظر التبيان 2: 32.

مع المركب الاسمي المحتوى على (فرعون) لنفس السبب. فهو يعود على أكثر من مرجع إليه وهذا مكمن الغموض التركيبي في الآية[1].

وقد أشار أحد الباحثين[2] المحدثين ممن تبنوا نحو النص وسيلة إطارًا ومنهجًا لدراستهم إلى مرجع هذه الصعوبة فقال: قد يسهل على الملتقي أن يحدد مرجع الإحالة دون إعمال ذهني، ولكن في بعض الأحيان يصعب عليه هذا الأمر، مما يضطره لإعمال ذهنه للوصول إلى تحديد مرجع الإحالة والمشار إليه، ومرد هذه الصعوبة يعود إلى عدد من الأمور منها:

1- اتساع المسافة بين اللفظ الكنائي وما يحيل إليه.

2- وجود أكثر من مرجع للإحالة أو تصور ذلك «فلو سبقت ذوات كثيرة أو دلالات متنوعة يمكن أن يحيل إليها لفظ ما، وليس هناك دليل أو قرينة تعين المتلقي على التحديد فإن ذلك سيزيد من صعوبة الطريق أمام المتلقي لتحديد مرجع الإحالة».

3- وجود غموض فيما يصدق عليه اللفظ الكنائي من حيث العدد أو النوع هم مثلًا: نساء، رجال، ثم عددهم ما هو.

4- صعوبة التحديد من خلال قلة المعرفة الثقافية للمتلقي عن الموضوع/ الخطاب الذي يتحدث فيه المتكلم/ الكاتب، وكان لهذا الموضوع أثره في ميدان البحث اللغوي والأدبي منه على وجه الخصوص؛ مما أسهم في نشوء نظرية التلقي التي تتيح للمتلقي مساحة كبيرة في فهم النص- بل زاد الأمر إلى الحد الذي نادى فيه البعض بموت المؤلف- «فثقافة المتلقي ومعرفته تندمج وتشارك وتنصهر مع الدلالات الصادرة من النص؛ ولهذا يحدث نوع من الانسجام لو أن لدى المتلقي معرفة بالتصور الذي يوحيه النص أو يشير إليه صراحة».

---

(1) الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص 167.

(2) الباحث حسام جايل في رسالته للماجستير، انظر: التماسك النصي في الشعر العربي المعاصر، ص 51، 52.

5- إذا كانت الإحالة خارج النص فإن ذلك يزيد الأمر صعوبة؛ حيث يكون على المتلقي أن يتوقف أمام النص؛ ليفهم ما يصدق عليه اللفظ الكنائي.

6- يكون الأمر - أيضًا- صعبًا في الإحالة البعدية؛ حيث لا يعرف المتلقي ما يشير إليه الضمير إلا بعد أن يكمل قراءة النص أو سماعه، ويساعده في تحديد مرجع الضمير إلمامه بسياق النص خاصة سياق المقام.

ولكن على المتلقي أن يسلك عدة طرق للوصول إلى الفهم الصحيح للنص وتحديد مرجع الإحالة ومعرفة المحال إليه.

ومن هذه الطرق:

1- فهم النص فهمًا شاملًا وصحيحًا.

2- تحديد الصيغ الاسمية السابقة التي تدل على أفراد أو جماعات أو مدن...

3- تحديد الصيغ الإسنادية السابقة ومراعاة المعنى العام الذي تولده العبارة مع الاستعانة بالسياق في ذلك.

4- مراعاة المقام في الإحالة الخارجية وربط النص بسياقه اللغوي وكذلك بسياق المقام.

ثالثًا: حصول الخفة

من خصائص الربط حصول الخفة في التركيب، وقد ذكر ابن جني أن الضمير الرابط يحقق الخفة في التركيب، فلما حقق الإيجاز والاختصار بالتالي تضمن التركيب الخفة، قال ابن جني: «وأما وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت: العبيثران شممته فجعلت موضع التسعة واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العبيثران شممت العبيثران، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول، وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي فما تحتهما هو على كل حال أكثر من واحد. فلما كان الأمر الباعث عليه، والسبب المستفاد إليه إنما هو طلب الخفة به»[1].

(1) الخصائص: 2/ 193.

وعلى ذلك فإن من غايات الربط بالضمير حصول الخفة وهو قريب عن الإيجاز، ويؤدي إلى تلاشي التكرار.

رابعًا: تماسك المعنى وعدم تفككه

إن الربط بالضمير وظائف عدة، فالربط بالضمير لا يعالج الشكل فقط، بل الشكل والمضمون معًا، ويتحقق الربط بالضمير ظاهرًا أو مستترًا أو محذوفًا.

وإن كان الضمير يؤدي وظيفة الربط بأحواله المختلفة فإن حذف الضمير الرابط يكون في التركيب لا في المعنى، وبذلك يؤدي وظيفة دلالية وهذا دليل على دوره في تحقيق تماسك المعنى وترابطه، فالجملة المحذوف أحد عناصرها هي ما سماه التحويليون بالبنية الطبيعية أما الجزء المحذوف وهو (الضمير الرابط) فيكون في البنية العميقة.

فجملة النابغة (لم يرع) في قوله:

ألا مَــنْ مُـبْـلِـغ عـنـي خُـزيـا   وزبّــان، الـذي لم يَـرْعَ صِـهـري[1]

فالضمير في جملة (لم يرع) ضمير رابط مستتر، فتقدير الجملة: (لم يرعه) على الاسم الموصول. وهذا التقدير حقق التماسك وعدم التفكك لاشتماله على الضمير. كما أدى وظيفة الإيجاز وهو مطلوب في الشعر أكثر من غيره.

خامسًا: الاتساع والشمول

لا يقتصر الربط بالضمير على الحذف والإيجاز، بل يؤدي وظيفة أخرى من الوظائف المتعددة التي يؤديها وهي الاتساع والشمول، وهناك مثالان الكتاب قرأت - الكتاب قرأته.

التعليق في المثال الأول: لا يتعين للجملة إلا إعراب واحد، وهو أن الكتاب مبتدأ وقرأت خبر، ولا يصح أي إعراب آخر.

---

(1) الديوان: 1/ 58.

أما عندما يضاف الضمير الرابط فإن الإعراب يتسع ويصبح أكثر مرونة فيعرب المثال إعرابين:

الأول: مبتدأ والجملة خبر والضمير الرابط يعود على المبتدأ.

الثاني: مفعول به مقدمًا، وما بعده فعل.

الخلاصة أن الضمير أعطى الكلام والتركيب أكثر من توجيه إعرابي ومن غير الضمير نقتصر على وجه إعرابي واحد؛ مما يدل دلالة واضحة على أن الضمير قد أعطى اتساعًا وشمولًا في التعبير اللغوي. كما يتم الربط بين عناصر الكلام عن طريق الضمير.

الفصل الثالث

دور الضمير في التماسك النصي

الفصل الثالث

دور الضمير في التماسك النصي

إن البنية النصية «نظام من البنى، كل بنية لها قواعدها الخاصة بها تقيم بها وجهًا من وجوه النص: هو تركيبي، وهو زماني، وهو إحالي، وتتوفر في مستويين: أحدهما داخل الجملة والآخر داخل النص، وهي تجتمع في المبدأ الذي تقوم عليه كل واحدة منها وهو (العمل) أو (التحكم).

ففي التركيب تحكم الجملة الأولى سائر الجمل اللاحقة لها، وإن وجدت بحكم دورها في البداية فهي نقطة الانطلاق، وهي المعلم الأول المؤسس لكل المعالم في النص، وعليها يجري الربط بنوعيه (البياني والخلافي) فما يلحق تفصيل لها وتوضيح أو هو إضافة من حيث الكمية الخبرية، وهو في الوجهين محكوم بها»[1].

يرتكز النص السابق على ضرورة اعتماد البنى النصية في ترابطها على الإحالة وما تقوم به من دور بارز وفاعل في هذا الترابط.

وقضية الإحالة من القضايا التي «شغلت كل من اهتم بالنشاط الفكري عند الإنسان من الفلاسفة والمناطقة وعلماء النفس، وشغلت كذلك كل من اهتم بالنشاط اللغوي عنده من النحاة والبلاغيين وعلماء اللسان بمختلف فروعه وغيرهم. فقضية الإشارة والإحالة في الكلام هي ظاهرة تقع على أساس كل منظومة فكرية.

فاللغة نفسها نظام إحالي إذ يحيل على ما هو غير اللغة، وهي نفسها تشتمل على نوعين من العناصر: إشارية وإحالية، وهما وجهان لا بد من النظر فيهما عند دراسة الدلالة اللغوية إذ هما أساسها. وقد درس اللسانيون والمناطقة هذه الناحية ونظروا فيها من حيث اتصالها بالمقام، لكنهم لم يتجاوزوا فيها مستوى الجملة بل انهم درسوها خارج كل مقام، وإن اعترفوا بدور المقام في ضبط المعنى وإدراكه حتى

---

(1) انظر: التماسك النصي في الشعر العربي المعاصر، ص 33، والمراجع المثبتة هناك.

يتمكنوا من السيطرة على موضوع درسهم، إلا أن العقود الأخيرة عرفت إقبالًا كبيرًا على هذا المجال فكان أن تبلور اتجاه كامل يجمع بين اللسانيات والمنطق في دراسة الكلام واتصاله بالمقام (التداولية PRAGMATIQUE)، ونظام المحاورة الذي يحكمه، وكذلك دلالة العناصر الإحالية في اللغة».

فالقضية قديمة – إذن– ولا نعدم في تراثنا النحوي عبارات كاشفة تعالج موضوع الإحالة وتبرز دوره في اتصال أجزاء الكلام إن على مستوى الجملة المفردة وإن على مستوى أكثر من جملة. فهذا ابن يعيش يقول في شرح المفصل حكاية عن العرب «على أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة وتكون خبرًا عن ذلك الضمير أو تفسيرًا له ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم».

ومن الذين عالجوا الضمير على مستوى النص: العكبري في شرحه لديوان المتنبي، وثعلب في شرحه لديوان زهير، والشنتمري في شرحه لديوان النابغة، ويحدثنا ابن هشام كذلك عن المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة، وهي التي تسمى في علم النص الإحالة البعدية أو اللاحقة:

أحدهما: أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس ولا يفسر بالتمييز نحو:

نعم رجلًا زيد وبئس رجلًا عمرو[1].

الثاني: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو:

جفوني ولم أجف الأخلاء.

وتتضح أهمية الإحالة أو الإشارة اللغوية إذا عرفنا أن الميزة الرئيسية للكلام هي «قدرة كل إشارة لغوية على أن تفسر بإشارة لغوية أخرى تكون أكثر وضوحًا منها، وهذا في الحقيقة العمل الذي يقوم به المتلقي خلال عملية التواصل. فهو يقوم بإزالة الإبهام من المرسلة بغية الوصول إلى تحديد الهدف الرئيسي من بنائها.

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص 34، والمراجع المثبتة هناك.

ومن هنا فإن كل تواصل يعتمد على عمليتين:

أ- عملية بناء المرسلة وتعتمد على انتقاء الكلمات من المخزون اللغوي.

ب- عملية وضع هذه الكلمات جنبًا إلى جنب وفق قواعد النظم التي توضع لها اللغة.

فالإشارة اللغوية لا تستطيع أن تقوم بعملية التواصل والتبادل إلا إذا وجدت في إطار مجموعة من الإشارات تحدد العلاقات التي تقوم بينها جميعًا الوظيفة التواصلية للإشارة».

يبدو - إذن- أن الإشارة اللغوية لا تعمل بمفردها بل وسط مجموعة أخرى من الإشارات يكون بينها علاقات محددة وفق النظام اللغوي الذي يجمعها، واعتمادًا على دور القارئ في فهم هذه الإشارات، والربط بينها في ضوء ثقافته العامة وإلمامه بقواعد اللغة وبالسياق أيضًا[1].

ومن ثم تعد الإحالة من أهم وسائل السبك؛ لأنها تمزج بين عدة عناصر مثل أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة.

كما أن الإحالة من البدائل المهمة في إيجاد الكفاءة النصية EFFICIENSY التي هي «صياغة أكبر كمية من المعلومات باتفاق أقل قدر ممكن من الوسائل».

إذا كانت أهمية الإحالة تكمن في قدرتها على صنع جسور التواصل بين أجزاء النص المتباعدة، والربط بينها ربطًا واضحًا فإن دي بوجراند يرى أنه «ليس من المستحسن أن نجعل مسافة كبيرة بين اللفظ الكنائي وما يشترك معه في الإحالة».

وإذا كنا سنعالج الإحالة في هذا الفصل فإنه لزام علينا أن نعرض لمفهومها لغة واصطلاحًا، وكذلك نعرض لدراسة الإحالة لدى القدماء والمحدثين وأهمية العنصر الإحالي، ودور الإحالة في تحقيق تماسك النص وترابط أجزائه ووسائل الإحالة وعناصرها[2].

---

(1) انظر: المرجع السابق، ص 35، والمراجع المثبتة هناك.

(2) انظر: المرجع السابق، ص 36، والمراجع المثبتة هناك.

مفهوم الإحالة

الإحالة لغة:

الإحالة لغة تشير إلى التحول من حال إلى حال، وتحوَّل عن الشيء: زال عنه إلى غيره، أبو زيد: حالَ الرجلُ يحول مثل تحوَّل من موضع إلى موضع.

الجوهري: حال إلى مكان آخر أي تحوَّل. وحال الشيء نفسه يحُول حَوْلًا بمعنيين: يكون تغيرًا، ويكون تحلًا[1].

وأحال الشيء حولًا وحؤولًا وأحال؛ الأخير عن ابن الأعرابي كلاهما: تحوَّل، وفي الحديث: «من أحال دخل الجنة» يريد من أسلم؛ لأنه تحول من الكفر عما كان يعبد إلى الإسلام. وفي حديث خيبر: «فحالوا إلى الحصمد» أي: تحولوا، يروى أحالوا أي أقبلوا عليه هاربين وهو من التحول وأيضًا قيل (أحال جمع بين المتناقضين في كلامه)[2]، والحول كل ما تحول أو تغير من الاستواء إلى العوج فقد حال[3].

أبو عبيدة: «حال الرَّجُلُ يحول مِثْل تَحَوَّل، من موضع إلى موضع. اللَّيث: لغة (تميم) (حالت عليه عينه (تَحَالُ حولًا) وغيرهم يقول: حَوِلَتْ عينه تحول حَوْلًا وهو إقبال الحدقة على الأنفِ»[4].

وبهذا ترى أن معنى الإحالة في المجمل (لغويًا) هو التحول والصيرورة والانتقال من حال إلى أخرى للتعبير عن الانتقال والتعبير الظاهري والمعنوي[5].

---

(1) لسان العرب- ابن منظور- ج 11/ 187.

(2) المعجم الوسيط - مجمع اللغة، القاهرة، ج 1/ 216.

(3) القاموس المحيط: ج3/ 374، 375.

(4) التهذيب: ج5/ 244.

(5) التماسك النصي في الشعر العربي الحديث، أحمد عبد المعطي حجازي نموذجًا، رسالة ماجستير مخطوطة بمكتبة دار العلوم جامعة القاهرة، إعداد حسام جابل عبد العاطي، 2005 ص75.

الإحالة اصطلاحًا:

الإحالة عند نحاة العربية القدماء

الإحالة عند النحويين تعني الخروج من كلام العرب بالتناقض الذي فيه.

ونجد المبرد يقول: «فأقل ما يكون عليه حرف واحد لحرف أن ينفصل بنفسه؛ لأنه مستحيل؛ وذلك أنه لا يمكنك أن تتحرك، ولا تقف على ساكن، فلو قال لك: أجعل الحرف ساكنًا متحركًا في حال»[1].

فهذه الإحالة عند المبرد على مستوى المفردات.

أما ابن يعيش فيقول: «محالًا يصح... والشيء لا يعرف بنفسه؛ لأنه كان معرفة كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأنه نفسه موجود غير مفقود، وليس في الإضافة إلا ما فيه وإن كان عاريًا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع؛ لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر»[2].

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن الإحالة تتعلق بالمعنى لا باللفظ فيقول: «وأوضح من هذا كله وهو النظم الذي يتواصفه البلغاء وتناقض مراتب البلاغة من أجل ضعة يستعان عليها بالفكرة لا محالة... فمحال أن تتفكر في شيء وأنت لا تضع فيه شيئًا، وإنما تضع في غيره من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها»[3]. وهكذا نجد الإحالة عند علماء العربية هي التراكيب التي لا يمكن حصولها في اللغة لتناقضها مع العقل.

---

(1) المقتضب: 1/ 36.

(2) شرح المفصل: 3/ 9.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعه وعلى حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، 1404هـ-1984م، 43.

ب- علماء اللغة

أما علماء اللغة فقدموا تصورات خاصة للإحالة، ذهب تنير إلى أن دراسة العلاقات الإحالية في النص تشير البنية فيها، فالإحالة ربط دلالي إضافي[1]، لا يطابقه أي ربط تركيبي، ثم يعدل عن ذلك إلى قوله: وتقوم كل إحالة على نوعين من الربط الدلالي:

ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي).

ربط دلالي إضافي يمثل الإحالة وهو الربط الإحالي.

وهو الذي يمد جسور الاتصال بين الأجزاء المتباعدة في النص؛ إذ تقوم شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص؛ فتجمع في كل واحد عناصره المتناغمة، بيد أن كلماير[2] يقدم تصورًا أكثر وضوحًا؛ إذ يذهب إلى أن الإحالة هي العلاقة القائمة بين عنصر لغوي يطلق عليه «عنصر علاقة، وضمائر يطلق عليها صيغ الإحالة»، وتقوم المكونات الاسمية بوظيفة عناصر العلاقة أو المفسر.

واعتبر «روبرت دي بوجراند» الإحالة من البدائل المهمة في إيجاد الكفاءة النصية Efficiency وعرفها بقوله: «يتم تعريف الإحالة عادة بأنها العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات».

وأشار براون ويول إلى تعريف جون لاينز للإحالة «إن العلاقة القائمة بين الأسماء والمسميات هي علاقة إحالة، فالأسماء تحيل إلى المسميات».

ويذهب (ستروسن) إلى أن الإحالة ليست شيئًا يقوم به تعبير ما، ولكنها شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيرًا معينًا.

---

(1) بحوث ألسنية عربية، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للنشر، 1992، ص 19.
(2) انظر: بحوث ألسنية عربية، ص19.

ج- علماء العربية المحدثون

أما علماء العربية المحدثون فهناك من تناول موضوع الإحالة، ولم ينكر شيئًا عن تعريفها، منهم الأزهر الزناد في نسيج النص، حيث وضع عنوانًا هو (في مفهوم الإحالة)، دون أن يتناول مفهومها، وتحدث عن عناصرها، وأنواعها، وتبعه في ذلك محمد خطابي في لسانيات النص ولم يذكر لها مفهومًا.

ويرى الدكتور ميشل زكريا أن الإحالة تركيب نحوي خاطئ، فيقول: «لقد تتبعنا ورود لفظة (محال)»(1).

ويذكر الدكتور أحمد عفيفي تعريفًا للإحالة: «إن الإحالة علاقة معنوية بين ألفاظ معينة، وما تشير إليه من أشياء أو معانٍ أو مواقف تدل عليها عبارات أخرى في السياق أو يدل عليها المقام، وتلك الألفاظ المحيلة تعطي معناها عن طريق قصد المتكلم مثل الضمير واسم الإشارة واسم الموصول... إلخ، حيث تشير هذه الألفاظ إلى أشياء سابقة أو لاحقة، قصدت عن طريق ألفاظ أخرى أو عبارات أو مواقف لغوية أو غير لغوية»(2).

ونخلص من هذا أن الإحالة بمعناها الحالي لم ترد عند قدماء النحاة بهذا المفهوم أو الاسم بل جاءت بمسميات مختلفة أثناء حديثهم عن الروابط والكنائيات، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، والإحالة عند سيبويه مغايرة تمام المغايرة لما نحن بصدده؛ إذ تعني الإحالة لدى سيبويه المحال أو الامتناع أو عدم إمكان الحدوث لعدم تقبل المنطق والعقل للكلام على حقيقته كما في قوله (ذهب غدًا)؛ وعلى هذا الأساس انبنى كلام أستاذنا الدكتور محمد حماسة في كتاب النحو والدلالة(3).

وكذلك فإن الإحالة إنما تعني العلاقة القائمة بين المسميات والأسماء التي تشير

(1) بحوث ألسنية عربية، 19.

(2) د. أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة- بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للنحو، قسم النحو والصرف والعروض- كلية دار العلوم- جامعة القاهرة- 2005، 523.

(3) د. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، دار الشروق، مصر، ط2، ص35 وما بعدها.

إليها، وتنقسم الإحالة إلى داخلية (داخل النص)، وخارجية (خارج النص)، وتنقسم الإحالة الداخلية إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية.

دور الضمائر في تحقيق التماسك النصي

للضمائر دور بارز في تحقيق التماسك النصي وترابط عناصر النص واتساق أجزائه، ولما كانت الضمائر تنوب عن الأسماء والأفعال والجمل المتتالية، فقد حلت محل كلمة أو جملة أو عدة جمل؛ وكذلك قامت بدور الرابط كما رأينا في الفصل السابق؛ إذ ربطت بين أجزاء النص المختلفة تركيبيًا ودلالة داخلية Endophovic وخارجية Exophoric وسابقة ولاحقة.

وقد أشار العلماء القدماء والمحدثون إلى دور الضمير في تحقيق التماسك النصي، واختلفوا في التحليل، فمنهم من قصر دورها على مستوى الآية الواحدة في القرآن الكريم أو البيت الشعري، ومنهم من تعدى هذا الحد ليعالج دورها على مستوى النص الكامل (النثري والشعري). على حد سواء، فقد لاحظنا هذا الأمر في شرح الأَعْلَم الشَّنْتَمري لديوان طرفة بن العبد وفي تفسير القرآن الكريم وغيرها مثل كتاب مشكل إعراب القرآن، وكتب التفسير عامة.

تقوم الإحالة والضمائر بدور بارز في إنشاء التماسك اللفظي الدلالي للنص؛ إذ إن شيوع وورود صيغ الإحالة الممكن تحديدها في كل نص تبرز أن الإحالة تشغل ضمن العناصر المؤثرة في تماسك النص مكانًا بارزًا، وقد صارت الإحالة في الدرس اللغوي الحديث[1]، أكثر بروزًا على يد عدد غير قليل من الباحثين، فنجد فاينريش يقدم (نظرية الاسترجاع)، وايزنبرج مخططًا لنموذج الإحالة النصية، وفوندر ليش (دلالة الإحالة) وايرنابلرت (التكرار) بوصفه قيدًا للتماسك النصي، ونظرية الإحالة وعلاقتها بالتناظر ووظائف صيغ الإحالة، ودورها في السياق.

---

(1) انظر تحليل النص الشعري – 121، 123، وانظر: هاينه (وفولفجانج)، و (ديتر): مدخل إلى علم اللغة النصي– ترجمة فالح بن شبيب العجمي– النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود 1419 – 1999، : 21، 28.

فالإحالة هي الوسيلة الأكثر قوة في صنع التماسك الشامل للنص وتجسيد وحدته العامة، وهي الوسيلة الأكثر قدرة على إيجاد تماسك وترابط وصنع وحدة نصية، وذلك لأنها تقرن بين الترابط الوصفي والترابط المفهومي أي ما بين ما هو تركيبي وما هو دلالي.

وإذا كانت الإحالة تقوم بهذا الدور فإنه يتم عن طريق وسائل الإحالة المتعددة مثل الضمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها.

وبعد.. إن الضمير من أكثر هذه الوسائل بروزًا؛ نظرًا لتعدد أشكاله ووظائفه اللفظية والدلالية، فهو يأتي متصلًا ومنفصلًا وبارزًا ومستترًا ولكل منها وظيفته التي تميزه عن غيره.

إن الهدف من الدراسة ليس إثبات أسبقية بحث القدماء لدور الضمير في التماسك النصي من عدمها؛ إننا نهدف - خاصة في هذا الفصل من الدراسة - إلى إثبات دور الضمير في تحقيق التماسك النصي، وأن هذا الدور لا يقف على مستوى الجملة الواحدة أو على مستوى الجملتين إنما يكون على مستوى النص، والضمائر التي تعنينا في بحثنا ليست ضمائر (الشخص) المتكلم والمخاطب والغائب فحسب، بل تشمل كذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وهو ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث مصطلح الإحالة ففي قول طرفة:

سائلوا عنا الذي يعرفنا ... بقوانا يوم تحلاق اللمم[1]

فـ (الذي) يشير أو يرجع إلى (الرجل) مرجعية قبلية، ومع ذلك يرتبط بما بعده عن طريق الضمير الواجب وجوده في جملة الصلة.

وقد كانت هناك آراء عديدة حول الحديث عن أهمية الضمائر وتحقيق التماسك النصي، وكانت آراء علماء العربية، ومنهم:

سيبويه (ت180هـ)، والفراء (ت207هـ)، والمبرِّد (ت285هـ) وثعلب (ت291هـ)

(1) ديوان طرفة- (1/ 109).

والباقلاني (ت 403هـ)، والقيس (ت 437هـ)، والجرجاني (ت 471هـ)، والعكبري (ت616هـ)، والرَّضي (ت 686هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، والسيوطي (ت 911هـ) وغيرهم.

أهمية الضمير كعنصر إحالي

عرض البحث في الصفحات السابقة لمفهوم الإحالة وعناصرها ووسائلها، ويناقش ما أهمية الضمير كعنصر إحالي له دور بارز في ربط أجزاء النص وتماسكه.

لما كان الضمير كناية عن الاسم الظاهر كما يقول الكوفيون كان الإظهار أصلًا والإضمار عدولًا عن الأصل، وللضمائر جميعًا شبه معنوي بالحروف؛ لأنها تعبر عن معاني عامة هي الحضور والغيبة على الإطلاق، فإن جرى تفصيلها فإلى معانٍ عامة أخرى هي الإفراد والتثنية والجمع، ثم التذكير والتأنيث، وهذه الدلالة على المعاني العامة تجعل الضمائر بحاجة إلى ما يخصص معناها كالمرجع لضمير الشخص بالنسبة لما يدل على حاضر من ضمائر الأشخاص يتم تخصيص الحضور بالعهد الحضوري، فالمتكلم حاضر بالضرورة والمخاطب حقيقة أو تقديرًا. أما ضمير الغيبة لأنه يفتقر إلى مرجع يخصصه ويزيل إبهامه، فالمرجع أو المحيل إليه لازم الورود (سابقًا أو لاحقًا)؛ ليجيز وجود المحيل، ويشكلان معًا بنية الإحالة التي تقابل بينهما بصورة ظاهرة أو ضمنية يتأسس عليها ترابط النص وتماسكه واتسجامه، وعلى هذا يدلنا على أن دور الضمير في تحقيق النص يتم من خلال الإحالة في الضمير باعتبار الضمير عنصرًا مهمًا من عناصر الإحالة.

وعناصر الإحالة[1] هي كما يأتي:

المتكلم أو الكاتب صانع النص، وبقصده المعنوي تتم الإحالة إلى ما أراد، حيث يشير علماء النص إلى أن الإحالة عمل إنساني، يقول كلماير: «هذا يعني أيضًا بالنسبة لتحقيقات علاقة الإحالة، أن الإطار الطبيعي للورود ليس التتابع المنعزل لعناصر

---

(1) د. أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص25.

لغوية، بل تتضمن عنصر علاقة وصيغة إحالة متعلقة بعنصر العلاقة، بل أساسًا النص أو الحدث الاتصالي أو كلية عوامل الحدث الاتصالي التي تؤثر في استخدام وورود صيغ الإحالة».

ب) المحيل، وهذا العنصر الإحالي- ينبغي أن يتجسد إما ظاهرًا أو مقدرًا كالضمير أو الإشارة وهو الذي سيحولنا ويغيرنا من اتجاه إلى اتجاه خارج النص، أو داخله، فهو المكان الذي عوض عن مكون آخر، وذكر في موضع آخر سابق، أو لاحق؛ ليحقق الترابط والتماسك النصي.

إن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة مع كونها معارف إلا أنها اكتسبت التعريف بواسطة الرجوع إلى مرجع الضمير أو المشار إليه، أو المقصود بالاسم الموصول؛ فهذه الكلمات كانت مبهمة في نفسها ثم اكتسبت التعريف من الرجوع إلى سابق أو لاحق، وهذه الكلمات أطلق عليها (العناصر الإحالية) anaphars كما اصطلح اللغويون على من يكسبها التعريف هو السابق أو اللاحق (عنصر إشاري)، وقسم إلى نوعين:

الأول: عنصر إشاري لغوي.

الثاني: عنصر إشاري غير لغوي، وكان التقسيم مبنيًا على الذكر والحذف؛ فإذا كان مذكورًا في النص سمي عنصرًا إشاريًا لغويًا، وإن كان السابق أو اللاحق محذوفًا من النص، وموجودًا خارج النص؛ كأن يحيل ضمير المتكلم إلى ذات المتكلم أو ما شابه ذلك مما يوجد في المقام الخارجي، فهو عنصر إشاري غير لغوي.

ج) المحال إليه، وهو موجود إما خارج النص أو داخله من كلمات أو عبارات أو دلالات، وتفيد معرفة الإنسان بالنص وفهمه في الوصول إلى المحال إليه، وقد يكون المحال إليه قصة أو حدثًا أو مجموعة أحداث تشكل نتيجة ينبني عليها الحدث أو المعنى الذي يشير إليه عنصر الإحالة الجامع لكل ما تقدم عليه.

د) العلاقة بين اللفظ المحيل والمحال إليه، والمفروض أن يكون التطابق مجسدًا بين اللفظ المحيل والمحال إليه.

عد النحاة العرب الضمائر أبرز وسائل الإحالة، فالضمائر تقوم بدور إحالي مبهم؛ ذلك أنها تتمتع بخصائص تركيبية تمكنها من أداء هذا الدور الفعال الذي يتحقق به التماسك والاتساق النصي، فوضعوا كثيرًا من الأحكام التي تخص (الإحالة بالضمير)، ويؤخذ مما ذكروه أن (الإحالة بالضمير) تحقيق في النص أمرين مهمين هما:

الأول: ترابط تركيبي.

الثاني: ترابط دلالي.

فالإحالة بالضمير تقوم بدور بارز في إنشاء التماسك؛ إذ إن شيوع وورد صيغ الضمائر المتنوعة في النصوص العربية، جعل للضمير دورًا إحاليًا مهمًا، كما أدى تنوع صيغ الضمائر إلى انقسام الإحالة إلى قسمين:

الأولى: إحالة على ما هو داخل النص (Endophora).

الثانية: إحالة على ما هو خارج النص (Exophora).

جاءت الضمائر الدالة على المتكلم أو المخاطب من قبيل الإحالة خارج النص، أي أنها تحيل إلى شيء خارج النص، كالضمير أنا ونحن، فإنه يصدق على ذات خارج النص، وكذلك عندما يخاطب الكاتب أو الشاعر المتلقي فيستخدم الضمير أنت، أو أنتما، أو أنتم أو أنتن، فإنه يحيل إلى مجموعة من الناس هم أيضًا خارج النص؛ ولهذا لا يعول علماء اللغة النصيون على هذه الضمائر في علمية الاتساق النصي، فهي تحيل إلى شيء غير نصي، أما الإحالة التي تعنينا والتي اهتم لها الدرس الحديث هي الإحالة الداخلية، وهي التي تتحقق بضمائر الغياب التي تحيل إلى شيء داخل النص، وتكون إحالة نصية، ومن ثم تجبر المتلقي على البحث عما يعود إليه الضمير فيكون ذلك من قبيل الترابط النصي، ويذهب هاليداي ورقية حسن إلى أن الإحالة المقامية «تساهم في خلق النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنها لا تساهم في اتساقه بشكل

مباشر»[1]. بينما تقوم الإحالة النصية بدور فعال في تماسك واتساق النص.

وأشار الرضي[2] إلى أن ضميري المتكلم والمخاطب كل منهما يدل على معين بقرينة الحضور والغائب بتقديم الذكر. أما ضمائر الغيبة إفرادًا أو تثنية أو جمعًا (هو، هي، هما، هم، هن) فإنها تؤدي دورًا مهمًا في تماسك النص؛ تحيل قبليًا بشكل نمطي إذ تقوم بربط أجزاء النص، وتصل بين أقسامه «حين نتحدث عن الوظيفة الاتساقية لإحالة الشخص (أي الضمير) المحيل إلى الشخص أو الشيء، فإن صيغة الغائب هي التي نقصد على الخصوص».

والإحالة خارج النص أو خارج اللغة، إحالة مقامية تعتمد على سياق الموقف وتعني: «إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري (شيء) غير لغوي موجود في المقام الخارجي»[3].

وهي إحالة إلى غير مذكور في النص، ويمكن إرجاعها إلى أمور مستنبطة من السياق أو الموقف، لا من عبارات يمكن أن تشاركها الدلالة في النص نفسه. ويشير الدكتور أحمد عفيفي[4] وجوب تفاعل بين المتلقي والنص من خلال إعادة اللفظ المحيل إلى ما يحيل إليه، وربطه بذلك الموقف الخارجي الذي يحتاجه المتلقي لتأكيد الاستمرار الحقيقي مع النص.

ومثال تلك الإحالة عند النابغة الذبياني في قوله:

أتـاني أَبَيـتَ اللَّعنَ أنَّـكَ لمتَني ... وَتلكَ التي أهتمُّ منها وأنصَبُ
فَبِتُّ كـأنَّ الـعـائداتِ فَرَشنني ... هـراسًا به يُعلى فِـراشي ويُقشَبُ
حَلَفْتُ فلم أتْـرُكْ لنفسكَ رِيبةً ... وَلَـيْـسَ وراءَ الله للمرءِ مَذهبُ

---

(1) انظر: محمد خطابي، لسانيات النص مدخل لانسجام الخطاب- المركز الثقافي العربي المغرب- 1999، 17.

(2) شرح الكافية، 2/ 3.

(3) لسانيات النص، 18، 51.

(4) الإحالة في نحو النص، ص 524.

لئن كنت قد بُلِّغتَ عَنّيَ خيانةً / لمبلغُكَ الواشي أغشُّ وأكذبُ
ولكنني كُنتُ امرأً لي جانِبٌ / من الأرض فيه مُستَرَادٌ ومذهبُ
مُلوكٌ وإخوَانٌ إذا ما أتيتُهُم / أحَكَّمُ في أموالِهِم وأقرَّبُ
كَفِعلكَ في قوم أراكَ اصْطَنَعتَهُم / فلم تَرَهُم في شُكر ذلك أذنبوا
فلا تتركني بالوعيد كأنني / إلى الناس مطلي به القارُ أجربُ
ألم تَرَ أنَّ الله أعطاكَ سُورَةً / ترى كُلَّ مَلِكٍ دونها يَتَذَبذَبُ
فإنك شمسٌ والملوكُ كواكبٌ / إذا طَلَعَت لَم يبد منهُنَّ كوكبُ
وَلَستَ بمُستبقٍ أخًا لا تلُمهُ / على شعثٍ أيُّ الرجالِ المهذبُ
فإن أكُ مظلومًا فعَبدٌ ظَلَمتَهُ / وإن تكُ ذَا عُتبَى فمثلُكَ يُعتِبُ

ففي هذه القصيدة وعدد أبياتها اثنا عشر بيتًا، تكررت الإحالة بالضمير إلى ذلك الملك (النعمان بن المنذر) الذي لم يذكر في القصيدة مطلقًا واحدًا وعشرين مرة، منها عشر مرات جاء ظاهرًا، وخمس مرات جاء الضمير مستترًا، والذي ساعد على تحديد المحيل إليه سياق الموقف الذي يحكي عنه الشاعر، وبعض الأوصاف مثل:

فإنَّك شَمسٌ والملوكُ كواكبٌ / إذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ألم تر أن الله أعطاك سُورَةً / ترى كُلَّ ملكٍ دونها يتذبذبُ

فنجد أن ضمير المخاطب (أنك، الكاف)، (لنفسك/ الكاف)، (كنت/ التاء)، (بلغت، التاء)، (لمبلغك/ التاء)، (كفعلك/ الكاف)، (أراك/ الكاف)، (تراهم/ ضمير مستتر تقديره أنت)، (اصطنعتم/ التاء)، (تتركني/ ضمير مستتر تقديره)، (أعطاك/ الكاف)، (فإنك/ الكاف)، (طلعت/ ضمير المتصل التاء)، (ظلمته/ التاء)، (فمثلك/ الكاف).

وكذلك ضمير المتكلم في هذه القصيدة:

(أتاني/ الياء)، (لمتني/ الياء)، (أهتم/ ضمير مستتر تقديره «أنا»)، (أنصب/ ضمير مستتر تقديره «أنا»)، (فبت/ التاء)، (لي/ الياء)، (فراشي/ الياء)، (عني، الياء)، (لكني/ الياء)، (كنت/ التاء)، (لي/ الياء)، (أتيتهم/ ضمير مستتر تقديره

«أنا»، (أحكم/ ضمير مستتر تقديره «أنا»)، (أراك/ ضمير مستتر تقديره «أنا»)، (تتركني/ الياء)، (كأنني/ الياء).

فضمائر المخاطب والمتكلم في القصيدة لا يحيلان إلى مذكور سابق أو لاحق إنما يحيلان إلى خارج النص، وهما الشاعر والمخاطب (النعمان بن المنذر) وكثرة الضمائر تجعل النص مترابطًا متماسكًا عن طريق الإحالة المستمرة.

ونجد في قصيدة النابغة التي مطلعها:

عَفا ذو حُسًا من فَرْتَني فالفوارعُ ... فَجَنْبَا أريك فالتلاعُ الدوافِعُ[1]

والتي عدد أبياتها ثمانية وثلاثون بيتًا، يكرر الإحالة بالضمير إلى ذلك الملك الذي لم يذكر في القصيدة أيضًا وهو النعمان بن المنذر، والذي ساعد على تحديده وهو (المحيل إليه) سياق الموقف الذي يحكي عنه الشاعر، وبعض الأوصاف مثل:

فَإِنَّكَ كالليل الَّذي هُوَ مُدرِكي ... وَإِنْ خِلتُ أَنَّ المُنْتَأى عَنْكَ وَاسِعُ[2]
وَأَنْتَ رَبيعٌ يُنْعِشُ النَّاسَ سَيبُهُ ... وَسَيْفٌ أُعيرَتهُ المنيةُ قاطِعُ[3]
وَتُسقى إذا ما شِئْتَ غَيرَ مُصَرَّدٍ ... بِزوراءَ في حافاتها المِسكُ كانِعُ[4]

وهذا الإحالة تحيل إلى شيء غير نصي؛ ولهذا لا تسهم في عملية الترابط النصي، فنجد الشاعر يكرر الإحالة بالضمير إلى الملك، والذي لم يذكر عشرين مرة منها ثماني عشرة مرة جاء بالضمير الظاهر، ومرتين جاء الضمير مستترًا.

والظاهر جاء ست عشرة مرة متصلًا ومرتين بالضمير منفصلًا.

ويذهب الدكتور تمام حسان[5] إلى أن الإحالة إلى غير مذكور يمكن أن تطبق على

(1) الديوان: 1/ 78.
(2) الديوان: 1/ 81.
(3) الديوان: 1/ 82.
(4) الديوان: 3/ 82.
(5) اللغة العربية مبناها ومعناها، 199.

كل ما يتضح من الموقف الاتصالي. وبذلك نتفق وإياهم بأن الإحالة المقامية تسهم في خلق النص لكونها تربط اللغة بسياق الموقف.

وذكر النحاة[1] في (ياء المتكلم)، وهي (محيل خارجي)، في إضافتها إلى المنادي خمس حالات أفصحها وأكثرها عندهم حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو قول النابغة:

يا قَـومُ إنَّ ابن هندٍ غَـيرُ تارِككُم   فلا تكونوا لأدنـى وَقْعةٍ جَـزَرَا[2]

قال سيبويه: «اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم تثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين؛ لأنها بدل عن التنوين؛ ولأنه لا يكون كلامًا حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلامًا فحذف...»[3].

ويقول النابغة:

وَقُلْتُ يا قَـومُ إن اللَّيثَ مُنْقَبِضٌ   عـلى براثنه لِوثبة الـضَّـارِي[4]

ويذكر الأدباء[5] أن أولى الخصائص التي تميز شعر النابغة الذبياني، هي فناء الشاعر في قبيلته أي فناء العنصر الشخصي في العنصر الجماعي، فعندما كان يتحدث الشاعر عن القبيلة كان يجد نفسه في كل ما يقول، وحين يحاول أن يدرأ الخطر عن القبيلة، ويحذرها تدرك هذا الامتزاج.

أما الحالات التي تجوز عند إضافة المنادي للياء للتخصيص هي:

حذف الياء والاستغناء بالكسرة، نحو: يا قوم.

إثبات الياء ساكنة نحو: يا قومي.

---

(1) ارتشاف الضرب من كلام العرب، 1/ 481.

(2) الديوان: 2/ 74.

(3) الكتاب، 4/ 146.

(4) الديوان، 2/ 55.

(5) د. محمد العمري، تحليل الخطاب الشعري: البنية الصوتية في الشعر، الكثافة، الفضاء، التفاعل، الدار العلمية للكتاب الرباط 1990، 73: 75.

قلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو: يا قومَ.

قلب الياء ألفًا وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة نحو: يا قومًا، وعند الوقف: يا قوماه[1].

إثبات الياء محركة بالفتحة نحو: يا قوميَ.

أما إن كان المضاف إلى ياء المتكلم وصفًا مشبهًا بالفعل، فتثبت الياء وتكون إما مفتوحة وإما ساكنة نحو قول النابغة[2]:

أســـالـــتـــنـــي ســـفـــاهـــة

حيث أضيف الوصف المشبه بالفعل إلى ياء المتكلم، وأثبت الياء ساكنة[3].

وقال طرفة:

يـــا خـــلـــيـــلي قـــفـــا أخـــبركـــا بـــأحـــاديـــث تـغـشـتـني وهـــم[4]

نجد أن الاسم المنادي (خليلي) بحرف النداء (يا) مضاف إلى الضمير (ياء المتكلم) فالاسم المنادي (خليلي) جاء منصوبًا (بالياء) المدغمة مع (ياء) المتكلم المفتوحة – لئلا يلتقي ساكنان على أصلها – وثبتت الياء المتحركة من وجوه الخمسة التي أجازها النحاة[5].

«وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي، ويا غلامِ ويا غلاما، وفي التنزيل (يا عبادِ فاتقون» وقرئ «يا عبادي» ويقال يا ربا، وتجاوز عني وفي الوقف (يا رباه، ويا غلاماه والتاء في (يا أبة) ويا (أمة) تاء التأنيث عوضًا عن الياء، ألا تراهم يبدلونها (هاء) في الوقف، وقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي، ويا ابن أمِّ، ويا ابن عمَّ، ويا ابن عم»[6].

---

(1) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت، ص 230.
(2) الديوان، 1/ 96.
(3) شرح المفصل، 9/ 1127.
(4) الديوان: 1/ 87.
(5) شرح المفصل: 9/ 127.
(6) الكتاب: 4/ 146.

كما حدد الزناد إلى حالة إلى ما هو خارج اللغة أو النص نقلًا عن (Halliday &Hasan, 1976) بقوله: «وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، حيث يرتبط عنصر لغوي إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مجمله، إذ يمثل كائنًا أو مرجعًا موجودًا مستقلًا بنفسه فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم»(1).

أما الإحالة داخل، والذي يختص بها ضمير الغائب، فقد ذكر النحاة أن ضمير الغائب أقوى الضمائر في تحقيق الإحالة النصية التي تقوم بتماسك النص، واتساقه وضمائر الغيبة تقوم بوظيفتين:

أولًا: استحضار عنصر متقدم في خطاب سابق.

ثانيًا: أو استحضار مجموع خطاب سابق في خطاب لاحق.

وقد يتغير مجرى الإحالة من المطابقة إلى الاختلاف، وهي ظاهرة الالتفات في التراث النحوي؛ إذ يمكن تغيير مجرى الغيبة إلى الخطاب أو العكس ومن الجمع إلى الإفراد أو العكس، وهلم جرًّا.

وهذا ما نجده في حركة الضمائر في قصيدة طرفة التي مطلعها:

أَصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِر ... ومِنَ الحُبِّ جُنونٌ مُسْتَعِر(2)

فالضمائر في البيتين (1-2) تحيل إلى الشاعر، فالشاعر يخاطب نفسه، فأتى بالضمائر الدالة على الخطاب (1/ أصحوت) وشاقتك).

فضمائر الخطاب تحيل إلى الشاعر؛ هذا ما توضحه بقية أبيات القصيدة، مما يجعل النص وحدة واحدة؛ لأن حركة الضمائر تنقسم بين اثنين هما عنصرا النص

(1) الأزهر الزناد، نسيج النص: بحث فيما يكون الملفوظ به نصًا- المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- ط-1 1993، ص 119.
(2) الديوان: 1/ 75.

الأساسيان: الشاعر ومحبوبته، وحركة الضمائر لا تخرج عنهما، ولا تحيل إلا إليهما؟

لا يَكُن حُبُّكِ داءً قاتِلا ليس هذا منك ماوي بحر
كَيفَ أرجو حُبُّها من بعد ما علق القلب بنصب مستر
أرَّقَ العَينَ خَيالٌ لم يَقِر طافَ والرَّكبُ بِصَحراءِ يُسُرُ
جازَتِ البيدَ إلى أرحُلِنا آخِرَ الليلِ بِيَعفورٍ خَدِر
ثُمَّ زارَتني وَصَحبي هُجَّعٌ في خَليطٍ بَينَ بُردٍ ونَمِر
تُخلِسُ الطَّرفَ بِعَينَي بَرغَزٍ وَبِخَدَّي رَشَإٍ آدَمَ غِر
وَلَها كَشحا مَهاةٍ مُطفِلٍ تقتري بالرمل أفنانَ الزُّهر
وَعَلَى المَتنَينِ مِنها وارِدٌ حَسَنُ النَّبتِ أثيثٌ مُسبَطِر
جَأبَةُ المدرى لَها ذو جُدَّةٍ تنفُضُ الضالَ وأفنانَ السمرُ
بينَ أكتافِ خُفافٍ فاللوى مُخرِفٌ تحنو لرَخصِ الظلف حُر
تَحسِبُ الطرف عَليها نَجدَةً يا لِقَومي للشبابِ المُسبكر

فضمائر المتكلم في القصيدة تحيل إلى الشاعر (أرجو، زارتني، قومي)، وهناك ضمائر خطاب تحيل إلى محبوبة الشاعر (حبك، منك) وضمائر غيبة تحيل إلى محبوبة الشاعر (حبها، تخلس (ضميرمستتر هي)، لها))، ثم تأتي ضمائر الغيبة لتحيل إلى الشاعر في نفس القصيدة:

فَلَهُ منها عَلى أحيانها صَفوَةُ الراح بملذوذٍ خَصر
إن تُنَوِّلهُ فَقَد تمنعُهُ وَتُريه النجم يجري بالظهر
ظَلَّ في عَسكَرَةٍ من حُبِّها وَنَأت شَحطَ مزارِ المدَّكِر

وضمائر الغيبة التي تحيل إلى الشاعر (فله، تنوله، ظل «مستتر هو»).

وبذلك تماسكت أبيات القصيدة فيما بينها بهذا التنوع بالإحالة الضميرية،

فالضمائر التي تحيل إلى الشاعر تتنوع بين ضمير متكلم وغيبة، وضمير الغيبة يحيل إلى محبوبته، ثم يقول الشاعر:

وَتَشتكي النَّفْسُ مَا صابَ بِهَا فَاصبري إنَّكِ من قومٍ صُبر[1]

وفي هذا البيت التفات من الغائب إلى المخاطب، فالضمير المستتر في تشتكي ضمير غائب يحيل إلى الشاعر، والضمير المستتر في (فاصبري) ضمير مخاطب يحيل إلى الشاعر نفسه.

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُكُمۡ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٣﴾[2].

فهنا تغير الخطاب الذي في (كنتم) إلى الغيبة التي في (بهم) مع أن المقصود بالضمير في كلا الموضعين واحد، ولكن التحول ربما جاء لأن هذه التجربة (الانتقال من الرخاء إلى الشدة) قد لا تكون وقعت للمخاطبين ولكنها وقعت بالتأكيد لأقوام غائبين، ومن هنا انقلب الضمير من الخطاب إلى الغيبة، وهذا الالتفات ينبه الذهن ويشحذه لتلقي الخطاب كما أنه يتسم بالعموم فيجمع المخاطب إلى الغائب.

ب) إحالة ذات مدى بعيد، وهي التي تكون فيها المسافة الفاصلة بين الأداة الإحالية والمرجع في جمل متباعدة من النص، حيث يظل المتلقي مترقبًا لتصيد ما تشير إليه الأداة الحالية، وهذا ما نجده في قول طرفة:

وَإنّي لأمضي الهَمَّ عند احتضارِهِ بِعَوجاء مِرقالٍ تَروحُ وَتَغتَدِي
أمونٍ كألواح الأران نصأتُها على لاحبٍ كأنه ظَهرُ بُرجُد
تُباري عِتاقًا ناجياتٍ وأتبعت وظيفًا وظيفًا فوق مَورٍ مُعَبَّدِ

---

(1) الديوان: ص 75.
(2) سورة يونس، آية 22.

تَرَبَّعتِ القُفَّينِ في الشَّولِ تَرْتَعي ... حَدائِقَ مَوليِّ الأسرةِ أغيَدِ
تَرِيعُ إلى صَوتِ المُهيبِ وَتَتَّقِي ... بذي خُصَلٍ رَوعاتِ أكلفَ مُلبِدِ
كَأَنَّ جَناحَي مَضرَحيٍّ تكَنَّفا ... حِفافَيهِ شُكَّا في العسيبِ بِمَسرَدِ
فطورًا به خَلفَ الزميلِ وتارةً ... على حشَفٍ كالشَّنِّ ذاوٍ مُجَدَّدِ
لها فَخِذانِ أُكمِلَ النحضُ فيهما ... كأنهما بابا مُنيفٍ مُمَرَّدِ
وُطَيٌّ مَحالٍ كالحنى خُلوفُهُ ... وأجرِنَةٌ لُزَّت بدأيٍ منضَّدِ
كأن كِناسَي ضالةٍ يكنفانها ... وأطرَ قِسيٍّ تحتَ صُلبٍ مؤيَّدِ
لها مِرفَقانِ أفتَلانِ كأنها ... تَمُرُّ بسَلمَي دالجٍ مُتَشدِّدِ
كَقَنطرةِ الرومي أقسمَ رَبُّها ... لَتُكتَنَفَن حتى تُشاد بقرمدِ
صُهابيَّةُ العُثنونِ موجَدَةُ القَرا ... بعيدةُ وخدِ الرجلِ موّارةُ اليدِ
أُمِرت يَداها فَتلَ شَزرٍ وَأُجنحت ... لها عضُداها في سَقيفٍ مُسنَّدِ
جُنوحٌ دِفاقٌ عَندَلٌ ثم أُفرِعت ... لها كَتِفاها في مُعالًى مُصَعَّدِ
كأن عُلوبَ النِّسعِ في دأياتها ... مَواردُ من خَلقاءَ في ظَهرِ قَردَدِ
تَلاقى وَأحيانًا تبينُ كأنها ... بَنائِقُ غُرٌّ في قَميصٍ مُقَدَّدِ
وَأتلعُ نَهّاضٌ إذا صَعَّدَت به ... كسُكّانِ بُوصيٍّ بِدجلةَ مُصعِدِ
وَجُمجُمةٌ مِثلُ العَلاةِ كأنما ... وَعى المُلتقى مِنها إلى حَرفِ مِبرَدِ
وَخَدٌّ كَقِرطاسِ الشآمي ومشفَرٌ ... كَسِبتِ اليَماني قَدُّهُ لم يُجَرَّدِ
وَعَينانِ كالماويتَينِ استَكنَّتا ... بِكهفَي حِجاجَي صَخرةٍ قَلتِ مَوردِ
طَحورانِ عُوّارَ القَذى فتراهما ... كَمَكحولتَي مذعورةٍ أُمِّ فرقَدِ
وَصادِقَتا سمعِ التوجُّسِ للسُّرى ... لِهجسٍ خَفيٍّ أو لصوتٍ مُندَّدِ
مُؤَلَّلَتانِ تَعرِفُ العتقَ فيهما ... كسامعتَي شاةٍ بِحَومَلَ مُفرَدِ
وأرْوَعُ نَبّاضٌ أحَذُّ مُلَملَمٌ ... كَمِرداةِ صَخرٍ في صَفيحٍ مُصمَّدِ
وإن شِئتُ سامى واسِطَ الكورِ رأسُها ... وَعامَت بِضَبعيها نجاءَ الخَفيدَدِ
وإن شِئتُ لم تُرقِل وإن شئتُ أرقلت ... مَخافةَ مَلويٍّ مِن القَدِّ مُحصَدِ

وأعـلـمُ مخـروتٌ من الأنـفِ مارنٌ   عَتيقٌ متى تَرجُم بِه الأرضَ تزدَدِ[1]

إن طرفة عندما وصف ناقته لجأ إلى ربط أبياته نحويًا بالإحالة الضميرية إلى ناقته الموصوفة بكل ما خلعه عليها من صفات، فالإحالة الضميرية تؤكد أن كل الأحداث والصفات في جميع الأبيات السابقة ترتبط بالناقة (الموصوف المحذوف)، فبعد أن انتهى طرفة من وصف ناقته بالصفات المؤهلة للقيام بدورها تأتي النتيجة على هذا النحو:

عَلى مِثلها أمْـضِي إذا قالَ صَاحِبي   ألا لَيتني أفديك منها وأفْـتَـدِي[2]

وهكذا تماسكت أجزاء القصيدة نحويًا بالإحالة بضمير الغائب (الهاء) وهو ضمير ظاهر متصل ربط أجزاء القصيدة ربطًا محكمًا متسقًا عن طريق الإشارة أو الإحالة لشيء واحد هو الناقة.

كما تناول أستاذي الدكتور محمد حماسة[3] جملة «طرفة» السابقة، والتي احتلت ثمانية وعشرين بيتًا، لم ينس طرفة أن يحيل بالضمير (الهاء) في (مثلها) إلى تلك الناقة المذكورة في قوله: (وإني لأمضي الهم...). ليربط أول الجملة بآخرها، ويشعر القارئ بأن هذا كله جملة واحدة، ومن جهة نوع الإحالة تتراوح الضمائر العائدة على المفسر المركزي في النص بين ضمير الغيبة وضمير الخطاب حسب مقتضيات السرد والانتقال من الخطاب المباشر إلى الخطاب غير المباشر، فنجد الضمائر (نا، هم، واو الجماعة) تتداخل دون أن يؤدي ذلك إلى خلط؛ لأن الغيبة مرتبطة بوصفهم والتكلم مرتبط بقولهم.

ثالثًا: الإحالة من حيث التطابق

لما كانت الضمائر تنقسم إلى مفردة ومثناة وجمع ومؤنثة ومذكرة، فإن الإحالة تتحقق بالضمير، وتحقق تماسكًا نصيًا من حيث الإحالات المتطابقة أو غير المتطابقة؛ لذا فإنه يجب علينا أن نتناول الإحالة من حيث المطابقة وعدمها على النحو الآتي:

---

(1) الديوان: 11/ 54: 39/ 59.

(2) الديوان: 39، 59.

(3) د. محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص317.

(أ) الإحالات المتطابقة.

(ب) الإحالات غير المتطابقة.

يذكر النحاة[1] أن هناك أسماء معينة تحال إليها الضمائر طبقًا للفظها المفرد أو معناها بحسب ما تقتضيه، وهي الأسماء الآتية: (كل، وأي، وبعض، ونفس، وعين، ومن، وما، وكلا، وكلتا)، فيمكن أن يقال: كل الناس يأتي وكل الناس يأتون، أما النفس والعين فإنه يحال إليها الضمائر مفردة مؤنثة أو يحال إلى المضاف إليه، بعدها ضمائر تطابقه هو نفسه، فيقال: طابت نفس على الطيبة (هي) وطابت نفس الرجال الطيبين (هم)، أما (من، ما) إذا جاءت تابعة لكلمات قبلها فإن الضمائر التي تضاف إليها لا بد أن تطابق مرجعها، كما أن (من، وما) لا تحتويان على ضمائر بل تحال إليها ضمائر من جمل تأتي بعدها وتتفق مع الأسماء السابقة في إحالة الضمائر طبقًا للفظها المفرد أو ما يقتضيه معناها.

أولاً: الإحالة من حيث الاتجاه:

تقسم الإحالة بشكل عام داخل النص وفق اتجاه الإحالة، أي بملاحظة التتابع الأفقي لعناصر اللغة في النص، قسمين هما:

(أ) الإحالة إلى سابق أو متقدم (Anaphora).

(ب) الإحالة إلى لاحق أو متأخر (Endaphora)[2].

فحركة الضمائر حسب التقديم والتأخير، تجعل المحيل إليه أو المرجع في حالات مختلفة بين التقدم والتأخر في اللفظ والرتبة، يذكر النحاة أن ضمير الغائب إذا أحال إلى المتقدم تقدم ضمير المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى المتكلم فإما أن يكون متقدمًا لفظًا لا رتبة نحو: (أهلك الظالم ظلمه)، أو متقدمًا في الرتبة نحو قوله تعالى:

(1) انظر: اللباب، 2/ 319، وشرح المفصل 20/ 118، الارتشاف 767.

(2) لسانيات النص، 17.

﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ خِيفَةٗ مُّوسَىٰ ٦٧﴾[1]، أو متأخرًا لفظًا ورتبة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ٢١﴾[2]، وهذا الترتيب الأخير خاص بضمير الشأن.

غير أن النحاة نصوا على أن التزام الترتيب واجب في بعض المواضع، ومنعوا أيضًا عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة؛ حيث يترتب على ذلك خلل تركيبي ودلالي داخل الجملة أو داخل النص، فالرتبة يترتب عليها أشياء كثيرة من حيث تنظيم حركة الأسماء داخل الجملة والنص وإحالة الضمير إلى تلك الأسماء.

ونجد أن ابن هشام[3] يستثني سبعة مواضع لعود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة: وهي التي يطلق عليها علم اللغة النصي مصطلح (الرتبة اللاحقة) Cataphoric reference، وهي عند ابن هشام كما يأتي:

أحدها: أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز نحو: نعم رجلًا زيد وبئس رجلًا عمرو...

الثاني: أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما.

نحو: جفوني ولم أجف الأخلاء.

الثالث: أن يكون مخبرًا عنه فيفسره خبره، نحو: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾[4].

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾[5].

الخامس: أن يجر برب مفسرًا بتمييز، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس.

السادس: أن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له، كضربته زيدًا.

---

(1) سورة طه، الآية 67.

(2) سورة الأنعام: 21.

(3) مغني اللبيب، 2/ 104: 102، وانظر: الكتاب، 2/ 175 وما بعدها.

(4) سورة الأنعام: 29.

(5) سورة الإخلاص: 1.

السابع: أن يكون متصلًا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر، كضرب غلامه زيدًا...[1].

وهذه هي عين ما يطلق عليه (المرجعية اللاحقة) في نحو النص كما أسلفنا القول.

(أ) الإحالة إلى سابق أو متقدم (Anaphora)، وذلك حين تحيل صيغة الإحالة إلى عنصر لغوي متقدم، وقيل إنها إحالة بالعودة حيث تعود على (مفسر Antecedent) سبق التلفظ به، ومنها يجري تعويض لفظ المفسر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر، ويرى الزناد نقلًا عن (Allen :1961) أنه ليس الأمر كما استقر في الدرس اللغوي؛ إذ يعتقد أن المضمر يعوض لفظ المفسر المذكور قبله؛ فتكون الإحالة بناء للنص على صورته التامة التي كان من المفروض أن يكون عليها[2].

والإحالة إلى سابق هي التي جعلت النحاة يجوزون جملة ﴿ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾، وعدم جواز «ابتلى ربه إبراهيم» يقول المبرد في المقتضب[3]: «ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيد؛ لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول. ولو قلت ضرب غلامه زيدًا كان محالًا؛ لأن الغلام في موضعه. لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع. وعلى هذا المعنى تقول: (في بيته يؤتى الحكم) لأن الظرف حده أن يكون بعد الفاعل».

فجملة (ابتلى ربه إبراهيم) تحتمل الالتباس؛ وذلك أن الضمير المتصل يأتي قبل ما يعود عليه أو يحال إليه، يجعل التفسير الدلالي للجملة غير مقبول أو جملة (ابتلى إبراهيم ربه) فالضمير يعود إلى ما يسبقه بمعنى (ابتلى إبراهيم رب إبراهيم).

ويشير الأنباري في كتابه الإنصاف إلى الموقف نفسه «ألا ترى أنه لا يجوز (ضرب غلامه زيدًا) إذا جعلت غلامه فاعلًا وزيدًا مفعولًا؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ

---

(1) مغني اللبيب، 1/ 210.

(2) تحليل النص، 230.

(3) المقتضب، المبرد، 4/ 102.

إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموقع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك، وها هنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته، فلم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير بخلاف ما إذا قلت: (ضرب غلامه زيد) فجعلت غلامه مفعولاً وزيدًا، فأما قوله تعالى ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ فإنه وإن كان بتقدير التقدير يصير إلى قولك «وإذا ابتلى ربه إبراهيم» فيكون إضمارًا قبل الذكر كقولك: ضرب غلامه زيدًا، إلا أن بينهما فرقًا؛ وذلك لأن قولك «ضرب غلامه زيدًا» تقدم في ضمير الاسم على ظاهره تقديرًا لا لفظًا، والضمير متى تقدم تقديرًا لا لفظًا أو تقدم لا تقديرًا فإنه يجوز، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظًا وتقديرًا»[1].

يذكر النحاة أن حروف (أنيت) من الحروف السابقة للمضارع، ولكنها تدل في نفس الوقت عندما يكون الفاعل مفردًا على الفاعل بدليل استتار الضمير وجوبًا فيه عندما يكون للمتكلم (كأضرب، تضرب)، يقول السيوطي: «فالهمزة للمتكلم مفردًا نحو: أكرم، والنون له جمعًا، أو مفردًا معظمًا نفسه نحو: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ﴾[2]، والتاء للمخاطبين مطلقًا مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا وللغائبات»[3].

وبذلك تقوم السوابق في الفعل المضارع بدور الدليل على (المحيل إليه) الفاعل مع دلالتها على زمن الفعل، يقول برجشتراسر: «فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أيضًا»[4].

(ب) الإحالة إلى لاحق أو متأخر (Cataphora) هي أن يحيل عنصر لغوي إلى عنصر آخر تالٍ له في النص؛ بمعنى أن يسبق المحيل إليه المحيل. وقيل هي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها. من ذلك ضمير الشأن في العربية.

---

(1) الإنصاف، مسألة 7.

(2) سورة يونس، من الآية 3، سورة الكهف: 3.

(3) همع الهوامع 2/ 124.

(4) التطور النحوي، 53.

يتفق النحاة[1] في أن ضمير الشأن مبهم، غائب، مفرد، يتصور الجملة، يفسره ما يليه، يقصد به التعظيم والتفخيم، كما أن ضمير الشأن يختص بوظيفته، وهو أنه كناية عن جملة بعده، وتكون الجملة خبرًا له وتفسيرًا له.

أما باقي الضمائر فيفسرها ظاهر يتقدم عليها وهي تحيل عليه؛ ولذا سمي ضمير الشأن (بضمير الشأن) فهو يقوم بوظيفة إحالية خاصة بكونه مفسرًا إلى لاحق.

يقول السيوطي في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، (هو) ضمير الشأن والحديث أضمر، ولم يتقدمه مذكور، وفسره ما بعده من الجملة[2].

ويذهب الدكتور خليل عمايرة إلى ضرورة النظر إلى السياق ككل وعناصر البنية التي يدخل معها ضمير الشأن، والمناظرة بين أبنية التوكيد المختلفة التي تضم ضمير الشأن في الغالب (إن، قل).

يقول: لكن هذا الموضح ليس بالضرورة أن يكون متقدمًا عليه، بل نرى أنه إن عاد على متقدم، فقد جاء من قبيل توكيده، بتكرار ذكره، وأنه إن عاد على متأخر فقد جاء الظاهر مفسرًا وموضحًا.. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ﴾، فالضمير المتصل مبهم، أما الضمير المنفصل فمعلوم؛ لأنه يعود على معلوم يبينه السياق، فكانت قيمة المنفصل للمتصل هي التفسير والتوضيح[3].

ثانيًا: الإحالة من حيث المدى الإحالي

إن الإحالة الداخلية سواء كانت سابقة أو لاحقة فإنها تنقسم من حيث المدى الإحالي الفاصل بين المحيل ما أحيل إليه إلى نوعين:

(أ) إحالة ذات مدى قريب.

(ب) إحالة ذات مدى بعيد.

(1) شرح الكافية: 2/ 27.
(2) د. خليل أحمد عمايرة، آراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، 1989، ص 78.
(3) السابق: 79.

فالإحالة ذات المدى القريب، تكون المسافة بين المحيل والمحيل إليه لا تتعدى حدود الجملة الواحدة، وتلك الإحالة تكون قوية في صنع الترابط والاتساق.

قال النابغة:

وهم منعوها من قضاعة كلها ومن مضر الحمراء ذات التغاور[1]

فالضمير في كلها هاء الغائبة تحيل إلى اسم سابق، وبنفس الجملة، وهو (قضاعة)، فالمسافة بين المحيل (الهاء)، والمحيل إليه (قضاعة) قصيرة جدًا. فالإحالة قريبة المدى، وألزم النحاة ألفاظ التوكيد المعنوي (كل، كلا، كلتا) الإضافة إلى ضمير يطابق مرجعه أو (المحيل إليه)، إذا كانا مؤكدين لاسم سابق كما في المثال السابق.

جاء التوكيد المعنوي بلفظ (كل) مضافة إلى ضمير يحيل إلى المؤكد ويطابقه في خمسة مواضع في ديوان النابغة، منها البيت السابق، ونجد ذلك أيضًا في قوله:

مَهلًا فِداءٌ لك الأقوام كُلُّهُمُ وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومن وَلَدِ[2]

أكد بكلمة (كل) المعرفة في البيتين، وأضيفت إلى (ضمير) وهو المحيل يعود إلى المؤكد (المحيل إليه) سابق، وبنفس الجملة، وطابق الضمير ما يحيل إليه في البيت الأول إفرادًا وتأنيثًا، وفي البيت الثاني، جمعًا وتذكيرًا.

ويذكر السيوطي[3] أن بعض النحاة أجاز التوكيد بالنكرة سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، غير أننا لم نجد في نصوص النابغة المؤكد أو المحيل إليه (نكرة) بألفاظ التوكيد المعنوي.

وجاء ضمير الغائب (المؤنث، والمذكر) مقترنًا بلفظ التوكيد (كل) المؤكد معنى اللفظ المتقدم عليه؛ ليحيل إلى (المؤكد) بنفس الجملة، ويطابقه.

---

(1) الديوان: 5/ 67.

(2) الديوان: 5/ 36.

(3) الهمع: 2/ 124.

وقال طرفة:

إنّي مِنَ القَومِ الذين إذا أَزِمَ الشتاءُ ودَوخِلَت حُجَرُه[1]
يوماً ودونيت البيوتُ لَهُ فثنى قُبَيْلَ ربيعهم قَرَرُه
رَفَعوا المنيح وكان رِزْقُهم في المُنقيات يُقيمُه يسره
شرطاً قويماً ليس يحبسه لما تتابع وجِهَةُ عُسُرُه
تلقي الجفانَ بكل صادقة ثُمَّت تُردد بينهم حِيَرَه[2]

فقد وقع الاسم الموصول (الذين) متصدرًا جملة الصلة الشرطية (إذا أزم الشتاء...) (رفعوا المنيح) التي تضمنت الضمير العائد (الواو) الواقع في جملة الجواب الفعلية (رفعوا المنيح) ليحيل إلى الاسم الموصول (الذي) الواقعة صفة للاسم المعرفة (القوم)، وقد اشترط النحاة[3] عودة الضمير على الموصول في إحدى الشرط، إذا كانتا صلة، فوقع العائد (الواو) ضمير الغائبين في جملة الجواب. ونحن هنا نلحظ ما لهذه الروابط من دور حيوي ومهم في ترابط أجزاء النص.

رابعًا: الإحالة بين الإفراد والتعدد

يمكن للضمير أن يحيل إلى شيء واحد، كما يمكن أن يحيل إلى أكثر من شيء، والذي يحدد ذلك كله النص بما يحمله من دلالات ومفاهيم، وسياقه هو الذي يساعد على ذلك.

(أ) الإحالة الأحادية

إن الضمير قد يصرف إلى عنصر معين لسبب يفرضه نظم الكلام، أو لكون الضمير لا يصلح إلا لذلك العنصر لا لغيره.

---

(1) الديوان: 1/ 102.
(2) الديوان: 102.
(3) شرح المفصل، 3/ 151.

قال النابغة[1]:

عِظامُ اللُّهي أولادُ عُذرة إنَّهم	لهاميمُ يستلهونها بالحناجرِ
وَهُم منعوا وادي القُرى من عدوهم	بِجَمعٍ مُبيرٍ لعدوِّ المُكاثِرِ
مِنَ الوارداتِ الماء بالقاعِ تَستَقي	بأعجازها قبل اِستِقاءِ الحَناجِرِ
هُمُ طردوا عنها بَليًّا فأصبحت	بَليٌّ بوادٍ من تِهامةَ غائِرِ
وهم مَنَعوها مِنْ قُضاعَةَ كُلِّها	ومن مُضَرَ الحمراءِ عند التغاوُرِ
وهم قَتَلوا الطائِيَّ بالحَجرِ عنوَةً	أبا جابرٍ واستنكحوا أُمَّ جابِرِ

فالضمير (هم) الذي تكرر في القصيدة يحيل إلى (أولاد عذرة) لا غيرهم، فالمحيل إليه شيء واحد. فبالرجوع إلى المحيل إليه، وهو مذكور في النص، والذي سماه اللغويون عنصرًا إشاريًا لغويًا، زال إبهام الضمير (هم) وتماسك النص فمن خلال ما يتوفر في الضمير كوسيلة إحالية من معنى وظيفي كالمتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، استطعنا تحديد المحيل إليه وهم في النص السابق جماعة (أولاد عذرة) وأحيل إليهم بضمير الجماعة (هم) كما كانت الإحالة داخلية، وذلك أن ضمائر الغيبة تحيل إلى ما هو داخل النص.

(ب) الإحالة المتعددة

لما كان الضمير ينقسم إلى مستتر وظاهر، تحقق بالضمير المستتر تعدد الإحالة، فالضمير المستتر قد يؤدي إلى تعدد الإحالة كما في قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ....﴾[2].

نلاحظ أن تعدد الإحالة مبرر لدى الرازي[3] بقرينتين:

(1) الديوان: 66، 67.

(2) سورة البقرة: 213.

(3) آراء في الضمير، ص73.

إحداهما: نحوية: وهي عود الضمير على الأقرب.

والثانية: بلاغية: تعتمد على الحقيقة والمجاز، فإذا عاد الضمير المستتر على لفظ الجلالة (الله) كانت الإحالة حقيقية؛ لأن بعث النبيين وإنزال الكتب أفعال صادرة منه -عز وجل- وإذا كانت الإحالة إلى الكتاب كان الإسناد مجازيًا بحكم الاستعمال المتعارف عليه، والحقيقة أن الذي جعل إحالة الضمير المستتر متعددة هو ورود الفعل حرًا غير مقيد بأية قرينة على عكس الأفعال الأخرى، فالفعل (بعث) أسند إلى فعل صريح هو لفظ الجلالة (الله)، كما أن الفعل (أنزل) لا يحتمل تعدد المحال إليه؛ لأنه عقبه بجار ومجرور ويتضمن ضميرًا محيلًا إلى النبيين؛ مما يجعل الإحالة إلى نفس العنصر (لفظ الجلالة) (الله) مستحيلة.

ولا شك أن تعدد المحال إليه وإمكانية أن تعود الإحالة إلى كل من هذا التعدد تجعل الإحالة غامضة وغير واضحة.

الإحالة بضمير الفصل

ذكر النحاة كما رأينا في الفصل الأول من دراستنا هذه أنَّ ضمير الفصل هو: «ضمير على صيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة. وفائدة الفصل عند الجمهور التأكيد، وعند السهيلي الاختصاص. فإذا قلت: «كان زيد القائم، كان إخبارًا عن زيد بالقيام، واحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، وإذا قلت: كان زيد هو القائم، أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره»[1].

ويقول ابن يعيش في تحديد شروط الفصل: «أحدها أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى»[2].

ويتفق النحاة على أن ضمير الفصل يقوم بوظيفة التوكيد، ودليلهم على ذلك أنه

(1) الارتشاف: 1/ 495.
(2) شرح المفصل: 3/ 110.

لا يجتمع مع التوكيد فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل[1]؛ لأنهم استغنوا عنه بالتوكيد، واستغناؤهم هذا يدل على أنه يجيء ليؤدي هذه الوظيفة[2]. أما الكوفيون فذكروا أنه (دعامة)؛ لأنه يؤكد الكلام ويدعمه ويقويه[3]. وكذلك فرقوا بين الفصل والتوكيد بأن لام التوكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التوكيد، كما رفض ابن يعيش إطلاق الوصف والتوكيد والاسمية على ضمير الفصل، قال: «ذهب قوم إلى أن هو ونحوها من المضمرات لا تكون فصلًا، وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد وهي باقية على اسميتها»[4].

ويختلف النحاة في اتجاه التوكيد الذي يحققه ضمير الفصل، وهو أمر مهم في تفسير الإحالة بضمير الفصل، يقول الرضي: «وإنما قلت إن الفصل يفيد التوكيد؛ لأن معنى: زيد هو القائم (زيد هو القائم)»[5].

قال النابغة:

وَلَقَدْ رَأَى أَنَّ الَّذي هُوَ غَالَهُمْ قَدْ غَالَ حِمْيَرَ قَيْلَها الصباحا[6]

فجملة (الذي هو غالهم) بمعنى (نفسه غالهم)، وهنا إحالة إلى (الذي) وهو يحيل إليه متقدم بضمير الفصل (هو) وهما متطابقان.

أما اتجاه الإحالة بضمير الفصل فيتضح من تفسير مصطلحي (الفصل) و (العماد) اللذين أطلقا على هذا الضمير.

يقول ابن يعيش: «فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول: ما بعده، وأذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت، ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده والغرض من

(1) المغني: 2/ 102.
(2) اللمع: 1/ 68.
(3) اللمع: 1/ 68.
(4) شرح المفصل: 3/ 190.
(5) شرح الكافية: 2/ 24.
(6) الديوان: 75.

دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده الخبر وليس بنعت، وقيل: أتي به ليؤذن بأن الخبر معرفة، أو ما قاربها من النكرات»[1].

فالتوكيد يتحقق عند البصريين للعنصرين معًا، أو للجملة بأكملها أو للكلام كما يقولون، ولم يحل ذلك دون فهم الإشارة الموجودة في قولهم (فصل الاسم الأول عما بعده)، بأنها تلك الصلة المعنوية القائمة بينهما؛ إذ يراد من ضمير الفصل أن يبقى الركن الثاني في معنى الركن الأولى وهو معنى الابتداء، وأن يزيل عنه أي معنى آخر، أما التوكيد عند الكوفيين فيتحقق للعنصر الأول فقط، والحق أنهم أصابوا في إثبات الصلة الوثيقة بين (ضمير الفصل)، والاسم المحيل إليه، وإن كان التوكيد يتحقق للجملة كلها وفقًا لما ذهب إليه البصريون[2].

وقد نتفق مع الدكتور سعيد بحيري في حيرته في تفسير قول د. عمايرة: التوكيد في المستوى الدلالي، وليس بتوكيد في المستوى التركيبي (لأن الضمير لا يؤكد به الظاهر). وهي نتيجة مستقاة لديه - في حقيقة الأمر - من أقوال النحاة، وسننظر كيف يستقيم ما انتهى إليه، مع تعليقه على عبارة السيوطي في الهمع 1/ 68: ولعمري فقد أصاب الفراء فيما ذهب إليه، فمحله كمحل ما قبله «خلافًا لقول الكسائي، محله محل ما بعده»، بل هو ما قبله بعينه، تكرر ذكره لما تكرر العرب له اللفظ، وهو التوكيد.

إن الفراء لم يخرج في هذا عن أقوال البصريين، كما أن الرضي كان محقًّا حين أصر على أن التوكيد هنا ليس توكيدًا لفظيًا، بل هو توكيد معنوي... فالمقابلة بين التوكيد بضمير الفصل والتوكيد المعنوي تدفع إلى الظن بأنهما متطابقان، وهذا غير صحيح؛ لأن المطابقة هنا جزئية، إذ إن ضمير الفصل يحقق نوعًا من التوكيد، بدليل أنهم يفرقون بين الفصل والتوكيد بأن لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التوكيد، وانتهى ابن يعيش من مبحث ضمير الفصل إلى رفض إطلاق الوصف والتأكيد والاسمية عليه[3].

(1) شرح المفصل، 3/ 190.

(2) سعيد بحيري: 121.

(3) السابق: 122..

لقد كان شرط البصريين للفصل أن يتقدمه معرفة، وأن يتقدمه معرفة أو أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات أقرب إلى إبراز تلك الصلة الحميمة بين ضمير الفصل (المعرفة)، والاسم المتقدم عليه، وهو معرفة أيضًا، أما الفراء وابن هشام حين أجازا أن يتقدمه نكرة، فقد جعلا بينه وبين ضمير الشأن صلة ما، على الرغم من الاختلاف الواضح بين البنية الإحالية لضمير الشأن والبنية الإحالية لضمير الفصل في الوظيفة الدلالية التي تقوم بها كل منهما وطبيعة العلاقات التي تشكل كلًّا منهما أيضًا[1].

ونستخلص من كلام البصريين والكوفيين أن الإحالة بضمير الفصل تكون إحالة إلى اسم سابق؛ إذ إن العنصر الإشاري هو الذي يفسر هذا المبهم، والمتأخر يعتمد عليه في المعنى؛ بمعنى أن المحيل إليه يرتبط بضمير الفصل وهو (المحيل) ارتباطًا معنويًّا لا لفظيًّا، والإحالة هنا إحالة معنوية.

(1) السابق: 122..

الفصل الرابع

النماذج التطبيقية

دور الضمير في معلقتي النابغة وطرفة

الفصل الرابع

النماذج التطبيقية

دور الضمير في معلقتي النابغة وطرفة

للضمير دور تركيبي ودلالي في النص، كما رأينا في الفصول السابقة، وقد قام بدور الرابط في الجمل العربية المختلفة، وساعدته صيغه المختلفة بأن يحتل المكانة الأهم في الروابط، وقام بدور إحالي مهم ساهم في تماسك النص، كما تمثل في قصائد ديواني النابغة وطرفة.

وأردنا أن نركز على هذا الدور أو الأدوار المهمة للضمير في الجمل والنصوص فاخترت نص المعلقتين، وأفردت لهما هذا الفصل؛ لأطبق عليهما المقولات النصية الخاصة بالضمير، ولأوضح إسهام الضمير ودوره في تحقيق التماسك والترابط في هذين النصين المهمين. وقد رتبتهما كما يأتي:

أولًا: معلقة النابغة.

ثانيًا: معلقة طرفة.

وقد ظهرت فيهما قضايا مهمة كان للضمير دور بارز فيها. كذلك تطرقنا لأهم أدوار الضمير التي تحقق الاتساق والانسجام بالإضافة إلى السلامة اللغوية.

النص الأول: معلقة النابغة الذبياني[1]

يا دارَ مَيَّةَ بِالعَلياءِ فالسَنَدِ ... أقوَت، وَطالَ عَلَيها سالِفُ الأَبَدِ[2]
وقفتُ فيها أُصَيلانًا أسائِلُها ... عَيَّت جَوابًا وما بالرَّبعِ مِنْ أحدِ[3]
إلّا الأواريَّ لأيًا ما أُبيِّنُها ... والنُّؤيَ كالحَوضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ[4]
رَدَّت عَلَيهِ أقاصيهِ وَلَبَّدَهُ ... ضَربُ الوليدَةِ بالمسحاةِ في الثَأَدِ[5]
خَلَّت سَبيلَ أَتِيٍّ كانَ يَحبِسُهُ ... وَرَفَّعَتهُ إلى السجفَينِ فالنَضَدِ[6]
أمسَت خَلاءً وأمسى أهلُها احتَمَلوا ... أخنى عليها الَّذي أخنى عَلى لُبَدِ[7]
فَعَدِّ عَمّا تَرى إذ لا ارتِجاعَ لَهُ ... وَانمِ القُتودَ على عَيرانَةٍ أُجُدِ[8]
مَقذوفَةٍ بِدَخيسِ النَحضِ بازِلُها ... له صَريفٌ صَريفُ القَعوِ بالمَسَدِ[9]
كَأَنَّ رَحلي وَقَد زالَ النهارُ بِنا ... يَومَ الجليلِ عَلى مُستَأنِسٍ وَحِدِ[10]

---

(1) اعتمدت في إظهار معاني المفردات على المعاني الواردة في الديوان.

(2) مية: امرأة، العلياء: مكان مرتفع من الأرض، السند: ما قابلك من الوادي وعلا من السفح، أقوت: خلت من أهلها، السالف: الماضي، الأبد: الدهر، وفي البيت التفات إلى الغائب.

(3) الأصيلان: تصغير أصلان، الواحد أصيل: العشي، عيت: عجزت، الربع: المنزل.

(4) الأواري، واحدها: آري، الأخية: تشد بها الدابة، اللأي: الشدة، النؤي: حفرة تجعل حول البيت أو الخيمة لئلا يصل إليها الماء، المظلومة: الأرض التي حفر فيها حوض، ولم تستحق ذلك، الجلد: الأرض الغليظة الصلبة.

(5) أقاصيه: الواحد أقصى: وهو ما شذ منه وبعد، لبده: ألصق التراب بعضه ببعض، الوليدة: الخادمة الشابة، وضربها بالمسحاة: لإصلاحه، الثأد: البلل والندى.

(6) الأتي: السيل الذي لا يدري من أين يأتي، السجفان: ستران رقيقان يكونان في مقدمة البيت، النضد: ما نضد من متاع البيت.

(7) أخنى عليها: غيرها وأفسدها، لبد: زعموا أنه نسر كان للقمان بن عاد، عمر طويلاً.

(8) انم: ارفع، القتود: خشب الرحل، العيرانة: الناقة المشبهة بالعير لصلابة خفها. الأجد: المؤثقة الخلق.

(9) المقذوفة: المرمية، الدخيس: لحم باطن الكف، النحض: اللحم، البازل: البعير إذا فطر نابه، وانشق بدخوله في السنة التاسعة. الصريف: الصياح من النشاط والفرح، القعو: البكرة من خشب أو غيره. المسد: الحبل المفتول.

(10) زال النهار: انتصف، الجليل: واد قرب مكة، المستأنس: الذي ينظر بعينه لأنه أحس أنسيًا.

مِن وَحشِ وَجرَةَ مَوشِيٍّ أَكارِعُهُ ... طاوي المُصَيرِ كَسَيفِ الصَيقَلِ الفَرَدِ[1]

سَرَت عَلَيهِ مِنَ الجَوزاءِ سارِيَةٌ ... تُزجي الشَمالُ عَلَيهِ جامِدَ البَرَدِ[2]

فَارتاعَ مِن صَوتِ كَلّابٍ فَباتَ لَهُ ... طَوعَ الشَوامِتِ مِن خَوفٍ وَمِن صَرَدِ[3]

فَبَثَّهُنَّ عَلَيهِ وَاستَمَرَّ بِهِ ... صُمعُ الكُعوبِ بَريئاتٌ مِنَ الحَرَدِ[4]

وَكانَ ضُمرانُ مِنهُ حَيثُ يوزِعُهُ ... طَعنَ المُعارِكِ عِندَ المُحجَرِ النَجُدِ[5]

شَكَّ الفَريصَةَ بِالمِدرى فَأَنفَذَها ... طَعنَ المُبَيطِرِ إِذ يَشفي مِنَ العَضَدِ[6]

كَأَنَّهُ خارِجاً مِن جَنبِ صَفحَتِهِ ... سَفّودُ شَربٍ نَسوهُ عِندَ مُفتَأَدِ[7]

فَظَلَّ يَعجُمُ أَعلى الرَوقِ مُنقَبِضاً ... في حالِكِ اللَونِ صَدقٍ غَيرِ ذي أَوَدِ[8]

لَمّا رَأى واشِقٌ إِقعاصَ صاحِبِهِ ... وَلا سَبيلَ إِلى عَقلٍ وَلا قَوَدِ[9]

قالَت لَهُ النَفسُ إِنّي لا أَرى طَمَعاً ... وَإِنَّ مَولاكَ لَم يَسلَم وَلَم يَصِدِ

فَتِلكَ تُبلِغُني النُعمانَ إِنَّ لَهُ ... فَضلاً عَلى الناسِ في الأَدنى وَفي البَعَدِ[10]

---

(1) وجرة: مكان بين مكة والبصرة فيه وحوش كثيرة، موشي الأكارع: هو الأبيض في قوائمه نقط سود. الطاوي: الضامر، المصير واحد المصران، وكني به عن البطن، كسيف الصقيل: أي يلمع، والصقيل: الذي يجلو السيوف. الفرد: الفرد الذي لا مثيل له.

(2) سرت: جاءت ليلاً، الجوزاء: برج في السماء.

(3) ارتاع: فزع، الكلاب، صاحب الكلاب، الشوامت: القوائم، الصرد: شدة البرد.

(4) بثهن: فرقهن، استمر به: استمرت قوائمه به. الصمع: الضوامر، الواحد أصمع، الكعوب، الواحد كعب: المتصل من العظام، الحرد: استرخاء عصب يد البعير من شد العقال.

(5) ضمران: اسم كلب للصياد، يوزعه يغريه. المعارك: المقاتل. المحجر: الملجأ. النجد: الشجاع.

(6) شك: أنفذ، الفريصة: بضعة في مرجع الكتف، أو من مرجع الكتف إلى الخاصرة، المدري: القرن، المبيطر: البيطار، العضد: داء يأخذ في العضد، يريد أن قرن الثور لحدته نفذ في لحم الكلب مثلما ينفذ مبضع البيطار في لحم الدابة، إذا داوى من العضد.

(7) الصفحة: الجانب، السفود: حديدة يشوي عليها اللحم، الشرب: الجماعة يشربون، نسوه: تركوه، المفتاد: موضع النار الذي يشوى فيه.

(8) يعجم: يمضغ، الروق: القرن، منقبضًا: قد تقبض من شدة الوجع، الحالك: الشديد السواد، الصدق: الصلب المستوي من الرماح، الأود: الاعوجاج.

(9) واشق: اسم كلب آخر للصياد، الإقعاص: القتل السريع، العقل: الدية، القود: القصاص.

(10) تلك إشارة إلى ناقته، البعد: الواحد باعد: ضد القريب.

وَلا أرى فَاعِلًا في الناس يُشبِهُهُ	وَلا أحاشِي من الأقوامِ من أحَدِ(1)
إلا سُليمانُ إذا قالَ الإلهُ لَهُ	قُم في البَرِيَّة فاحدُدها عن الفَنَدِ(2)
وَخَيِّس الجِنَّ إني قَدْ أذنتُ لهم	يبنون تدمرَ بالصفاحِ والعمدِ(3)
فَمَنْ أطاعك فانفعْهُ بِطاعتهِ	كَما أطاعَكَ وادلُلْهُ على الرشدِ
وَمَنْ عَصاكَ فعاقِبْهُ مُعاقبةً	تنهى الظَّلومَ وَلا تقعدْ على ضمدِ(4)
إلا لمثلك أو من أنت سابِقُهُ	سَبْقَ الجوادِ إذا اسْتَولَى عَلى الأمِدِ(5)
أعطى لفارهة حلو توابعها	من المَواهِبِ لا تُعطي على نَكدِ(6)
الواهِبُ المائة الأبكار زينها	سَعدانُ توضِحَ في أوبارِها اللِّبَدِ(7)
والراكضاتِ ذُيولَ الريطِ فانقها	بَردُ الهواجرِ كالغِزلانِ بالجَرَدِ(8)
والخَيلَ تَمزَعُ غربًا في أعِنتها	كالطيرِ تَنجو من الشُّؤبوبِ ذي البردِ(9)
والأدْمَ قد خُيِّست فُتلًا مَرافقُها	مَشدودةً برحالِ الحيرَةِ الجُدُدِ(10)

(1) أحاشي: أستثني.

(2) احددها: احبسها، الفند: الخطأ في الرأي والقول.

(3) خيس: ذلل، تدمر: بلد بالشام، الصفاح: حجارة عراض رقاق، العمد: السواري من الرخام.

(4) الظلوم: الكثير الظلم، الضمد: الذل والغيظ.

(5) إلا لمثلك: أي أبيات ومن خرج من صلبك، الأمد: الغاية التي تجري لها.

(6) أعطى: أكثر العطاء، الفارهة: الناقة الكريمة والمطية الحسنة، توابعها: ما يتبعها من هبات، النكد: الضيق والعسر.

(7) المعكاء: الغلاظ الشداد، السعدان: نبت تسمن عليه الإبل ويغذيها غذاء حسنًا. توضح: اسم موضع، اللبد: ما تلبد من الوبر.

(8) الذيول: الواحد ذيل: وهو ما أسبل من الثوب، الريط، الواحدة ريطة: كل ملاءة لم تكن لفقين، فانقها: نعم عيشها؛ وفي رواية أخرى فنقها، والمعنى واحد، الهواجر، الواحد هاجرة: الحر الشديد، الجرد: الموضع الذي لا ينبت شيئًا.

(9) تمزع: تمر مرًّا سريعًا، غربًا: حدة ونشاطًا، الشؤبوب: الدفعة من المطر.

(10) الأدم: البيض من النوق، خيست: ذللت، الفتلاء: التي بانت مرافقها من آباطها، فلا يصيبها ضاغط ولا حاز، وهو جرح يصيب كراكرها إذا صكتها مرافقها، فيمنعها بذلك عن السير، الرحال: الواحد رحل، وهو كالسرج، الحيرة: مدينة معروفة تنسب إليها الرحال، الجدد: جمع جديد.



إحكُم كحُكِمِ فَتاةِ الحيِّ إذ نظرَت ... إلى حَمـامِ شِراعٍ واردِ الثمدِ[1]

يحفُّـهُ جـانِـبـا نـيـقٍ وتُـتـبِـعُـهُ ... مثل الزجاجةِ لم تُكحل مِنَ الرمدِ[2]

قـالـت ألا ليتما هَـذا الحـمـامُ لنا ... إلى حَمامتنا ونـصـفُـهُ فَـقَـدِ[3]

فحسبوهُ فـألـفـوهُ كَـمَـا حَسَبَت ... تِسعًا وتِسعينَ لم تنقُص ولم تَـزدِ

فكمَّـلـت مِـئـةً فـيـهـا حمامتها ... وَأسرَعـت حِسبَةً في ذلك العَددِ[4]

فلا لعمرُ الـذي مَسحتُ كعبتهُ ... وما هُريقَ على الأنصابِ من جَسدِ[5]

والمؤمن العائذاتِ الطَيرِ تمسحُها ... رُكبانُ مَكة بين الغَيلِ والسعَدِ[6]

ما قلتَ من سيئ مِمَّـا أتـيـتَ بِـهِ ... إذًا فَـلَا رفعت سَـوطِي إلى يدي

إذًا فَـعـاقَـبَـنـي ربي مَـعـاقـبـةً ... قَرَّت بها عينُ من يأتيك بالفَنَدِ[7]

إلا مـقـالـةَ أقـــوامٍ شـقـيـتُ بها ... كانت مَقالتهم قرعًا على الكَبِدِ[8]

أُنـبِـئـتُ أنَّ أبـا قـابـوسٍ أوعـدني ... وَلا قَـرارَ على زَأرٍ من الأَسِـدِ[9]

مَـهـلًا فـداءٌ لـكَ الأقـــوامُ كلهم ... وَمـا أُثَمِّرُ من مـالٍ ومن وَلَـدِ[10]

لا تقذِفَني بِـرُكـنٍ لا كِـفـاءَ لَـهُ ... وَإن تَأثَّفك الأعـداءُ بـالـرِفَـدِ[11]

---

(1) فتاة الحي: قيل هي زرقاء اليمامة، شراع: مجتمعة، الثمد: الماء القليل الذي يكون في الشتاء، ويجف في الصيف.

(2) يحفه: يحيط به، جانبًا: ناحيتا، النيق: الجبل، مثل الزجاجة، أي عينًا صافية لم يصيبها رمد فتحتاج إلى كحل.

(3) قد أي حسب.

(4) الحسبة: الحساب.

(5) هريق: صب، الأنصاب: حجارة كانت في الجاهلية يذبح عندها، الجسد: الزعفران، وهو هنا الدم.

(6) المؤمن: الذي آمن وهو الله، العائذات: الحديثة النتاج من الحيوان، تمسحها: أي تسمح الركبان عليها، ولا تهيجها بأخذ، الغيل: قيل هو الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل الغيل والسعد أجمتان كانتا بين مكة والمدينة.

(7) الفند: الكذب، أي الكاذب علي.

(8) القرع: أي الضرب، يقول: اشتدت على مقالتهم وهيتك من أجلها، فكأنها قرعت كبدي بذلك.

(9) أبو قابوس: كنية النعمان، يقول: إذا زأر الأسد فلا قرار لأحد بجواره.

(10) أثمر: أجمع.

(11) الكفاء: النظير والمثل، تأثفك الأعداء: صاروا حولك كالأثافي. الرفد: العصب من الناس.

فما الـفُـراتُ إذا هـبَّ الـريـاحُ لَهُ   تَرمي أواذِيُّـهُ العِبرَينِ بالزَّبَدِ[1]
يَـمُـدُّهُ كُـلُّ وادٍ مُـترعٍ لَجِـبٍ   فيه ركـامٌ من الينبوتِ والخَضِدِ[2]
يَظَلُّ مِنْ خَوفِه الملّاحُ مُعتصِمًا   بالخيزُرانَةِ بعد الأيـنِ والنَّجِدِ[3]
يَومًا بِأجْـودَ مِنهُ سيبَ نافِلَةٍ   ولا يَحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غَـدِ[4]
هـذا الثناءُ فـإن تَسمع بِهِ حَسَنًا   فَلَم أُعَرِّضْ أبيتَ اللعنَ بالصفَدِ[5]
ها إنَّ ذي عِـذْرَةٌ إلا تَكُن نَفَعت   فَـإنَّ صاحِبَها مُـشـارِكُ النَّكَدِ[6]

الضمير والحذف

سأعالج هنا مسألة الضمير والحذف، وأظهر ما لهذه المسألة من أثر على تماسك النص، وقد يبدو هذا واضحًا جليًّا في كثير من قصائد النابغة وطرفة، وسأقتصر هنا على بعض الشواهد التي تظهر المسألة، وتجلو غامضها، وتبين مقصودها، وسوف أعدد مزايا الحذف النحوية، والدلالية، التي تعطي للنص قيمة أدبية، وهو على وجوه منها حذف المسند، وحذف المسند إليه، وحذف المفعول.

لقد قال عبد القاهر الجرجاني عن الحذف إنه: «باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة. وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبين، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر»[7].

---

(1) العبرين: الناحيتين، الزبد: ما يطرحه الوادي إذا جاش ماؤه، واضطربت أمواجه.

(2) مترع: مملوء، اللجب: ذو الصوت، الركام، الحطام المتكاثف، الينبوت، شجر الخشخاش، الخضد: ما خضد وتكسر.

(3) الملاح: صاحب السفينة، الخيزرانة: السكان وهو ذنب السفينة، الأين: الفترة والإعياء، النجد: العرق والكرب.

(4) السيب: العطاء، النافلة، الزيادة، وصف النعمان بأحسن ما يمكن من الكرم.

(5) الصفد: العطاء.

(6) عذرة: اعتذار.

(7) انظر: دلائل الإعجاز، ص 146 وما بعدها.

ومن شرط الحذف أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وإلا كان إلغازًا، ومن شرط حسنه أنه متى أظهر المحذوف زال ما كان في الكلام من الطلاوة، والحذف على نوعين:

الأول: يظهر فيه المحذوف عند الإعراب، كقولهم: أهلًا وسهلًا، فإن نصب الأهل والسهل يدل على ناصب محذوف، يقدر بنحو جئت أهلًا ونزلت سهلًا، وليس لهذا الحذف من الحسن ما قد نجده في النوع الثاني.

الثاني: نوع لا يظهر بالإعراب، وإنما نعلم مكانه إذا نحن تصفحنا المعنى، ووجدناه لا يتم إذا لم يراع ذلك المحذوف، وذلك مثل قولنا: فلان يحل ويعقد، ويعطي ويمنع، إذ من البين أن المعنى يحل الأمور ويعقدها، ويعطي ما يشاء ويمنع ما يريد، ولكن لا يوجد سبيل لإظهار المحذوف هنا.

أشكال الحذف

1- حذف المسند إليه: يحذف المسند إليه لأغراض أهمها:

أ- ظهوره بدلالة القرائن عليه، فيكون ذكره بعد ذلك عبثًا في الظاهر، مثل قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾[1] أي أنا.

ب- إخفاء الأمر عن غير المخاطب كما تقول: (انتهت)، أي المسألة المعهودة بينكما.

ج- المحافظة على السجع أو القافية، نحو من طابت سريرته حمدت سيرته، أي حمد الناس سيرته، والثاني مثل قول الشاعر:

وما المال والأهلون إلا ودائع ... ولا بد يومًا أن ترد الودائع

د- تعينه وعدم احتمال غيره، إما بحسب الحقيقة، كما في قولنا: خلاق لما يشاء، أي: الله تعالى، وإما بحسب المبالغة والادعاء، كما في قول المادح وهاب الألوف أي الممدوح.

---

(1) الذاريات: 29.

هـ- تكثير الفائدة باحتمال أمرين عند الحذف، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾(1)، أي فأمري صبر جميل، أو فصبر جميل أجمل.

و- من حذف المسند إليه ما إذا أسند الفعل إلى نائب الفاعل، ويكون لاعتبارات منها جهل الفاعل أو الخوف عليه، كقول النابغة:

أُنبئتُ أن أبا قابوسٍ أوعدني   ولا قرار على زأرٍ من الأسدِ

أو احتقاره كقول النابغة أيضًا:

لئن كنت قد بُلِّغتَ عني خيانةً   لمبلغُك الواشي أغشُّ وأكذبُ

2- حذف المسند:

قد يحذف المسند أيضًا لأغراض منها:

1- الدلالة على الاختصاص: نحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾(2) إذ التقدير (لو تملكون) بالتكرار للتوكيد، ثم حذف الفعل، فانفصل الضمير، وأفاد الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتناهي. ولا بد للحذف من قرينة دالة على المحذوف؛ ليفهم المعنى، كقول الكلام جوابًا عن سؤال محقق، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾(3)، أو مقدر نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾(4).

2- قصد الاختصار والاحتراز عن العبث، بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر والتوجع، كقول الشاعر:

ومن يلك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيار بها لغريب

(1) يوسف: 18.

(2) الإسراء: 100.

(3) الزمر: 38.

(4) النور: 36، 37.

تقديره فإني لغريب وقيار كذلك، والباعث على تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، حتى كأن قيارًا تأثر بما تأثر هو به أيضًا.

3- حذف المفعول:

يرتبط الفعل بكلٍّ من فاعله ومفعوله، ولاختلاف نوع الارتباط اختلف العمل، فعمل الفعل في الفاعل الرفع، وفي المفعول النصب، كما نصت نظريات النحاة، والفعل المتعدي إذا أسند لفاعله، ولم يذكر له مفعول فهو على نوعين:

أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، وحينئذ يكون المتعدي بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول، لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعطي الدنانير، كان المقصد بيان جنس المعطي لا بيان كونه معطيًا، ويكون كلامه مع من أثبت له إعطاء، ولا يدري ما معناه، كما لا يقدر له مفعول أيضًا؛ لأن المقدر في حكم المذكور.

أن يكون الغرض إفادة تعلقه بالمفعول، ويجب تقديره بحسب القرائن، ويحذف حينئذ لداعٍ من الدواعي، كالبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة، فتقول: لو شئت جئت، ولم شئت لم أجيء، علم السامع أن ها هنا شيئًا تعلقت المشيئة بوجوده أو عدمه، فإذا قلنا: جئت أو لم أجيء، عرف ذلك الشيء. ومنها أيضًا توهم السامع من أول وهلة إرادة شيء ما هو مراد، ومن الدواعي أيضًا قصد التعميم مع الاختصار، كما تقول قد كان منك ما يؤلم، أي ما الشأن في مثله أن يؤلم كل أحد. ومنها: رعاية السجع وروي الفاصلة في القرآن الحكيم، كقوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[1]، أي ما قلاك، وأبغضك. ومنها: استهجان ذكر المفعول، كقول عائشة: ما رأيت منه ولا رأى مني؛ تعني العورة، ومنها: مجرد الاختصار: ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾.

(1) الضحى: 1: 3.

وقد حذف الضمير في المعلقتين اللتين أتناولها بالدراسة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها قول النابغة:

صَفراءُ كالسيراءِ أُكمِلَ خَلقُها ... كالغُصنِ في غُلَوائه المتأوِّدِ

....

محطوطةُ المتنين غيرُ مُفاضةٍ ... رَيّا الروادفِ بَضّةُ المتجرِّدِ

نرى أن الضمير قد جاء محذوفًا في الجملة (صفراء)، و(محطوطة)، وجملة (هي صفراء، هي محطوطة)، فالضمير المحذوف تقدير للمبتدأ المحذوف جوازًا، حيث قدروه بالضمير (هي)، فصفراء ومحطوطة خبران لمبتدأين محذوفين تقدير كل منهما (هي) ضمير الغائبة المنفصل، وسوغ حذفه وجود قرينة حالية تدل عليه، وتغني عن ذكره، وبين سيبويه هذا الموضوع، بقوله: «هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبني عليه مظهرًا وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت زيد وربي»[1].

فهذه الجملة المحذوفة منها عنصر (المبتدأ) جوازًا لوجود قرينة دلت عليه، وهي ما أشار إليها التحويليون وهي جملة مقدرة ومرتبطة بالمعنى فسماه التحويليون البنية العميقة أو التركيب الباطن، أما ما ينطق لفظًا أو يكتب فهو البنية السطحية بما حذف منها من أجزاء[2].

ويذكر الأستاذ الدكتور محمد حماسة أن تحديد العناصر النحوية من المسند والمسند إليه وتحديد العلاقة بينهما يؤدي إلى كشف المعنى الدلالي للتركيب[3].

أي أن فهم المعنى الدلالي يتوقف على فهم أسرار التركيب وتحديد علاقات

---

(1) الكتاب، 2/ 130.

(2) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، 154، وانظر:

Falk. Julia: linguistics and language p. 200

(3) النحو والدلالة 56.

الإسناد، ويفهم من ذلك أيضًا أن التركيب أي بناء الجملة على نحو معين يكون لغاية دلالية؛ ومن ثم يكون الفارق بين تركيب وآخر.

الضمير في الجملة الفعلية

لكل جملة نحوية سمات فارقة تميزها عن غيرها من الجمل، وإذا كانت الجمل في النحو العربي تنقسم قسمين كبيرين هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فكل منهما له خصائص مائزة، فإذا كانت الجملة الاسمية تعني أو تدل على الثبات والاستقرار، فإن الجملة الفعلية تعتمد على الفعل؛ ومن ثم فهي تدل على الحدث والتغير، وعدم الثبات، ويقوم الضمير في ذلك بدور بارز، ويؤكد ذلك قول النابغة.

خَلَّت سبيل أتى كان يحبسُهُ وَرَفَّعَاه إلى السجفين فالنَضَدِ

وهنا نجد أن المتصل قد جاء في موقع الفاعل، وفي موقع المفعول به في (رفعته) ولكل منهما موقعه، أما تبادل الموقع فقد أحكمه النحاة بشروط؛ بمعنى أن الفاعل يأتي بعد الفعل مباشرة وهو الأصل، فقد عرف النحاة الفاعل بأنه: «اسم صريح - ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام - متصرف أو جامد- أو ما في تأويله مقدم ذلك الفعل أو ما في تأويله على ما أسند إليه، أصلي والمحل والصيغة»[1].

ومن هذا التعريف يستمد النحاة حكمًا من أحكام الفاعل، وهو وقوعه بعد المسند، ويذهب البصريون إلى وجوب وقوع الفعل أو ما أُوّل به أولًا ثم الفاعل الصريح أو المؤول به ثانيًا، ولا يعدل عنه إلا في الضرورة، فإذا وقع الفاعل أولًا ثم الفعل وجب عندهم تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا في المسند، وكون المسند إليه المقدم (مبتدأ) أو (فاعل محذوف الفعل).

أما الكوفيون فيرفضون أن يكون الأصل واجبًا، ويرون أنه كثير فحسب وبذلك يجوز عندهم تقديم الفاعل على مسنده.

(1) (الأزهري) الشيخ خالد، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د ت، 1/ 267، 268.

ولما كان الأصل عند البصريين وقوع الفاعل بعد مسنده، فإن الأصل أيضًا اتصاله به دون فصل بينهما، ولو بمفعولها؛ لأن الفاعل منزل من الفعل منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما»[1].

ويجب اتصال الفاعل بفعله وتقديمه على مفعوله - في ثلاث مسائل[2]:

الأولى: أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ولا حصر، نحو أكرمته.

الثانية: أين يخشى اللبس في الفاعل عند عدم وجود القرينة التي تميزه من المفعول، وذلك أن يكون الفاعل والمفعول مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم، وهذا اتجاه السراج والمتأخرين من النحاة كالجزولي وابن عصفور وابن مالك وخالفهم ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور.

الضمير والرتبة

تقوم الرتبة «بدور بارز في تماسك أجزاء الجملة»[3]، ويقصد بها «الموضع الأصلي للعنصر فيقال: إن المفعول -مثلًا- رتبته التأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله وهكذا[4]. وقد أشار النحاة إلى «ملاحظة دور الرتبة في الجملة، ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل بل توزعت على جميع الأبواب[5]».

والرتبة نوعان: «محفوظة أو غير محفوظة، فالرتبة المحفوظة[6] (الملتزمة أو المقيدة)[7] تكون بين الضمير ومرجعه، إذ ينبغي أن يكون المرجع متقدمًا لفظًا ورتبة،

(1) شرح التصريح 1/ 281.
(2) السابق: 1/ 282.
(3) بناء الجملة العربية ص93.
(4) السابق ص93.
(5) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص311.
(6) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه -مقال منشور في حوليات دار العلوم - سنة 1969 ص128.
(7) انظر: بناء الجملة العربية ص93.

وبين اسم الإشارة وتابعه المشار إليه المحلى بأل، وبين الموصول وصلته، وبين الفعل والفاعل»[1] في التصور البصري خلافًا للكوفي[2].

أما الرتبة غير المحفوظة أو الحرة فهي على نوعين: «أولهما يتقدم فيه المتأخر مع المحافظة على وظيفته كما لو تقدم الخبر على المبتدأ أو المفعول به على الفاعل أو على الفعل نفسه، والذي يحرس الوظيفة هنا هو العلامة الإعرابية.. وثانيهما ما يتقدم فيه المتأخر لكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها بل ينتقل إلى وظيفة أخرى»[3].

وقد استخدم النحاة تقييد الرتبة الحرة بوصفها آلية من آليات الحفاظ على مبدأ أمن اللبس في مواضع كثيرة[4]. ولم يفعلوا ذلك «إلا إذا كان عدم تقييدها بوضع معين مؤديًا إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها بحيث تؤدي إلى غموض أو التباس»[5].

ومسألة الرتبة شديدة الاقتران بالضمير؛ إذ تتوقف الرتبة على وجود ضمير من عدمه، كذلك يتوقف على فكرة تحديد الرتبة واقترانها بالضمير الاهتمام بالمتقدم ويكون التقديم أو التأخير لغاية ولبعد دلاليين.

قال النابغة:

فَمَنْ أطاعك فَانفَعهُ بطاعته   كما أطاعك وادلُلْـهُ على الرَّشَدِ

فقد جاء الضمير المتصل (الكاف) مقترنًا بالفعل (أطاع)، وبموقع المفعول به، فهو من ضمائر النصب المتصلة، وذكر النحاة أن موضع المفعول به بعد الفاعل، أما العكس فأتى في ثلاث مسائل، «ويجب العكس أي الفصل بالمفعول بين الفاعل وفعله في ثلاث مسائل:

---

(1) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه ص129.

(2) انظر: الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص28.

(3) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص311.

(4) انظر: الغموض التركيبي بين تصور النحاة العرب والتحويليين التوليديين، ص28-29، والمراجع المثبتة هناك.

(5) بناء الجملة العربية ص93.

الأولى: أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا، والفاعل اسمًا ظاهرًا -بلا خلاف بين النحاة، نحو: أكرمك محمد.

الثانية: أن يكون الفاعل محصورًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1].

الثالثة: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[2]، لأن في تقديم الفاعل عود للضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهي مسألة خلافية بين النحاة في هذا الموضع، أجازها في الشعر والنثر الأخفش وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين»[3].

ومن ذلك قال النابغة:

هَـذا الثناءُ فـإن تَسمعْ بِـه حسَنًا فَلَمْ أُعَـرِّضْ أبيتَ اللعنَ بِالصفَدِ

فالأصل هو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر - في مواضع ذكرها النحاة[4] منها:

أن يخاف التباسه بالمبتدأ «وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصص، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر»[5].

فالمعرفتان (هذا الثناء) كل منهما صالح لأن يخبر عنه بالآخر.

قال الشيخ خالد الأزهري: «إذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك ولا يصح أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على اليقين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك»[6].

---

(1) سورة فاطر: 28.
(2) سورة البقرة: 124.
(3) شرح التصريح 1/ 282.
(4) الأشباه والنظائر 2/ 53، مغني اللبيب: 425.
(5) شرح التصريح: 1/ 171.
(6) المصدر السابق: 1/ 172.

وجملة (هذا الثناء) المبتدأ (هذا) معرفة، وخبره (الثناء) معرفة، والأصل في المبتدأ التعريف؛ لأنه المسند إليه، قال سيبويه: «ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء، فتقول: راكب من بين فلان سائر»[1].

ويقول ابن السراج: «فمتى كان الخبر عن المعرفة فإنما الفائدة في مجموعها»[2].

كما أجاز النحاة الابتداء بالنكرة في مواضع معينة[3]، ومن المواضع التي أجازها النحاة هو ورود الخبر (جارًا ومجرورًا).

ومع ذلك قول النابغة:

يَمُدُّهُ كُلُّ وادٍ مُترعٍ لجبٍ   فيه رِكامٌ من الينبوت والخضدِ

فجاء الخبر (فيه) والمبتدأ (حطام) فسوغ وقوع النكرة بموقع المبتدأ وورود الخبر (شبه جملة)، فأجاز تقدم الخبر؛ وذلك للتركيز على المكان، والاهتمام به فقدمه على المبتدأ.

(1) الكتاب: 1/ 329.
(2) الأصول: 1/ 72، شرح المفصل: 1/ 98.
(3) شرح المفصل: 186، شرح الكافية 1/ 88، 89، المغني 2/ 467، الهمع: 1/ 101.

الضمير والإعراب:

قال النابغة:

الـواهِـبُ المِئـةَ الأبـكـارِ زَيَّنها   سَعدانُ توضِحَ في أوبارِها اللبِدِ

يذكر النحاة أن معمول اسم الفاعل ينصب إذا كان ضميرًا أو معرفًا بالألف واللام، وجاء في المعلقة معرفًا بالألف واللام، قال ابن عصفور عن «اسم الفاعل المقترن بأل فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمعًا بالألف والتاء جاز في معموله الذي يليه النصب والخفض إن كان المعمول معرفًا بالألف واللام، أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره.. وإن كان المعمول غير ذلك لم يجز»(1).

وجاء (الواهب) اسم فاعل معرفة معرف بأي بنصب (المائة) ويجرها.

الضمير والرابط في المعلقة:

لقد سبق القول بأن الضمير يلعب دورًا مهمًا في عملية ربط النص، ويساهم في اتساقه وتماسك أجزائه، وهذا ما سوف أعرض له في السطور الآتية:

قال النابغة:

فَتِلـك تُبلغني الـنـعـمانَ إن له   فَضْلًا على الناس في الأدنى وفي البَعَدِ(2)

يذكر النحاة أن الجملة التي تقع خبرًا إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب أن تحتوي على رابط يعكس التطابق اللازم وجوده بين كل من المبتدأ والخبر.

فقد قرر النحاة(3) أن «غير المبتدأ في المعنى لا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هو مسوقة له»، ومعنى المبتدأ الذي اشترطه النحاة، قد يكون مرادفه أو ضميره أو اسمًا يتضمنه، كما يشمل بالضرورة لفظه.

---

(1) ابن عصفور، المقرب، 1/ 123.

(2) الديوان: 3/ 33.

(3) همع الهوامع 1/ 97، شرح التصريح 1/ 164.

والرابط قد يكون:

1- إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾.

2- اشتمال جملة الخبر على ضمير يعود على المبتدأ مذكورًا أو مقدرًا نحو: زيد قام أبوك.

حركة الميم الدالة على الجمع:

قال النابغة:

وَخَيِّسِ الجِنَّ إني قد أذنتُ لهم ... يبنون تَدمُرَ بالصفاح والعَمِيدِ

فالضمير المتصل (هم) الذي جاء مقترنًا بحرف الجر (اللام)، هو عبارة عن (ها + ميم) والميم للدلالة على الجمع، وهذه الميم عند سيبويه موصولة بواو أو ياء، فإنها تحرك بحركة دالة على أصلها، نحو: عليكمو، وعليهمي، ولديهمي؛ لذا بقيت الكسرة أو الضمة لتوحي بأصلها. قال سيبويه: «اعلم أن من أسكن هذه الميمات في الأصل لا يكسرها إذا كانت ألف وصل، ولكن يضمها: لأنها في الأصل متحركة بعدها واو نحو كنتمو فاعلين و.. فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالأصل وذلك نحو: كنتم اليوم وفعلتم الخير، وعليهم المال، ومن قال عليهم بالكسر، فالأصل عنده في الوصل عليهمي جاء بالكسرة كما جاء هنا بالضمة»[1].

الضمير والتخفيف

قال النابغة:

رَدَّت عليه أقاصيهِ وَلَبَّدَهُ ... ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثَّأَدِ

علل سيبويه قلب الألف ياء في (عليه)، وهو اقتران ضمير الغائب المتصل بحرف الجر (على)، بقوله: «إنما حملوا على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل»[2].

(1) الكتاب: 4/ 193، 194.
(2) الكتاب: 4/ 114.

فصعوبة الانتقال من الفتح إلى الكسر؛ لقرب المخرج، فمالوا إلى كسر (فاء) الكلمة تبعًا لعينها التي لزم الكسر.

وقال:

إلا مَـقـالَـةَ أقـــوامٍ شَـقِـيـتُ بها كانت مقالتهُمُ قَرعًا على الكَبِدِ

نجد أن الباء في بهم كسرت؛ إذ يعلل سيبويه[1] كسر الميم والباء في (أحلامكم وبكم) الاتباع بأنه أخف على اللسان من الانتقال من الكسر إلى الضم، حيث أتبعت كسرة كاف الخطاب كسر الميم والباء، أي اتباع الثاني للأول فكان عمل اللسان من وجه واحد، وهو أخف عليهم من إتيان الضم بعد الكسر، وذكر سيبويه: «قال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِم، وبِكِم»[2].

وخلاصة ما تقدم أن النابغة قد استخدم الضمير في ربط النص؛ ليبرز اتساق أجزائه، وذلك من خلال الحذف أو التقديم والتأخير، والإحالة، وذلك من خلال استخدامه لأكثر من مائة وثلاثة وسبعين ضميرًا في النص بين مقدر ومستتر وبارز (متصل ومنفصل)، ومنها ما يشير إلى سابق، ومنها ما يشير إلى لاحق، أو ما يشير إلى داخل النص أي ما هو موجود في النص مقدمًا، أو متأخرًا، وما يشير إلى خارج النص كالممدوح، وهو النعمان بن المنذر، أو الواشي أو المحبوبة، أو ديارها، أو الأماكن التي تحدث عنها، أو توظيفه للأساطير أو التراث مثلما يوظف قصة لقمان التي تحكي عمره[3].

---

(1) الكتاب: 4/ 146.

(2) الكتاب: 4/ 197.

(3) تقول الحكاية: إن لقمان قد عاش عمر سبعة نسور، ولذا تضرب به العرب المثل في طول العمر، ويقال إن مرثد بن مسعد، ولقمان بن عاد، وقيل بن عتر كانوا قد دعوا بمكة، فقيل لهم أعطيتم مناكم فاختاروا لأنفسكم، إلا أنه لا سبيل إلى الخلد، فإنه لا بد من الموت، فقال مرثد: يا رب أعطني برًا وصدقًا، فأعطى ذلك، وقال قيل بن عتر أن يصيبه ما أصاب قومه (يعني هلاك قومه بالريح)، فقيل له إنه الهلاك، فقال لا أبالي، لا حاجة لي في البقاء بعدهم، فأصابه ما أصاب عادًا من العذاب، وقال لقمان: أعطني عمرًا، فقيل له اختر لنفسك، إلا أنه لا سبيل إلى الخلود بقاء أبعار ضأن عفر في جبل وعر لا يلقى به إلا القطر، أم سبعة نسور إذا مضى نسر خلوت إلى نسر، فاختار لقمان لنفسه النسور فعمر -كما يقال- عمر سبعة نسور يأخذ=

والشاعر يستهل قصيدته ببكاء الأطلال شأنه شأن شعراء عصره، ولكن لأنه شاعر حكيم، وخائف في الوقت نفسه من عقاب النعمان فإنه يحاول أن يجد لنفسه العزاء، وهو يبكي أطلال حبيبته مي، فيقول: إن الدهر يأتي على شيء ويهلكه ولا سبيل إلى الخلود، كما أنه من جانب آخر يعزي نفسه ويبصرها بقصة لبد؛ لأنه لا سبيل إلى الخلود، فإنه حتى لو عاش عمر لقمان، وأن الموت نهاية كل حي، حتى لقمان المعمر، فماذا عليه لو قتله النعمان فهو يعزي نفسه بهذه القصة، ولعله أيضًا يستعطف الملك بها حين يقول له في مضمون الكلام: أيها الملك إن الخلود محال، والهلاك سنة الدهر فينا، فاعف عني؛ لأني سأموت عاجلًا أم آجلًا، وأنت أيضًا ستموت، فلئن يقال عفا خير من أن يقال (قتل).

ولا شك أن النابغة كان على وعي في استخدامه للضمير في قصائده، فقد كان ممن يحتكم إليهم في سوق عكاظ، وما ذلك إلا لمكانته في الشعر واللغة، فهو لا يستخدم اللغة اعتباطًا، بل لدية حاسة وحساسية خاصة في تعامله مع اللغة؛ لذلك وظف الضمير خير توظيف فجاء نصه مترابطًا متماسكًا، كأنه أفرغ إفراغًا واحدًا.

***

=الفرخ حين يخرج من بيضته فيأخذ الذكر منها لقوته، حتى إذا مات أخذ غيره، فلم يزل يفعل ذلك حتى أتى على السابع، فقال ابن أخ له: أي عم ما بقي من عمرك إلا عمر هذا النسر، فقال لقمان: يا بن أخي، هذا لبد ولبد الدهر، فلما أدرك نسر لقمان وانقضى عمره طارت النسور غداة من رأس الجبل ولم ينهض فيها لبد، فلما لم ير لقمان لبدًا نهض مع النسور، نهض إلى الجبل ينظر ما فعل لبد، فوجد في نفسه ضعفًا لم يجده من قبل، فلما صعد الجبل رأى لبدًا واقعًا من بين النسور، فناداه: انهض لبد، فلم يستطع ومات ومات لقمان.

النص الثاني: معلقة طرفة بن العبد

لقد رأينا كيف أن للضمير دورًا بارزًا ومهمًا في ربط أجزاء النص الأدبي، وذلك من خلال الدراسة النصية لمعلقة النابغة، وسوف نرى أن الضمير يلعب الدور نفسه، وذلك من خلال تحليل وكشف الدور الذي يقوم به في معلقة طرفة أيضًا.

لِخَوْلَةَ أطلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلوحُ كباقي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ[1]
وُقوفًا بِها صَحبي عَليَّ مَطيَّهُم ... يقولون لا تَهلك أسىً وتَجَلَّدِ[2]
كأنَّ حُدوجَ المالكيةِ غُدوةً ... خَلايا سَفينٍ بالنواصِفِ مِن دَدِ[3]
عَدوليةٌ أو من سَفينِ ابنِ يامنٍ ... يَجورُ بها الملاحُ طورًا ويَهتدي[4]
يَشُقُّ حَبابَ الماءِ حَيزومُها بها ... كما قَسَمَ التُّربَ المُفايِلُ باليَدِ[5]
وفي الحَيِّ أحوى يَنفُضُ المَرْدَ شادِنٌ ... مُظاهِرُ سمطَي لؤلؤ وزَبرجَدِ[6]
خَذولٌ تُراعي رَبربًا بِخَميلة ... تناوَلُ أطرافَ البَريرِ وتَرتَدي[7]

---

(1) خولة: اسم امرأة من كلب، أطلال: جمع طلل: وهي ما شخص من آثار الديار، البرقة: مكان اختلط ترابه بحجارة أو حصى، ثمهد: اسم موضع، تلوح: تلمع وتبرق، والوشم: نقش يكون بغرز الموضع من الجسم بالإبرة، ثم حشو هذه المغارز بالكحل أو نحوه.

(2) الأسى: الحزن، التجلد: الصبر.

(3) الحدوج: جمع حدج، وهو مركب النساء، والمالكية منسوبة إلى بني مالك: قبيلة من كلاب، غدوة: أول النهار، الخلايا: جمع خلية: وهي السفينة العظيمة، السفين: جمع سفينة، النواصف: جمع ناصفة، وهي أماكن تتسع من الأودية كالرحاب والسكك وغيرها، وقيل هي مجاري الماء إلى الأودية، دد: اسم موضع.

(4) عدولية: نسبة إلى عدولى: وهي قرية بالبحرين، ابن يامن: ملاح من هجر، يجور: يميل: يهتدي: يمضي للقصد، طورًا: مرة.

(5) حباب الماء: جمع حبابة، وهي أمواج البحر، وقيل هي الفقاعات التي تعلو الماء، حيزومها: صدرها، الترب: التراب، المفايل: الذي يلعب الفيال، وهي لعبة لصبيان العرب، يجمعون ترابًا أو رملًا، يدفنون فيه شيئًا، ثم يشق المفايل ذلك التراب نصفين، ثم يقول لصاحبه: في أي الجانبين ذلك الدفين؟ فإن أصاب ظفر، وإن أخطأ قمر، وقيل له: فال رأيك، أي أخطأ وجاد عن الصواب.

(6) أحوى: من الحوة، وهي سواد في خضرة، أو حمرة إلى سواد، شادن: اشتد وقوي.

(7) الخذول: الظبية تخلفت عن صواحبها وانفردت، أو تخلفت فلم تلحق بها، وأقامت مع أولادها، تراعي ربربًا: تراقبه وتنظر إليه، والربرب: القطيع من الظباء وبقر الوحش، البرير: ثمر الأراك، ترتدي: تلبسه كالرداء.

وَتَبسِمُ عن ألمى كأنَّ مُنَوِّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرملِ دِعصٌ لَهُ نَدي(1)
سَقَتهُ إياةُ الشمسِ إلا لِثاتِه أُسِفَّ ولم تَكدِم عَليه بإثمِدِ(2)
ووجهٌ كأنَّ الشمسَ حَلَّت رِداءَها عَليه نَقِيُّ اللونِ لَم يَتَخَدَّدِ(3)
وإني لأمضي الهَمَّ عِندَ احتضارِهِ بِعَوجاءَ مِرقالٍ تَروحُ وتَغتَدي(4)
أمونٍ كألواحِ الأرانِ نَصَأتُها على لاحِبٍ كأنَّه ظَهرُ بُرجُدِ(5)
تُباري عِتاقًا ناجِياتٍ وأتبعَتَ وَظيفًا وظيفًا فوقَ مَورٍ مُعَبَّدِ(6)
تَرَبَّعتِ القُفَّينِ في الشَّولِ تَرتَعي حَدائِقَ مَوليِّ الأسِرَّةِ أغيَدِ(7)
تَريعُ إلى صَوتِ المُهيبِ وتَتَّقي بِذي خُصَلٍ روعاتِ أكلَفَ مُلبِدِ(8)

(1) تبسم: تضحك ضحكًا خفيفًا، ألمى: صيغة على وزن أفعل من اللمى، وهي سمرة الشفة، وإذا أسمرت الشفاة ظهر بياض الثغر وصفاؤه. منورًا: أقحوانًا ظهر نوره، تخلل: توسط، حر الرمل: خالصه وأكرمه وأحسنه. دعص: كثيب من الرمل ليس بكثير. ند: فيه آثار الابتلال.

(2) إياة الشمس: ضوؤها وشعاعها: شقته: أشربته. اللثات: اللحم الذي تنبت فيه الأسنان. أسف: ذر عليه، تكدم: تعض، الإثمد: الكحل.

(3) حلت رداءها عليه: ألقته وألبسته إياه. نقي اللون: صاف لم يشمه شيء ويشينه، التخدد: اضطراب الجلد وتغضنه.

(4) أمضي الهم: أذهبه وأبعده عنه، ويجوز أن يكون الهم معناه العزم، فيكون معنى أمضي: أنفذ، احتضاره: حضوره، عوجاء: ضامرة لحق بطنها بظهرها، مرقال: صيغة مبالغة من الإرقال: وهو أن يسرع وينفض رأسه، وهو بين السير والعدو، تروح وتغتدي: تصل آخر النهار بأوله في السير.

(5) أمون: يؤمن عثارها، الإران: تابوت الموتى، الألواح: جمع لوح، وهو كل خشبة عريضة، نسأتها: ضربتها بالمنسأة وهي العصا، لاحب: منقاد، تظهر فيه آثار المشي، برجد: كساء مخطط.

(6) المباراة: أن يفعل شخص ما يفعل آخر مغاليًا، فتباري تسابق وتغالب، عتاقًا: إبلاً كرامًا، ناجيات: مسرعات في السير، الوظيف: في اليد من الرسغ إلى الركبة، وفي الرجل من الرسغ إلى العرقوب، مور: طريق، معبد: مذلل.

(7) التربع: رعي الربيع، والإقامة بالمكان، واتخاذه ربعًا، والقف: ما ارتفع من الأرض، ولم يبلغ أن يكون جبلًا، وهو هنا موضع بعينه، الشول: جمع شائلة، وهي الناقة التي خف ضرعها، وقل لبنها، وهي التي أتى على نتاجها سبعة أشهر، المولي: الذي أصابه الولي، وهو مطر يلي مطرًا، الأسرة: بطون الأودية وغيرها، أغيد: ناعم.

(8) تريع: ترجع، المهيب: اسم فاعل من الإهابة: تتقي: من الاتقاء، ذي خصل: ذنب في خصل من الشعر، روعات: جمع روعة، وهي الفزع، الأكلف: الذي في لونه كلفة، ملبد: ذو وبر متلبد.

كَـأنَّ جَـنـاحَـي مـضـرحـيٍّ تَكَنَّفا ... حِفافَيه شُكَّا في العَسيب بِمَسردِ[1]

فَـطَـورًا بِـهِ خَلفَ الزميلِ وتَـارة ... عَلى حَشَفٍ كالشَّنِّ ذاوٍ مُجَـددِ[2]

لَهـا فخذان أُكـمِـلَ النحضُ فيهما ... كـأنهما بـابـا مُـنـيـفٍ مُمـــرِدِ[3]

وَطـــيٌّ مَحـــالٍ كـالحـنـيِّ خُـلـوفُـهُ ... وأجـرِنَـةٌ لُـزَّت بِـداي مُنضَّدِ[4]

كـأنَّ كِـنـاسَي ضـالَـةٍ يُكنِفانها ... وَأطـرَ قِـسـيٍّ تحتَ صُلبٍ مُـؤَيَّـدِ[5]

لَهـا مـرفـقـانِ أفـتَـلانِ كـأنها ... تمـرُّ بِسَلمَي دالـجٍ مُـتَـشـدِدِ[6]

كـقـنـطـرَةِ الـرومـيِّ أقـسَـمَ ربها ... لَتُكتنفن حتى تُشاد بِقَرمَـدِ[7]

صُهابيَةُ العُثنون مـوجَـدَةُ القرا ... بعيدَةُ وَخـدِ الرجلِ مَـوارةُ اليدِ[8]

أُمِـرَّت يَداها فَتلَ شزرٍ وَأُجنِحَت ... لها عَضُداها في سَقيفٍ مُسنَدِ[9]

جُـنـوحٌ دِفـاقٌ عندلٌ ثم أُفرِعَت ... لها كَتِفاها في مُعالي مُصعدِ[10]

(1) مضرحي: نسر أبيض، تكنفا: سار عن يمين الذنب وشماله، حفافيه: جانبيه، شكًّا: غرزًا، العسيب: عظم الذنب، مسرد: إبرة يخرز بها.

(2) الزميل: الرديف، حشف: أخلاف منقبضة لا لبن فيها، الشن: القربة الخلق الجافة، ذاوٍ: ذابل، مجدد: ذاهب لبنه.

(3) أكمل: أتم، النحض: اللحم، منيف: عالٍ مرتفع، ممرد: مشرف.

(4) المحال: فقار الظهر، الحني: جمع حنية وهي القوس، الخلوف: جمع خلف، وهو الضلع، أجرنة: جمع جران، لزت: شدت وضمت، الدأي: فقار العنق، منضد: من التنضيد، وهو وضع الشيء على الشيء.

(5) الكناس: بيت يحتفره الوحش في أصل الشجرة، الضالة: شجرة السدر البري، الأطر: عطف الشيء، وأطر القسي: عطفها وانحناؤها، صلب: ظهر، مؤيد: قوي.

(6) أفتلان: فتلاً فتلاً، سلمي: مثنى سلم، وهو دلو بعروة واحدة، دالج: سقاء يأخذ الدلو من البئر، فيفرغها في الحوض، متشدد: شديد قوي.

(7) القنطرة: الجسر، الرومي: واحد الروم، أقسم: حلف، ربها: مالكها، تشاد: ترفع، القرمد: الآجر.

(8) صهابية: في لونها صهبة، وهي حمرة أو شقرة في الشعر، العثنون: ما تحت لحييها، موجدة: موثقة شديدة، القرا: الظهر، الوخد: أن تزج بقوائمها وتسرع، موارة: من المور، وهو التحرك والجريان على وجه الأرض.

(9) أمرت يداها: فتلت فتلاً شديدًا، والفتل: الشزر: الفتل عن اليسار، أجنحت: أميلت حتى كأنها منكبة: السقيف: صفائح الحجارة، مسند: أسند بعضه إلى بعض.

(10) جنوح: تجنح في سيرها، أي تميل نشاطًا وسرعة: دفاق: متدفقة في سيرها، مسرعة غاية الإسراع. عندل: ضخمة الرأس، أفرعت: عوليت، وأشرفت، معالي: عالٍ، مصعد: مرتفع، رفع إلى أعلى.

كَـأنَّ عُـلـوبَ النِّسعِ في دأيـاتِهـا   مَـوارِدُ من خَلقاءَ في ظَهرِ قَـرْدَدِ(1)
تَـلاقـي وأحـيـانًـا تـبـين كأنها   بَنائِقُ غُرٌّ في قَميصٍ مُقددِ مُليدِ(2)
وَصادِقَتا سَمعِ التوجُّسِ للسري   لهجسٍ خَفِيٍّ أو لِصوتٍ مُندِدِ(3)
مُؤلـلـتـانِ تـعـرِفُ العـتـقَ فيهما   كسامِعَتي شاة بحومل مُـفـرِدِ(4)
وأروعُ نـبـاض أحـذُّ مُلملمٌ   كمرداةِ صخرٍ في صفيحٍ مُصمدِ(5)
وأعلمُ مخـروت من الأنـفِ مـارِنٌ   عتيقٌ متى ترجُم به الأرضَ تزدَدِ(6)
وإن شئتُ سامي واسِطَ الكور رأسُها   وَعامت بِضبعيها نَجاءَ الخَفيدَدِ(7)
وإن شئتُ لم تُرقل وإن شئتُ أرقلت   مخافةَ مَـلـويٍّ من القدِّ محـصَـدِ(8)
أحَلتُ عليها بالقطيعِ فأجذمت   وقـد خَـبَّ آلُ الأمـعـزِ المتوقِدِ(9)
فـذالـت كَـما ذالَـت ولـيـدةُ مجلسٍ   تُـري ربهـا أذيـالَ سَحلٍ مُمَـدِدِ(10)

---

(1) علوب: جمع علب، وهي الأثار، والنسع: حبل مضفور من أدم، الدأيات: فقر الظهر والكاهل، الموارد: طرق الوارد إلى الماء. خلقاء: صخرة ملساء، قردد: أرض مرتفعة صلبة.

(2) تلاقي: يعني الموارد: أي يتصل بعضها ببعض. تبين: تتفرق، البنائق: جمع بنيقة: وهي جيب القميص وطوقه، الدخاريص: مفردها دخريص، وهو ما يوصل به البدن ليوسعه، غر: بيض، مقدد: قديم.

(3) صادقتا سمع: يعني أذنها لا تكذبها إذا سمعت شيئًا، التوجس: الخوف والحذر من شيء يسمع، للسري، أي في السرى، وهو السير ليلًا، المندد: الصوت المرتفع البين.

(4) مؤللتان: مثنى مؤلل، أي محدد، العتق: الكرم والنجابة، سامعتي: أذني، حومل: اسم موضع معين، مفرد: منفرد وحيد.

(5) أروع: قلب حديد، نباض: كثير الحركة والضرب، أحذ: أملس، ململم: مجتمع الخلق، شديد، صلب، مراداة: صخرة تدق بها الحجارة، ولا تكون إلا صلبة، صفيح: صخر عريض، مصمد: محكم موثق.

(6) مخروت: مثقوب، المارن: ما لان من قصبة الأنف، عتيق: كريم، جميل، ترجم: ترمي.

(7) سامي: باري في السمو وهو العلو، الكور: الرحل: وواسط الكور: وسطه، سبحت بضبعها: بعضديها النجاء: السرعة، الخفيدد: ذكر النعام.

(8) ملوي: سوط مفتول، القد: ما قد من الجلد، محصد: محكم، شديد الفتل.

(9) أحلت عليها بالقطيع، أقبلت عليها بالسوط، وصببته عليها، والقطيع: السوط، أجذمت: أسرعت. خب: جرى واضطرب، الآل: السراب الذي يكون نصف النهار عند اشتداد الحر.

(10) ذالت: ماست في مشيها وتبخترت، وليدة: جارية، سحل: ثوب أبيض، ممدد: طويل ينجر في الأرض.

عَلى مِثلِها أمضي إذا قالَ صَاحبي ... ألا لَيتني أفديكَ منها وأفتَدِي[1]

وجاشَت إليهِ النَّفسُ خوفًا وخَالَهُ ... مُصابًا ولو أمسى عَلى غَيرِ مَرصَدِ[2]

إذا القومُ قالوا من فتىً خِلتُ أنني ... عُنيتُ فلم أكسَلْ ولم أتبلَّدِ

ولستُ بِحلالِ التِّلاعِ مخافةً ... وَلَكِن مَتى يَستَرفِدِ القومُ أرفِدِ[3]

فإن تَبغِني في حِلقَةِ القومِ تلقني ... وإن تَقتَنِصني في الحوانيتِ تَصطَدِ[4]

مَتى تأتني أُصبِحكَ كأسًا رويةً ... وإن كنتَ عنها ذا غِنًى فاغنَ وازدَدِ[5]

وإن يلتقِ الحَيُّ الجميعُ تُلاقِني ... إلى ذِروةِ البيتِ الرفيعِ المصمَّدِ[6]

نَدامايَ بيضٌ كالنجومِ وقينةٌ ... تَروحُ علينا بين بُردٍ ومجسَدِ[7]

رَحيبٌ قِطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ ... بجسِّ الندامى بَضَّةُ المتجردِ[8]

إذا نَحنُ قُلنا أسمِعِنا انبرت لنا ... على رِسلِها مطروقَةً لم تشدَّدِ[9]

وما زالَ تشرابي الخُمورَ وَلَذَّتي ... وبيعي وإنفاقي طريفي ومُتلدي[10]

إلى أن تحامتني العشيرةُ كُلُّها ... وأُفرِدتُ إفرادَ البعيرِ المعبَّدِ[11]

---

(1) أفديك: أعطيك فداءك وتنجو، وافتدي: أي منها وأنجو.

(2) جاشت إليه النفس: ارتفعت إليه من الخوف، ولم تستقر، وخاله: ظنه الصاحب، نفسه، مرصد: مكان يرصده فيه العدو، مصابًا: هالكًا.

(3) التلاع: مجاري الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، يسترفد القوم: يسألون رفدي، أرفد: أعطي.

(4) تبغني: تطلبني: حلقة القوم: المكان الذي يجتمعون فيه، تلقني: تجدني هناك، تقتنصني: تطلب قنصي، أي صيدي. الحوانيت: دكاكين الخمار.

(5) أصبحك: أسقيك صبوحًا، ذاغني: أي منها أي عندك منها الكثير، فاغن: أي منها.

(6) المصمد: الذي يقصد إليه الناس في الحوائج والأمور، ذروة البيت: أعلاه.

(7) الندامى: هي أصحاب الشراب، بيض: حسنو الوجوه، كالنجوم: أعلام مشهورون، قينة: أمة مغنية، البرد: ثوب موشي، المجسد: الثوب المصبوغ بالزعفران.

(8) رحيب: متسع، قطاب الجيب: مخرج الرأي منه، رفيقة: لطيفة، بضة: بيضاء ناعمة البدن، المتجرد: الجسم عندما يتجرد من الثياب.

(9) انبرت: شرعت، على رسلها: على تؤدتها ووقارها، مطروقة: فاترة الطرف، لم تشدد: أي ليس في صوتها وقت الغناء شدة.

(10) الطريف والطارف: ما استحدثه الرجل واكتسبه من المال، المتلد والتالد والتليد: المال القديم.

(11) تحامتني: تجنبتني: أفردت: تركت وحدي فريدًا، المعبد: البعير الأجرب الذي طلي بالقطران.

رَأيـتُ بني غَـبراءَ لا يُنكِرونَني ... ولا أهلُ هَـذاكَ الطِّرافِ المُمددِ(1)

ألا أيهـذا اللائمي أحـضُرَ الوَغى ... وَأن أشهَدَ اللذاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي(2)

فإن كُنتَ لا تَستطيعُ دَفـعَ مَنيتي ... فَدَعني أُبـادِرهـا بما مَلَكت يَدي

فَلولا ثَـلاثٌ هُنَّ مِنْ عِيشَة الفَتى ... وُجدِّكَ لَمْ أحْفِل مَتى قَامَ عُوَّدي(3)

فَمِنهُنَّ سَبقي الـعـاذِلاتِ بِشَربةٍ ... كُمَيتٍ مَتى ما تُعلَ بالماءِ تُزبِدِ(4)

وكَـرّي إذا نَـادى المُـضـافُ مُحنَّبًا ... كَسِيدِ الغَضا نَبهته المتـورِّدِ(5)

وَتَقصيرُ يوم الدجنِ والدجنُ مُعجِبٌ ... بِبَهكَنةٍ تحت الـطِّـراف المعمدِ(6)

كـأنَّ الـبُريـنَ والدماليجَ عُلقت ... على عُـشَرٍ أو خِـرَوعٍ لم يُخَضدِ(7)

فَـذرني أروِّي هامتي في حياتها ... مخافة شرب في الحيـاة مـصردِ(8)

كَـريـمٌ يُـروِّي نـفسَـهُ في حَياته ... سَتَعلمُ إن مُتنا غَدًا أينا الصَّدي(9)

أرى قَـبر نـحـامٍ بَـخـيـل بماله ... كَقَبرِ غَـويٍّ في البَطالة مُفسِدِ(10)

تَـرى جُثوَتَين من تُـرابٍ عَليهما ... صَفائِحُ صُمٌّ من صَفيحٍ مُنَضدِ(11)

---

(1) الغبراء: الأرض، وبنو الغبراء: الفقراء، لا ينكرونني: يعرفون مكاني، الطراف: قبة من أدم، الممدد: الواسع العظيم الذي مد بالإطناب.

(2) الوغى: الحرب، الزاجري: الذي يزجرني وينهاني.

(3) من حاجة الفتى: مما يحتاج إليه. الجد: الحظ والنصيب، لم أحفل: لم أبال.

(4) كميت: خمر فيها سواد وحمرة، تعل بالماء: يصب عليها، تزبد: يصير لها زبد.

(5) الكر: العطف والرجوع، المضاف: الخائف والمذعور، والمدرك: الذي لحق به العدو، محنبًا: فرسًا في يده انحناء واحديداب. سيد: ذئب، الغضا: شجر عظيم، نبهته: هيجته وحركته: المتورد: الذي يرد الماء.

(6) الدجن: إلباس الغيم آفاق السماء، معجب: يحبه الناس، البهكنة: المرأة الشابة التامة الخلق، الطراف: البيت من أدام، المعمد: ذي العمد.

(7) البرين: جمع برة وهي الخلخال، الخروع: نبت لين ناعم لا يرعى، لم يخضد: لم يكسر.

(8) ذرني: اتركني، أروي: أسقي وأشبع من الشراب، هامتي: المراد بها نفسي، المصرد: المقلل المقطع.

(9) متنا صدى: متنا وأصبحنا جثتين هامدتين، الصدي: العطشان.

(10) نحام: حريص على المال، غوي: ضال، البطالة: ضد العمل.

(11) جثوتين: مثنى جثوة: وهي هنا كومة التراب، صفائح: جمع صفيحة، وهي حجارة عراض، صم: صلبة، منضد: بعضه فوق بعض.

أرى العيشَ كنزًا ناقصًا كُلَّ ليلةٍ   وَما تنقُصِ الأيـامُ والدهرُ يَنفَدِ[1]
لَعمرُكَ إن المـوتَ مَا أخطأَ الفَتَى   لَكالطِوَلِ المُرخي وَثِنياهُ باليدِ[2]
مَـتَـى مَـا يـشـأ يـقـدْهُ لحتفهِ   وَمَـنْ يَـكُ في حَبل المنيةِ ينقدِ
أرى الموتَ أعداد النفوسِ وَلَا أرى   بَعيدًا غَدًا مَا أقربَ اليومِ مِنْ غَدِ
فَـما لِي أراني وابـن عميَ مالكًا   مَتَى أدنُ مِنه ينأ عَني وَيَبعُدِ[3]
يَـلـومُ وَمَـا أدري عَـلامَ يَلومُني   كَما لَامِني في الحَيِّ قُرطُ بنُ مَعبَدِ[4]
وأيـأسـنـي مِـنْ كُـلِّ خـيرٍ طَلبتُه   كأنَّا وَضَعناه إلى رَمس مُلحدِ[5]
عَـلى غَـيرِ ذَنْـبٍ قُلتُهُ غَـيرَ أنني   نَشَدتُ فَلَمْ أُغفِل حَمولَةَ مَعبَدِ[6]
وَقَـرَّبـتُ بِالقُربى وَجَـدك إنني   مَتى يَـكُ أمـرٌ للنكيثةِ أشـهَـدِ[7]
وَإن أدعَ للجُلّي أكـنْ مِـنْ حُماتها   وإن يَأتِكَ الأعداءُ بالجَهدِ أجهدِ[8]
وَإِن يَقذفوا بِالقَذعِ عِرضَكَ أسقِهم   بِكأسِ حِياضِ المَوتِ قبلَ التهدُّدِ فاسِدِ[9]
فَلو كـانَ مَـولايَ امـرأً هو غَـيرُهُ   لَفَرَّجَ كَـربي أو لأنظرني غَـدي[10]
ولكنَّ مَـولاي امـرُؤٌ هُـوَ خانقي   على الشُّكر والتسآلِ أو أنا مُفتدِ[11]

---

(1) العيش: الحياة، الكنز: المال والثروة.

(2) العمر: الحياة، الطول: الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه، المرخي: الذي أرخى ووسع للدابة، ثنياه: مثني ثني.

(3) أدن: أقترب.

(4) قرط بن معبد: رجل من حي طرف.

(5) أيأسني: أضاع أملي، رمس: قبر، ملحد: وضع في اللحد.

(6) نشدت: طلبت الشيء المفقود، أغفل: ترك، وأهمل، الحمولة: الإبل التي تطيق أن يحمل عليها، معبد: أخو طرفة.

(7) قربت بالقربى: أدللت على مالك بالقرابة، وجدك: حظك، بختك.

(8) الجلي: مؤنث الأجل، الحماة: جمع حام، وهو من يحمي الشيء، ويدفع الأعداء عنه، الجهد: المشقة والشدة، أجهد: أبذل كل ما في وسعي من قوة وطاقة.

(9) يقذفوا: يرموا وينسبوا أقبح الصفات، القذع: القبيح والفحش، العرض: موضع المدح والذم من الإنسان، حياض: جمع حوض، وهذا مثل، أي أوردهم حياض المهالك، التهدد: التهديد والتخويف.

(10) الكرب: الهم والغم، فرج كربي: كشف همي أمهلني إلى الغد.

(11) خانقي: يخنقني، التسآل: السؤال.

بِـلا حَـدَثٍ أحـدثـتُـهُ وكمُحدِثٍ … هِجائي وقَذفي بالشَّكاةِ ومُطردي[1]

وَظُلمُ ذَوي القُربى أشَدُّ مَضاضةً … على المرء من وقع الحُسام المهنَدِ[2]

فَـذَرني وَخُلقي إنني لَـكَ شاكرٌ … وَلَـوْ حَلَّ بَيتي نائيًا عند ضَرغَـدِ[3]

فلو شاء رَبي كنتُ قَيس بن خالدٍ … وَلو شاء رَبي كنتُ عمرو بن مَرثَدِ[4]

فَأصبحتُ ذَا مـالٍ كثيرٍ وزارني … بَـنـون كِـرامٌ سـادَةٌ لمسـودِ[5]

أنا الرجُلُ الـضَّربُ الذي تعرفونهُ … خَشاشٌ كـرأس الحَيَّة المتوقدِ[6]

فآليتُ لا ينفكُّ كشحي بطانةً … لعضبٍ رَقيق الشَّفرتينِ مُهنَدِ[7]

حُسـام إذا مـا قُـمـتُ مُنتصرًا بِهِ … كَفى العودَ مِنهُ البدءُ لَيس بمعضَدِ[8]

أخـي ثقةٍ لا ينثني عَـنْ ضريبةٍ … إذا قيلَ مهلًا قالَ حاجِزُهُ قَـدي[9]

إذا ابتدَرَ القومُ السِّلاح وجدتني … مَنيعًا إذا بَلَّت بقائمه يَـدي[10]

وَبَـرْكٍ هُجودٍ قَـدْ أثـارَت مَخافَتي … بَـوادِيـهـا أمشي بِعَضبٍ مُجَـرَّدِ[11]

---

(1) الحدث: الأمر المنكر، هجائي: هجوي وشتمي، قذفي بالشكاة: رمي بالشكوى، مطردي، أي جعلي طريدًا.

(2) مضاضة: مرارة، وألمًا في القلب، الحسام: السيف القاطع، المهند: المنسوب إلى الهند.

(3) ذرني وعرضي: اتركني ولا تقذفني بالقبيح، نائيًا: بعيدًا بعدًا شاسعًا ضرغد: حرة ببلاد غطفان.

(4) قيس بن خالد: هو قيس بن خالد بن عبد الله، من بني شيبان، وعمر بن مرثد، ابن عم طرفة.

(5) عادني: أتاني، مسود: سيد، اعترف له الناس بالسيادة.

(6) الضرب: الخفيف من الرجال، والظريف، الخشاش: الرجل الماضي في الأمور. المتوقد: الذكي الكثير الحركة.

(7) آليت: حلفت، لا ينفك: لا يزال ملازمًا، الكشح: ما بين الخاصرة إلى الضلع الخفي، والمقصود الجنب، بطانة الثوب: ضد ظهارته. عضب: قاضب، الشفرتان: حدا السيف.

(8) الحسام: القاطع من السيوف، قمت منتصرا به: انتصرت من ظلم، العود: الضربة الثانية. البدء: الضربة الأولى. المعضد: الرديء من السيوف الذي يمتهن في قطع الشجر، وهو السيف الكليل.

(9) أخي ثقة: أي هذا السيف أهل للثقة به لمضائه حدته، لا ينثني: لا يرجع. الضريبة: المضروبة. مهلاً: تأن وتمهل، حاجزه: حده. قدي: حسبي أي فرغ من القطع وانتهى.

(10) ابتدر القوم السلاح: تبادروا السلاح، وتسابقوا عليها لأمر دهمهم. منيعًا: ممتنعًا لا يقدر عليه أحد، بلت: ظفرت. قائم السيف: مقبضه.

(11) برك: إبل باركة، هجود: جمع هاجد، وهو النائم، أثارت: حركت وأفزعت، بواديه: أوائله، عضب: سيف قاطع. مجرد: مسلول من غمده.

فَمَرت كَهاةٌ ذاتُ خَيفٍ جُلالة   عَقيلةُ شَيخٍ كالوبيلِ يَلَندِدِ[1]
يَقولُ وَقَد تَرَّ الوَظيفُ وَساقُها   أَلَستَ تَرى أَن قَد أَتَيتَ بِمُؤيِدِ[2]
وَقالَ أَلا ماذا تَرونَ بِشارِبٍ   شَديدٍ عَلَينا بَغيُهُ متعمِّدِ[3]
وَقالَ ذَروهُ إِنَّما نَفعُها لَهُ   وَإِلّا تَكُفّوا قاصِيَ البَركِ يَزدَدِ[4]
فَظَلَّ الإِماءُ يَمتَلِلنَ حُوارَها   وَيُسعى عَلَينا بِالسَّديفِ المُسَرهَدِ[5]
فَإِن مُتُّ فَانعيني بِما أَنا أَهلُهُ   وَشُقّي عَلَيَّ الجَيبَ يا اِبنَةَ مَعبَدِ[6]
وَلا تَجعَليني كَامرِئٍ لَيسَ هَمُّهُ   كَهَمّي وَلا يُغني غَنائي وَمَشهَدي[7]
بَطيءٍ عَنِ الجُلّى سَريعٍ إِلى الخَنى   ذَلولٍ بِأَجماعِ الرِجالِ مُلَهَّدِ[8]
فَلَو كُنتُ وَغلاً في الرِجالِ لَضَرَّني   عَداوَةُ ذي الأَصحابِ وَالمُتَوَحِّدِ[9]
وَلَكِن نَفى عَنّي الرِجالَ جَراءَتي   عَلَيهِم وَإِقدامي وَصِدقي وَمَحتِدي[10]

(1) كهاة: ناقة ضخمة، والخيف: جلد ضرع الناقة المشتمل عليه. جلالة: عظيمة. عقيلة شيخ: خير إبله وأفضلها، الوبيل: العصا، شبه الشيخ بها لطول سنه وهزاله وضمره.

(2) ترّ: انقطع وسقط. الوظيف: ما بين الرسغ والساق، وفي اليد الرسغ والذراع. مؤيد: داهية عظيمة، وأصلها في اليد. وهي القوة، كأنها داهية ذات شدة وقوة.

(3) بغيه: ظلمه. معتمد: يفعل الأفعال السيئة عمدًا، وعن قصد.

(4) فقال: أي الشيخ. ذروه: اتركوه، يعني طرفة. قاصي البرك: ما ذهب من الإبل بعيدًا، تكفوا: ترددوا وترجعوا، يزدد: يكثر من عقر الإبل.

(5) الإماء: جمع أمة، وهي المملوكة والمقصود هنا الخدم، يمتللن: يشوين في الملة وهي الرماد الحار والجمر، حوارها: ولدها الذي أخرج من بطنها. يسعى علينا: يؤتى إلينا، السديف: قطع السنام، المرهد: المتناهي في السمن.

(6) انعيني: أشيعي خبر وفاتي، بما أنا أهله: أي اذكريني بما أنا أهله، ومشهور به من الأفعال الحميدة، والخصال الكريمة، وشقي على الجيب: أي القميص كله، ابنة معبد: بنت أخيه معبد.

(7) الهم هنا: معناه ما يهم به الأمور، لا يغني غنائي: لا يقوم مقامي، ولا ينفع نفعي، مشهدي: شهودي المجالس وهو حضوره، أو شهودي الوقائع وهو الاشتراك فيها.

(8) الجلي: الأمر العظيم. الخنى: الفحش والفساد. ذلول: صيغة على وزن فعول من الذي، ملهد: مدفع مضروب.

(9) الوغل: الضعيف، ذي الأصحاب: من كانت معه جماعة كثيرة. المتوحد: المنفرد الذي ليس له أصحاب ولا أتباع.

(10) نفى: أبعد، جراءتي: شجاعتي. صبري: ثباتي في الشدائد. إقدامي: تقدمي في المواقف الخطيرة، وسبقي في الهجوم عند القتال. محتدي: أصلي الكريم، وحسبي العظيم.

إذا ابـتـدَرَ الـقَـومُ الـسِّـلَاح جِـفـاظًا عـلى عَـوراتـهِ والـتـهـدُّدِ
عَلى مَوطنٍ يَخشى الفَتى عِندَهُ الرَّدَى مَتى تعتَرِكْ فيه الفَرائِصُ تُرعَدِ[1]
وَأصـفَـرَ مضبوحٍ نَظرتُ حِـواره عَلى النار واسْتودعْتُهُ كَفَّ مُجمِدِ[2]
لَـعَـمْـرُكَ مـا أمـري عَـلَيَّ بغمة نَهـاري ولا ليلي عَـلَيَّ بِسَرمَـد
سَتُبْدِي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلا ويَأتيك بالأخبارِ من لم تُـزوِدِ[3]
ويأتيكَ بالأخبارِ من لم تَبِع لَهُ بَتاتًا ولم تضرب لَهُ وقتَ مَوعِدِ[4]

إن وظيفة الضمير وحالات ظهوره (منفصلًا ومتصلًا) واستتاره، وجنسه وصيغته كما سنرى في نصي التطبيق وهما المعلقتان، يكشفان التعانق بين النحو والمعنى في النص الشعري، وكيفية الاستفادة من هذا الترابط في فهم النص في الشعر الجاهلي، فإن تعانق النحو والدلالة أو التفاعل بين الوظائف النحوية والمعاني الدلالية بعبارة أستاذنا الدكتور محمد حماسة يولد قيمة للنص ويكسبه نصيته، بحيث لا يصبح النحو مجرد قواعد، بل يصبح فاعلًا في إنتاج النص وإكسابه دلالته الخاصة، وهذا ما سوف توضحه المباحث التالية؛ حيث سأقوم بعرض علاقة الضمير والفعل من حيث التعدي واللزوم، والضمير وأحرف المضارعة وإسناد الضمائر المرفوعة، والضمير وظاهرة التقديم والتأخير، والضمير وألفاظ التوكيد، وحروف الجر...

(1) الموطن: في الأصل، معناه: محل الإقامة، يخشى: يخاف. الردى: الهلاك. تعترك: تزدحم، الفرائص: جمع فريصة، وهي لحمة تحت الثدي، مما يلي الجنب عند مرجع الكتف، وهي أول ما يرعد من الإنسان، ومن كل دابة عند الفزع.
(2) القدح: السهم قبل أن يراش وينصل، أي قبل أن يوضع فيه الريش والنصل. مضبوح: غيرته النار وأثرت فيه وفعل به ذلك ليصلب. نظرت: انتظرت. حواره: ما يعود به ويرجع به. على النار: عند النار. استودعته: أودعته. المجمد: البخيل الذي يأخذ بكلتا يديه ولا يخرج من يديه شيء.
(3) ستبدي: ستظهر.
(4) تبع: هنا بمعنى تشتري. البتات: الزاد، وكساء السفر، ومتاع البيت.

في قول طرفة:

فَمَرَّت كَهاةٌ ذاتُ خَيفٍ جُلالة عَقيلةُ شيخٍ كالوبيل يَلَنْدَدِ

نجد أن الفعل الماضي قد جاء (مر) مقترنًا (بتاء التأنيث الساكنة) للدلالة على الفاعل، فطابق الفعل الفاعل المؤنث، باقترانه (بتاء ساكنة)، واكتفى الفعل بفاعله وهو الفعل اللازم، ويصف سيبويه الفعل اللازم بقوله: «أما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد، جلس عمر»[1].

أما في البيت القائل:

تَرَبَّعتِ القُفّينِ في الشَّولِ ترتعي حدائِقَ مولى الأسرة أغيدِ

فالفعل (تربع) والفعل (ترتع) فعلان متعديان، فالأول جاء فاعله ضميرًا مستترًا تقديره (هي) يعود على (جمالية)، في قوله:

جمالِيَّةٍ وجناءَ تَردي كأنها سَفَنَّجَةٌ تبري لأزعَرَ أربَدِ

والفعل المضارع (ترتع) تعدى إلى المفعول به المنصوب (حدائق)، وفاعله الضمير المتصل المخاطب (الياء).

وكذلك قوله:

بِلا حَدَثٍ أحدثته وكَمُحدِثٍ هِجائي وَقَذفي بالشكاةِ ومُطردي

تعدى الفعل المقترن بالهمزة في (أوله) إلى المفعول به الذي ورد ضميرًا متصلًا بالفعل هو (الهاء)، والأصل في الفعل (حدث) أن يرد لازمًا. وأجاز الفراء[2] وغيره من النحاة[3] تعدي الفعل بواسطة زيادة (الهمزة في أوله)، «بتت عليه القضاء وأبته

(1) الكتاب: 1/ 33، 205.

(2) انظر: أبا حاتم السجستاني (سهل بن محمد)، كتاب فعلت، وأفعلت، ص 175، وإعراب القرآن للنحاس، النساء، 101.

(3) الارتشاف 937، وانظر (الحملاوي) أحمد: شذا العرف، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ت ص 48.

وذكر أنهما لغتان»[1]، وذكر الفراء[2] أن (أفتنت فلانًا) لغة تميم وربيعة، وقيس وأسد، وجميع أهل نجد، وأجاز الخليل وأبو عمرو، وأبو حنيفة، وأبو عبيدة، وأبو زيد، وابن الأعرابي» (أبرقت السماء، وأرعدت، وأبرق فلان، وأرعد بمعنى هدد وأوعد»[3].

ونلاحظ هنا أن إسناد المصادر (الهجاء، والقذف)، والفعل أحدث إلى الضمير (ياء المتكلم) قد دل على شدة الاتساق والتلاحم بين الفعل وفاعله، وبين المصادر والضمير؛ مما يدل على أنها له هو، وليس لغيره.

وفي قوله:

وَأصـفَـرَ مضبوحٍ نظرتُ حِـواره ... على النار وَاسْتودعتُهُ كفَّ مُجمِدِ

تعدي الفعل المضارع (استودع) إلى المفعول به الثاني بسبب اقترانه بـ (الهمزة + السين + التاء) في صدره[4]، حيث تعدى -هنا- إلى المفعولين، هما الضمير المتصل (الهاء) والاسم الظاهر المنصوب (كف)، وجاء الفاعل ضميرًا متصلًا (التاء)، والأصل في الفعل (أودع) أن يتعدى إلى مفعول به واحد.

الضمير وأحرف المضارعة

قال طرفة:

خَــذولٌ تُــراعــي رَبـربًـا بِخَميلَة ... تَـنــاوَلُ أطــرافَ الـبريـر وتـرتَـدي

لقد ذكر النحاة أن أحرف المضارعة (أنيت) تدل وتطابق في الغالب الفاعل في جنسه نحو قوله:

---

(1) إعراب القرآن للنحاس - النساء- آية 101.

(2) المصدر السابق.

(3) انظر: ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)، إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، 2006، 193، 226.

(4) شذا العرف، ص 48.

أرى قَبْرَ نحامٍ بَخيلٍ بِمالِه كَقَبرِ غَويٍّ في البطالةِ مُفسِدِ

فالفعل (أرى) مضارع الفعل الماضي (رأى) فالألف دلت على جنس الفاعل (المفرد المتكلم)، وهو ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، ذكر النحاة شيوع ورود الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل (أرى) وتقديره (أنا)، وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بقوله: «أكثر ما يستعمل مع المتكلم»[1].

وقد أشرت في الفصل الأول من هذا الدراسة إلى العلاقة بين الضمير وأحرف المضارعة، أما في قول الشاعر: «خذول...» فلم يرد الفعل (تناول) مطابقًا فاعله المؤنث المستتر وتقديره (هي)، يعود على الظبية التي دل عليه نعته (خذول)، والأصل في التركيب: (تتناوله أطراف البرير).

لكن الشاعر استثقل الجمع بين التاءين فحذف أحدهما، وأتى بالكلام على هذه الصورة ليتوافق التركيب مع المعنى الذي يريده.

الجمع بين التاءين

لقد اتفق النحاة[2] في جواز الخروج أو عدم المطابقة بين الفعل وجنس الفاعل كما اختلفوا في تحديد أي التاءين المحذوفة.

فذكر ابن هشام[3] والكوفيون أن التاء هي (تاء المضارعة دون الأصلية)، وخالفهم البصريون[4] فذهبوا إلى أن التاء المحذوفة هي (التاء الثانية)، أما الفراء[5] والأنباري[6] فقد أجازا حذف التاء الأولى أو الثانية (على السواء) وذكر أبو حيان[7] أن حذف ما لم يدخل لمعنى أولى.

---

(1) شرح المفصل: 7/ 79.

(2) الكتاب: 2/ 38، 39، وانظر: الإنصاف، مسألة (93)، 2/ 648.

(3) شرح التصريح، 1/ 304.

(4) المصدر السابق 1/ 304.

(5) معاني القرآن: 1/ 126، 129.

(6) شرح التصريح، 1/ 304.

(7) الارتشاف: 2/ 412، وانظر: المصدر السابق 1/ 304.

إسناد الضمائر المرفوعة

يتعرض البحث هنا إلى معالجة إسناد الضمائر المرفوعة ليبين أثرها في ترابط النص واتساق أجزائه:

قال طرفة:

إذا القومُ قَالوا مَنْ فتىً خِلتُ أنني　　عُنيتُ فلم أَكْسَلْ ولم أتبلدِ

فقد جاء الفاعل ضمير رفع متصل (تاء المتكلم) للفعل الماضي (خال) وقال:

فَآليتُ لا ينفك كَشحي بِطانةً　　لعضبٍ رقيق الشفرتين مُهندِ

جاءت جملة القسم بفعل القسم (آلى) فعل ماضٍ، وورد فاعله ضميرًا متصلًا به (التاء) وجملة القسم جاءت جملة اسمية منسوخة بـ (لا ينفك) الدالة على استمرار وقوع الحدث[1].

وقال:

فأصبحتُ ذا مالٍ كثيرٍ وَزارني　　بَنونَ كِرامٌ سادةٌ لمسودِ

جاء اسم أصبح ضميرًا متصلًا بها (تاء المتكلم)، فالفعل (أصبح) فعل ناسخ يرفع المبتدأ الذي جاء (متصلًا به)، وينصب الخبر.

ويذكر النحاة والصرفيون أن «من أسباب تسكين لام الفعل وبنائه عليه، دخول ضمائر الرفع عليه، وهي تاء الفاعل، مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة، ونا الفاعلين، ونون النسوة»[2].

فيبنى الفعل الذي اتصلت به هذه الضمائر على السكون، وتصبح جزءًا منه، كالكلمة الواحدة، فيتأثر البناء بسبب هذا التضام، وينطبق عليه قانون البناء الواحد، فيتأثر بسبب هذا التضام، وينطبق عليه قانون البناء الواحد من حيث

---

(1) انظر: الكتاب، 3/ 104.

(2) د. فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، دار غريب للطباعة والنشر، 265.

النطق، ولكراهية توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك نحو: ضربت، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضربنَ[1].

الضمير وظاهرة التقديم والتأخير

يتم التقديم والتأخير لغاية نحوية وبلاغية، ويساعد الضمير في هذه العلمية، وهنا يساهم في اتساق النص وتماسك عناصره.

واللافت للنظر أن البلاغيين هم الذين أولوا مسألة التقديم والتأخير عنايتهم أكثر من النحاة، وإن كان اعتمادهم في الأساس على القاعدة النحوية، ولكن تقصد فكرة التأويل والتخريج لمسائل التقديم والتأخير كما يلي:

لأن الألفاظ قوالب للمعاني فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي بحسب ترتيبها الطبيعي، وقد ركز النحاة على أن رتبة المسند إليه التقديم؛ لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير؛ لأنه هو المحكوم به، وما عداهما توابع ومتعلقات. وقد يعرض لبعض الكلم من المزايا ما يدعو إلى تقديمه، وإن كان حقه أن يتأخر؛ فيحدث ما يمكن أطلق عليه أستاذنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عوارض التركيب.

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز إلى أن للتقديم فوائد كثيرة، فهو "جم المحاسن، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة".

ويكون التقديم لأسباب تتعلق كما أشرت بالمعنى، ومن هذه الأسباب:

أ- زيادة في المعنى وتحسين اللفظ، مثل إفادة التخصيص، ومثالنا في ذلك قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[2] فقد تقدم الجار والمجرور، وأفاد معنى هو التخصيص.

---

(1) اللغة العربية مبناها ومعناها: 199.

(2) القيامة: 22-23.

ب- زيادة في المعنى فقط، نحو قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾[1]، فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة دون سواه، ولو أخر لم يفد الكلام ذلك.

ج- ما يتكافأ في التقديم والتأخير وليس لهذا الضرب شيء من البلاغة أو البيان، فالتقديم والتأخير فيه سواء، نحو قول الشاعر:

وكانت يدي ملأى به ثم أصبحت (بحمد إلهي) وهي منه سليب

والتقدير: ثم أصبحت وهي منه سليب بحمد الله.

أشكال التقديم

1- المسند إليه:

يتقدم المسند إليه لأغراض أهمها:

أ- أنه الأصل إذ هو المحكوم عليه، ولا متقضي للعدول عنه، نحو: الحق فوق القوة.

ب- ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقًا إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

ج- تعجيل المسرة للتفاؤل؛ لأن السامع إذا سمع في ابتداء الكلام ما يشعره بالسرور فرح به، نحو الله مع المحتاجين.

د- التبرك بالمتقدم: مثل: اسم الله اهتديت به.

هـ- إفادة التخصيص: إذا كان الخبر فعلًا وولي المسند إليه حرف النفي، نحو: ما أنا قلت هذا، أي لم أقله، وهو مقول لغيره، لا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول. لكن تريد أن تنفي أنك قائل له. فإن لم يل المسند إليه حرف النفي فإما أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة أفاد تقديمه لأحد أمرين:

---

(1) الزمر: 66.

الأول، تخصيصه بالمسند: ردًا على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كما تقول: أنا سعيت في حاجة فلان، وعلى الأول يؤكد بنحو: لا غيري، وعلى الثاني بنحو وحدي، ومن الواضح في ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[1] أي: لا يعلم أسرارهم ولا يطلع على دخائل ما أبطنوا من الكفر إلا نحن.

الثاني: تقوية الحكم وتقريره لدى السامع بدون تخصيص كقولك: هو يعطي الجزيل، وهو يحب الثناء، ألا ترى أنك لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا يحب الثناء.

ومما رأت العرب تقديمه كاللازم كلمات (مثل، وغير)؛ إذ استعمل كناية من غير تعريض نحو مثلك لا يبخل، وغيري يفعل كذا، على معنى أنك لا تفعله، لا أن تعرض بإنسان آخر. واستعمال (مثل، وغير) على تلك الشاكلة مما ركز في الطباع وجرى على جميع الألسن، فمن نحا بهما غير هذا النحو فقد قلب الكلام عن جهته، وغيَّره عن صورته، وما ذاك إلا لأنه قد غفل عن سر تقديمهما، وهو إفادة تقوية الحكم وتأكيده.

و- إفادة التعميم، والنص على شمول النفي (عموم السلب)، وذلك حين تتقدم أداة العموم ككل، وجميع ونحوهما على أداة النفي، وهي غير معمولة للفعل المنفي، فيتوجه النفي إذ ذاك إلى أصل الفعل، ويعم كل أفراد ما أضيف إليه، نحو قول الشاعر:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تدعي   عليَّ ذَنْباً لَمْ أَصْنَعِ

وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كانت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وذلك يقتضي ألا يشذ عنه شيء. أما إن قدم النفي على أداة العموم لفظًا، أو تقديرًا بأن قدمت أداة العموم على الفعل المنفي وأعمل فيها كقولك، كل الدراهم لم آخذ، توجه النفي إلى الشمول خاصة، دون أصل الفعل،

---

(1) التوبة: 101.

وأفاد الكلام نفي المجموع (سلب العموم)، فيحتمل ثبوت البعض، كما يحتمل نفي كل فرد. يدل على ذلك الذوق والاستعمال، وهذا الحكم أكثري، وليس بكلي، بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[1].

2- تقديم المسند

يقدم المسند لأغراض منها:

أ- تخصيصه بالمسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[2].

ب- التنبيه على ابتداء دون حاجة إلى تأمل في الكلام على أنه خبر لا نعت كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[3].

3- التفاؤل بسماع ما يسر المخاطب، نحو:

سعدت بغرة وجهك الأيام ... وتزينت بلقائك الأعوام

3- التشويق إلى ذكر المسند إليه، ويكثر ذلك في باب المدح، كقول محمد بن وهيب يمدح المعتصم:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وفي باب الوعظ كقول أبي العلاء المعري:

وكالنار الحياة فمن رماد ... أواخرها وأولها دخان

وقد جاء تقديم الضمير في نص المعلقتين متنوعًا، فتارة يتقدم المفعول به الضمير على الفاعل، وتارة يتصدر الضمير الجملة، إلى غير ذلك من الحالات التي سأقدمها في السطور التالية:

---

(1) البقرة: 276.
(2) المائدة: 120.
(3) الأعراف: 24.

ومن ذلك قول طرفة في معلقته:

سَقَتْهُ إياه الشمسِ إلا لثاته   أُسِفَّ وَلَمْ تكدم عَلَيه بإثمِدِ

لقد تقدم المفعول به على الفاعل لورود الأول ضمير نصب متصل بالفعل، فالضمير المتصل (الهاء) ضمير الغائب تقدم على الفاعل (الشمس) لورود الأول المفعول به ضميرًا متصلًا ورتبة المفعول -هنا- واجبة التقدم عند النحاة[1].

وقد أشار سيبويه إلى أن المتكلم يقصد بتقديم أي جزء في الجملة إلى ما يفيده أو ما يريد تخصيصه، أو التأكيد عليه، حيث إن الاسم يقدم للدلالة على أحد معينين[2]:

الأول: الحصر، أي تخصيص الفعل بالاسم المتقدم.

الثاني: التأكيد: أي تأكيد نسبة الفعل إلى الاسم المتقدم دون أن يتضمن ذلك بالضرورة حصر الفعل المتأخر في الاسم المتقدم، فستقته إيه الشمس، فقد دل على أن السقي كان مخصصًا ومحصورًا فيه (الضمير العائد على ...).

وذكر صاحب نهاية الأرب: «أن السبب في هذا التأكيد أنك إذا قلت مثلًا: زيد فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه، فيحصل للسامع تشوق إلى معرفته، فإذا ذكرته قبلته النفس قبول العاشق معشوقه، فيكون ذلك أبلغ في التحقيق، ونفي الشك والشبهة؛ ولهذا تقول لمن تعده: أنا أعطيك، أنا أكفيك، أما أقوم بهذا الأمر، وذلك إذا كان من شأن من يسبق له وعد أن يعترضه الشك في وفائه؛ ولذلك يقال في المدح أنت تعطي الجزيل، بل أنت تجود حين لا يجود أحد»[3].

قال طرفة:

أنا الرجلُ الضربُ الذي تَعرِفونَهُ   خشاشٌ كرأس الحية المتوقدِ

(1) شرح المفصل: 3/ 191.

(2) الكتاب: 4/ 216.

(3) النويري: (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد)، نهاية الأرب في فنون العرب، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة 1994، 7/ 67.

فالضمير (أنا) جاء متصدرًا الجملة، وهو ضمير المتكلم المنفصل، فالشاعر أراد تركيز المعنى بتجريده مما يتصل به من صفات هو بعيد عنها، فـ(أنا) ضمير بدل الاسم الظاهر (شخصية واسم الشاعر) يكون منه أو هو.

وكذلك نجد (الذي) الاسم الموصول تقدم جملة الصلة الفعلية ذات الفعل المضارع (تعرف)، وقد اشتملت الجملة ضميرًا متصلًا (الهاء) ضمير الغائب المفرد عائدًا على الاسم الموصول (الذي)، مطابقًا له في الإفراد والتذكير، أما الاسم الموصول (الذي) الدال على المفرد العاقل فقد وقع صفة للمعرفة المتقدم عليها.

وأشار النحاة إلى ورود جملة الصلة فعلية، فعلها (ماضٍ، أو مضارع) واشترطوا ورود ضمير مطابق للاسم الموصول في الإفراد والتذكير، تحتويه جملة الصلة؛ ليؤدي وظيفته ربط الجملة بالاسم الموصول ومؤذنًا بتعلقها بالاسم الموصول.

وأيضًا قوله:

وَيَأتِيكَ بالأخبارِ مَنْ لم تبع لَهُ   بَتاتًا ولم تَضرِبْ لَهُ وقتَ مَوعِدِ

جاءت (من) الدالة على العاقل متصدرة الجملة الفعلية المنفية بـ(لم) وقد اشتملت جملة الصلة ضميرًا عائدًا (الهاء) وجاءت من بموقع (الفاعل المرفوع).

قال:

ترَبَّعتِ القُفَّيْنِ في الشول ترتعي   حَدائِقَ مولي الأسرة أغْيَدِ

يذكر النحاة وجوب تقديم الحال على صاحبها في موضعين:

الأول: إذا كان صاحب الحال مضافًا إلى ضمير مطابقه، نحو: تربعت، فجملة (ترتعي...) جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع وموضعها النصب على الحال، والجملة غير مصدرة بـ(قد) أو (الواو)، وقد تضمنت ضميرًا عائدًا على صاحب الحال، وذكر الجرجاني عن خلوها من قد أو الواو: «إذا كانت جملة من فعل وفاعل والفعل المضارع مثبت غير منفي، لم يكد يجيء بالواو».

الثاني: إذا كان صاحب الحال محصورًا فيه، بإنما باتفاق، نحو: إنما جاء راكبًا زيد.

وإلا عند الجمهور، لما يلزم التأخر من فساد المعنى بجعل غير المحصور محصورًا ويجعل المحصور غير محصور.

الضمير وألفاظ التوكيد:

هناك ارتباط وثيق بين الضمير وألفاظ التوكيد؛ فكل ألفاظ التوكيد المعنوي تقترن بضمير، وهنا يؤدي الضمير دوره في ربط أجزاء النص.

ومن ذلك قول طرفة:

إلى أن تحامتني العَشيرةُ كُلُّها وَأُفـــرِدتُ إفـرادَ البعيرِ المُعبدِ

فقد أفاد لفظ (كل) المقترن بضمير الغائب المتصل توكيد معنى الاسم المعرفة، والضمير المقترن بـ(كل) جاء مطابقًا في الجنس والعدد والتعريف، وذكر سيبويه[1] إفادة (كل) توكيد معنى اسم المعرفة، كما أشار بعض النحاة[2] إلى أن (كل) أقوى ألفاظ التوكيد، فألزموا مطابقته للاسم المؤكد في العدد والجنس والتعريف، وذلك بإضافته إلى ضمير مطابق الاسم المؤكد الذي يعود إليه.

الضمير وحروف الجر

قال طرفة:

وَوَجهٌ كأنَّ الشَّمسَ حَلَّت رداءَها عليه نَـقِـيُّ الـلـونِ لم يَـتَـخَـدَّدِ

اقترن حرف الجر (على) بالضمير الغائب المتصل (الهاء) (عليه)، فأفادت (على) معنى الاستعلاء في التركيب، قال سيبويه: «أما على فاستعلا الشيء»[3].

(1) الكتاب، 2/ 11.
(2) الأصول في النحو، 219.
(3) الكتاب: 4/ 230.

أيضًا قوله:

فَظَلَّ الإماءُ يمتَلِلن حُوارها ... وَيَسعى عَلَينا بالسديفِ المُسَرْهَدِ

استخدم الشاعر (على) مقترنة بالضمير (نا) جماعة المتكلمين المتصلة بمعنى (إلى) وأجاز الفراء[1] وغيره من النحاة[2] ورود على بدلالة (إلى).

قلبت ألفها (ياء) بسبب اقترانها بالضمير، وذكر صاحب شذا العرف «تمال الفتحة بل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد تقدمت، وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه، فلا تمال فقد إلا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضي في كل، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني وكلاهما في الثالث، واستثنوا من ذلك ضميري (ها) و(نا) فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالها[3].

وقال طرفة:

لَهَا فَخِذانِ أُكمِلَ النَّحضُ فيهما ... كأنهما بابا مُنيفٍ مُمَرَّدِ

تجد أن الضمير (الياء) ضمير الغائبة المتصل، جاء في محل الاسم المجرور بحرف الجر (اللام)، وقد ذكر النحاة أن هذه (اللام) تؤدي معنى التملك أو استحقاق الشيء وسماها سيبويه[4] (لام الإضافة) ومعناها التملك، واستحقاق الشيء ووافقه المبرد[5] مسميًا إياها (لام التملك)، والضمير (الهاء)، تعود على ناقته حيث يصف الشاعر ناقته، والتي ذكر وصفها من البيت الحادي عشر؛ قبل ستة أبيات، بقوله:

---

(1) معاني القرآن: 1/ 324.

(2) الارتشاف: 476، 477، الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ 1992م، 470.

(3) شذا العرف، 163.

(4) الكتاب: 4/ 217.

(5) المقتضب: 139، 4/ 143، 254، 255.

وَإِنِّي لأمضي الهَمَّ عند إِحْتِضارِه   بِعوجاء مرقالٍ تَـروحُ وتَغْتَدِي

وحرف الجر (اللام) يرد مكسورًا مع الاسم الظاهر، ومفتوحًا مع الضمير[1]، واللام المكسورة مع الاسم الظاهر، كقوله:

لِخَـوْلَـةَ أطـلالٌ بِـبُرْقَـةِ ثَهمد   تلوحُ كباقي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

ويذكر عن لهجات العرب أن قبيلة طيئ كانت تقف على ضمير الغائبة المتصل (ها) بغير الألف؛ أي بحذف ألفها نحو القول المشهور: «والكرامة ذات أكرمكم الله به» أي بها. والاصل بالوقف على ضمير الغائبة المتصل يكون بإبقاء ألفها[2].

قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾[3]. فالوقف القرآني على ضمير الغائب المتصل فرق بين ضمير الغائب وضمير الغائبة، وكذلك كثير من لهجات العرب والشعر العربي كما رأينا عند النابغة وطرفة شاعري الدراسة، وإن ورد في شعر غيرهم اعتبروه ضرورة.

وقال طرفة:

فَما لي أراني وابـن عَـمِّـيَ مالكًا   متى أدنُ مِنهُ يَنأ عَنِّيَ وَيَبْعُدِ

اقترنت (عن) بالضمير المتصل (ياء المتكلم) ودلت على معنى المجاورة.

وذكر النحاة أن حرف الجر (على) يكون اسمًا إذا جاء بعده الفعل المتصل به ضمير المخاطب، وعللوا ذلك بقولهم: «لأنها لو جعلت حرفًا في ذلك لأدى إلى تعدي فعل المخاطب إلى ضمير المتصل. وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب وما حمل عليها»[4].

(1) من أسرار العربية: 230.
(2) السابق: 230.
(3) سورة الزلزلة: آية 1.
(4) الجنى الداني، 472.

لقد استخدم طرفة الضمير بأشكاله حوالي ثلاثمائة وتسع وخمسين مرة، وذلك يدل على مكانة الضمير ودوره في ترابط النص، وإدراك الشاعر لدور الضمير، فإن هذه الكثرة أو هذا التواجد اللافت للنظر للضمير في المعلقة لم يأتِ اعتباطًا وإنما جاء مقصودًا ومرتبًا ومحكمًا لإحكام بناء النص ككل، حتى ليبدو كأنه قطعة واحدة لا انفصام بين عراها، وبذلك يتحقق للنص تماسكه واتساقه.

***

الخاتمة

استطاع البحث أن يسجل عددًا من النتائج فضلًا عما وقف عليه من تفصيلات قررت في مواضعها. ومن هذه النتائج:

1. استعمل النحاة مصطلحات غير الضمير للتعبير عن مفهوم الضمير مثل: مصطلح المضمر، والمكنى.
2. اختلف المحدثون في الأصناف النحوية التي تندرج تحت مصطلح الضمير.
3. البنية العميقة للضمائر كانت محل اختلاف بين النحاة القدامى والمحدثين.
4. الأصل في الضمائر أن تكون متصلة؛ لأنها أقل حروفًا من المنفصل؛ فيكون النطق بها أخف، وكانت هذه هي العلة التي من أجلها قال النحاة إن العرب لا تستعمل المنفصل في المواقع التي يمكن فيها استعمال المتصل، واستثنوا من هذه القاعدة موضعين.
5. احتاجت العربية الضمائر المنفصلة؛ لأن وجودها بالعربية إشارة إلى أن هناك أسبابًا للفصل، وقد حصر النحاة أهم أسباب الحاجة إلى استعمال الضمير المنفصل، ومواضع جواز استعمال المتصل والمنفصل.
6. أسباب استتار الضمير متعددة منها: الإيجاز، والإبلاغ.
7. حصر النحاة مواضع استتار الضمير في خمسة مواضع.
8. تعدد المصطلحات الدالة على ضمير الفصل دليل على أن المصطلحات النحوية مرت بمرحلة عدم استقرار.
9. استعمل العرب ضمير الفصل للتأكيد على عدد من الوظائف الاتصالية منها: أن المتلقي ينتظر ويتوقع ما لا بد من ذكره، وأن الكلام لم يتم بعد، ومنها: أنهم كانوا يستعملونه لتأكيد كلامهم.

10. من الوظائف الدلالية لضمير الشأن أنه يدل على تعظيم الأمر، وتعظيم الشأن؛ لذلك أوجب النحاة أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، وذكر النحاة أنه يقصد به الإبهام أيضًا.

11. هناك علاقة وثيقة بين الضمير والمبهمات تتمثل في البناء والجمود، والتعريف.

12. الضمير أصل الروابط، ويرجع النحاة ذلك لأسباب منها: أن الضمير موجود في كل أنواع الجمل، فهو يربط معظم الجمل، فهو يربط بين المبتدأ وخبره، وبين جملة الصلة والاسم الموصول، وأجزاء الجملة الوصفية، وبين الحال الجملة وصاحبها. وأن هناك مواضع لا يربطها إلا الضمير، مثل: جملة النعت، وأن الضمير يربط به بكل أحواله المختلفة بارزًا أو مستترًا أو محذوفًا. وقد ظهرت كل هذه الظواهر النحوية في شعر طرفة وشعر النابغة وقد فُصِّل ذلك في مواضعه من البحث.

13. ذهب النحاة إلى أن الربط بالضمير يتطلب المطابقة بين الضمير ومرجعه، في اللفظ والمعنى، وبذلك يكون للربط بالضمير شرطان: المطابقة، ووجود المرجع.

14. تبدو أهمية الربط بالضمير فيما يأتي:

أولًا: الإيجاز في التعبير وعدم التكرار.

ثانيًا: أمن اللبس.

ثالثًا: حصول الخفة.

رابعًا: تماسك المعنى وعدم تفككه.

خامسًا: الاتساع والشمول.

15. لم يشر النحاة القدامى إلى مصطلح الإحالة بمفهومه الذي ظهر في نحو

النص، ولكنهم استعملوه لدلالة الخروج عن كلام العرب بالتناقض الذي يبدو في الكلام. أما المحدثون فقد قدموا تصورات خاصة لمفهوم الإحالة.

16. الإحالة بالضمير تحقق ترابطًا تركيبيًا في الجملة، كما تحقق ترابطًا دلاليًا؛ ولذلك تقرر أن الإحالة بالضمير تقوم بدور بارز في إنشاء تماسك النص الشعري وانسجامه، والتحام أجزائه، وقد بدت هذه الوظائف جلية في شعر النابغة الذبياني، وطرفة بن العبد.

17. ظهرت قضايا مهمة تتصل بدور الضمير في تحقيق تماسك النص الشعري في معلقة النابغة الذبياني منها: مسألة الضمير والحذف، والضمير والرتبة، والضمير والإعراب، والضمير والتخفيف.

18. ظهرت أيضًا قضايا مهمة تتصل بدور الضمير في تحقيق تماسك النص الشعري في معلقة طرفة بن العبد منها: الضمير والفعل من حيث اللزوم والتعدي، والضمير وأحرف المضارعة، والضمير وظاهرة التقدم والتأخير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع والمصادر

* الأزهر (الزناد)

1- نسيج النص: بحث فيما يكون الملفوظ به نصًا – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – ط1 – 1993.

* الأزهري (الشيخ خالد)

2- شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

* الاستراباذي (رضي الدين)

3- شرح الكافية ابن الحاجب، الشركة الصحافية العثمانية، 1310 هـ طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1405 هـ– 1985م. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1978م.

* الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد)

4- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية د ت.

* الأنباري (أبو البركات كمال الدين)

5- أسرار العربية، تحقيق: د. فخر الدين قدارة. دار الجيل، بيروت، طبعة أولى، 1415 هـ– 1995م.

6- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق جودة مبروك محمد، دار الآداب القاهرة 2004

* ابن الأنباري:

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد.

* الأنصاري: (د. أحمد مكي)

8- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، 1964، ص: 437.

* أنيس (د. إبراهيم)

9- من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.

* برجشتراسر

10- التطور النحوي للغة العربية، علق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1402 هـ - 1982م.

* بروكلمان (كارل)

11- فقه اللغات السامية، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الرياض، 1977.

* البغدادي (عبد القادر)

12- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له د. محمد نبيل طريفي، إشراف د. إميل يعقوب، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1418 هـ، 1998م.

* أبو البقاء العكبري (محب الدين عبد الله بن الحسين)

13- التبيان في إعراب القرآن الكريم، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاه بمصر، 1396 هـ - 1976م.

14- اللباب، تحقيق: عبد الإله النبهان، مختار طليمات دار الفكر المعاصر، بيروت، 1998.

* ثعلب (أحمد بن يحيى)

15- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، بمصر، الطبعة الرابعة 1400 هـ- 1980م.

* جايل (حسام)

16- التماسك النصي في الشعر العربي المعاصر، أحمد عبد المعطي حجازي نموذجًا، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، إعداد: حسام جايل عبد العاطي، 2005.

* الجرجاني (عبد القاهر)

17- دلائل الإعجاز، وقف على تصحيح طبعه وعلى حواشيه الشيخ محمد رشيد رضا، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، 1404 هـ 1984م.

* ابن جني (أبو الفتح عثمان)

18- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.

19- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف، وآخرين، لجنة إحياء التراث بالقاهرة، 1386م.

20- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط 1، 1954.

* الجواري (أحمد عبد الستار)

21- نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394 هـ – 1974م.

* ابن الحاجب

22- شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى العليلي.

* حسان (د. تمام)

23- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م.

* حماسة (د. محمد حماسة عبد اللطيف)،

24- الإبداع الموازي، القاهرة، 2001.

25- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية – دار الشروق– القاهرة – ط1 – 1996.

* (الحملاوي) أحمد:

26- شذا العرف، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ت.

* أبو حيان الأندلسي:

27- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث.

28- تفسير البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، د. ت.

* ابن خالويه،

29- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة الحكمة، دمشق، 1984م.

* ابن الخشاب

30- المرتجل تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972.

* خطابي (محمد)،

31- لسانيات النص مدخل لانسجام الخطاب –المركز الثقافي العربي المغرب – 1999.

* الراجحي (د. عبده)

32- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

* الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)

33- كتاب معاني الحروف، تحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، طبعة دار الشروق، جدة، 1981م.

* الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن سهل البغدادي)
34- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة 1996.
* زكريا (د. ميشال)
35- بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للنشر، 1992.
* الزمخشري (جار الله)
36- المفصل في صنعة الإعـراب، مطبعة الكوكب الشرقي بالإسكندرية، 1219هـ.
* ابن السراج،
37- الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م، النجف الأشرف، 1973م.
* ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)
38- إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، 2006.
* سيبويه (أبو عمرو عثمان بن قنبر)
39- الكتاب –تحقيق محمد عبد السلام هارون– دار الجيل – ط 1 – 1966.
* السيوطي (جلال الدين)
40- الإتقان في علوم القرآن، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط 4، 1398هـ – 1978م.
41- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: 1405هـ – 1984.
42- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان.

* الشنقيطي (أحمد بن الأمين)

43- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية، لبنان، 1999.

* الصبان (محمد بن علي)

44- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

* طرفة بن العبد

45- ديوان طرفة: تحقيق د. علي الجندي - دار الفكر العربي - القاهرة - د. ت.

* ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد)

46- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو نجاح، د. ت، القاهرة 1971.

47- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، 1982، ص 178.

48- المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

* عفيفي (د. أحمد)

49- الإحالة في نحو النص دراسة في الدلالة والوظيفة -بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للنحو، قسم النحو والصرف والعروض- كلية دار العلوم -جامعة القاهرة- 2005.

50- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص 25.

* ابن عقيل

51- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م.

* عمايرة (د. خليل أحمد)

52- آراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث، مؤسسة الرسالة، د. ت.

* العمري (د. محمد)

53- تحليل الخطاب الشعري: البنية الصوتية في الشعر، الكثافة، الفضاء، التفاعل، الدار العلمية للكتاب الرباط، 1990، 73: 75.

* فليش (هنري)

54- العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، اليسوعي هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، 1966.

* الفراء (أبو زكريا)

55- معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، 1955م.

* الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)

56- القاموس المحيط - ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر.

* القالي (أبو علي)

57- الأمالي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ومنشورات دار الحكمة دمشق.

* قباوة (د. فخر الدين)

58- تصريف الأسماء والأفعال، دار غريب للطباعة والنشر، 265.

* المالقي (أحمد بن عبد النور)

59- رصف المباني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط. أولى، 1975م.

* ابن مالك

60- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ 1967م.

61- شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410هـ 1990م.

* المبرد (أبو العباس)

62- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، 1385هـ.

* المخزومي (د. مهدي)

63- في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، 1964م.

* المرادي

64- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ 1992م.

* ابن مضاء الأندلسي

65- الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف.

* المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

66- المعجم العربي الأساسي، طبعة لاروس، 1989.

* ابن منظور المصري

67- لسان العرب، دار لسان العرب - بيروت - د. ت.

* النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)

68- ديوان النابغة – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر – ط2 – 1985.

* ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد)

69- شرح ألفية ابن مالك، دار السرور، بيروت، لبنان.

* ابن النحاس (محي الدين أحمد)

70- إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، 2001.

* النويري: (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد)

71- نهاية الأرب في فنون العرب، الهيئة المصرية العامة التأليف والنشر، القاهرة 1994، 7/ 67.

* هاينه (وفولفجانج)، و (ديتر)

72- مدخل إلى علم اللغة النصي – ترجمة فالح بن شبيب العجمي – النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود 1419 – 1999.

* ابن هشام (جمال الدين)

73- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المسمى سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، المكتبة التجارية، ط الحادية عشرة، 1963م، مكتبة الخانجي بمصر.

74- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د. ت.

* ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)

75- شرح المفصل – عالم الكتب- بيروت – د. ت.

* يوري لوتمان

76- تحليل النص الشعري، ترجمة: د. أحمد أبو الفتوح، دار المعارف، الطبعة الأولى، سنة 1995 م.

فهرس الموضوعات

وظيفة الضمير التركيبية والدلالية

في شعر النابغة الذبياني وطرفة بن العبد

إن مسألة الضمير من المسائل المهمة التى اعتنى بها الباحثون فى النحو العربى، والتي حاول النحاة قديما وحديثا معالجتها، وتحديد قضاياها، واستكناه مفرداتها، وتحديد أبعادها.

وقد اكتسب الضمير أهمية بالغة حديثاً إضافة إلى أهميته القديمة؛ لا سيما بعد ظهور نظرية نحو النص، التي أعادت الاعتبار للنحو العربى، وذلك بالتركيز على دور النحو فى بناء النص، وترابط عناصره.

وقد تناول هذا الكتاب مفهوم الضمير عند النحاة القدامى والمحدثين، محاولاً إظهار أحكام الضمير باعتباره وسيلة من وسائل تماسك النص فى شعر طرفة وشعر النابغة الذبياني كنموذج للدراسة.



Aafaq BOOKSTORE
مكتبة آفاق
Tel.: +965 - 22256141 Fax: +965 - 22256142
P.O.Box: 20585 Safat Postal Code: 13066 Kuwait
info@aafaq.com.kw www.aafaq.com.kw